



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

# أثرتقلبات أسعار النفط على الانضباط المالي في اقتصادات ريعية مختارة

رسالة قدمت الى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة  
الماجستير في العلوم الاقتصادية

من قبل الطالب

بشير دوهان حمزه

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

محمد ناجي محمد الزبيدي

2022 م

1444 هـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنَّا وَالَّذِينَ  
 آمَنُوا مِنَّا ..

وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنَّا وَالَّذِينَ  
 آمَنُوا مِنَّا

يَعْمَلُونَ خَيْرًا

صَاطِقِ اللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

سورة المجادلة - الآية 11

## إقرار الخبير اللغوي

أقر بان الرسالة الموسومة بـ (أثر تقلبات أسعار النفط على الانضباط المالي في اقتصادات ربيعية مختارة ) قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية من قبلي حتى أصبحت ذات اسلوب لغوي سليم وخالي من الاخطاء اللغوية ولأجله وقعت .



أ.د. مسلم مالك الاسدي

جامعة كربلاء / كلية العلوم الاسلامية

2022/6/15

## إقرار المشرف

اشهد ان اعداد الرسالة الموسومة بـ (أثر تقلبات أسعار النفط على الانضباط المالي في اقتصادات ريعية مختارة ) والتي تقدم بها الطالب (بشير دوهان حمزه) قد جرى تحت اشرافي في جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية .

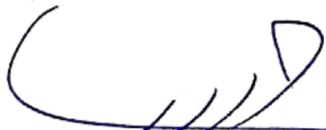


المشرف: أ.م.د. محمد ناجي محمد

التاريخ: 2022 / ٨ / ١٤

توصية السيد رئيس قسم الاقتصاد

(بناءً على توصية الاستاذ المشرف اشرح الرسالة للمناقشة)



أ.د. صفاء عبد الجبار الموسوي

رئيس قسم الاقتصاد

2022 / ٨ / ١٤

## إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على اقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير / قسم الاقتصاد للطالب (بشير دوهان حمزه) الموسومة بـ (أثر تقلبات أسعار النفط على الانضباط المالي في اقتصادات ريعية مختارة) اشرح هذه الرسالة للمناقشة.

أ.د. محمد حسين كاظم الجبوري

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

## مصادقة مجلس الكلية

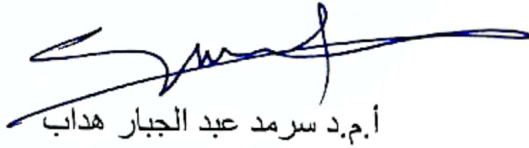
صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد/جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة

ر.أ.د. علاء فرحان طالب

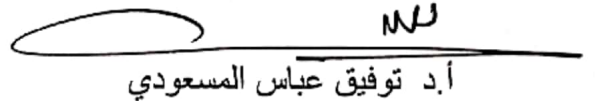
عميد كلية الادارة والاقتصاد- جامعة كربلاء

## إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن اعضاء لجنة المناقشة باننا اطلعنا على رسالة الماجستير الموسومة بـ (أثر تقلبات أسعار النفط على الانضباط المالي في اقتصادات ريعية مختارة ) والمقدمة من قبل الطالب (بشير دوهان حمزه) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها ووجدنا انها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية وبتقدير امتياز .



أ.م.د سرمد عبد الجبار هدا ب  
جامعة كربلاء/كلية الادارة والاقتصاد  
عضواً



أ.د. توفيق عباس المسعودي  
جامعة كربلاء/كلية الادارة والاقتصاد  
رئيساً



أ.م.د محمد ناجي محمد  
جامعة كربلاء/كلية الادارة والاقتصاد  
عضواً ومشرفاً



أ.م.د عصام عبد الخضر سعود  
الجامعة المستنصرية/كلية الادارة والاقتصاد  
عضواً

# الاهداء

إلى .. الذي خلقتني و أسبغ عليّ فما كان لنعمائه حدُّ لعدّها

ولا لرحمته صور تلمّها الى ربي وإلهي..

اللهم تقبل هذا مني فإنك أنت المعطي و أنت المنعم وأنك

نعم المولى ونعم النصير...

إلى .. من تشرفت الأرض والسماء بوجودهم (فاطمة وابيها ويعلمها وبنيتها) ..

إلى .. والدي الذي لا يزال ربي يكرمني من أجله ولم اوفي حقه (رحمه الله) ..

إلى .. التي اعطت من دون سخط او منة والدتي الغالية (امد الله بعمرها) ..

إلى .. اخواني واخواتي .. فخراً واعتزازاً ..

إلى .. زوجتي العزيزة واولادي .. رعاهم الله وحفظهم ..

إلى ... كل من ذكرت اهدي ثمرة جهدي ...

الباحث

# شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطيبين الطاهرين  
وبعد ...

إن كان ثمة كلمة شكر أن تقال فهي لله تعالى على ما افاض علي من إكمال متطلبات رسالتي  
فقد استمددتُ منه سبحانه وتعالى العون فكان لي خير معين.

كما يلزمني الوفاء أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير الى أستاذي الدكتور محمد  
ناجي محمد لتحمله عناء الاشراف على الرسالة وبما قدمه لي من توجيه علمي  
ودعم معنوي ، ومتابعة مستمرة ، ولما بذله من جهد جهيد ، ولما أبداه من آراء  
سديدة ، ونصائح قيمة ، وملاحظات كان لها الأثر الكبير في إغناء هذه الرسالة ،  
جزاه ربُّ العزة تبارك وتعالى عن صنيعه هذا خيراً ، ووفقه لما يحبه ويرضاه.

والشكر موصول لرئيس لجنة المناقشة وأعضائها لتفضلهم قبول قراءة الرسالة ،  
ومناقشة محتوياتها ، وتقويمها علمياً.

وبالمشاعر ذاتها أتوجه بخالص شكري واحترامي الى أساتذتي في كلية الإدارة  
والاقتصاد / جامعة كربلاء فلهم مني اطيب تحية وجزاهم الله عني خير الجزاء ،  
ومن الوفاء وعرفانا بالجميل أن اخص بالذكر الدكتور خضير عباس الوائلي لما  
بذله من مساعدة ودعم وما ابداه من ملاحظات ووجهات نظر اغنت الرسالة فله  
مني وافر الشكر والامتنان .

وأخيراً اقدم شكري الى افراد عائلتي لدعمهم وصبرهم الجميل ،والى كل من  
ساندني وقدم لي يد العون من أجل انجاز الرسالة ولم تسعفني الذاكرة ذكره  
، وأسأل الله أن يجزي الجميع عني خير جزاء إنه مجيب الدعاء .

الباحث



## المستخلص:-

يتناول البحث دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على الانضباط المالي عن طريق تأثير هذه التقلبات على القواعد المالية للانضباط في الاقتصادات الريعية المختارة ( العراق والجزائر ) المتمثلة بقواعد الإيرادات والنفقات والعجز والدين والقاعدة الذهبية من أجل إيجاد الحلول لمشكلة البحث التي تتمثل باعتماد الاقتصادات الريعية على مصدر وحيد ناضب لتمويل الموازنة العامة وهي الإيرادات النفطية وإن كل تقلب في أسعار النفط ينعكس مباشرة على الموازنة العامة وبالتالي التأثير على خطط التنمية وانكماش النشاط الاقتصادي بفعل خفض الانفاق الحكومي الذي يعتمد على الإيرادات النفطية والنتيجة لجوء الحكومة الى الدين العام لسد العجز .

إن أهمية البحث تكمن في أن تحقيق سياسة الانضباط المالي للاقتصادات الريعية وفق النسب الآمنة المحددة بموجب معاهدة ماستريخت يجنب حدوث اختلالات في هيكل الاقتصاد ويخفف من الآثار السلبية لتقلب أسعار النفط على هذه الاقتصادات لذا فالدراسة تهدف الى ضبط الانفاق العام بحسب الإيرادات المتوافرة للقضاء او تقليل نسب العجز بحدود او أقل من (3%) من الناتج المحلي الاجمالي من أجل عدم اللجوء الى الاقتراض وزيادة نسبة الدين العام عن الحد المسموح به (60%) من الناتج المحلي الاجمالي ولبيان وتحقيق الهدف تم أخذ ودراسة سلسلة زمنية تمتد من (2003-2020) باستعمال نماذج قياسية حديثة (ARDL) لتقدير هذه السلاسل وبيان طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة وفق البرنامج الاحصائي (E-views10) .

إن الاستنتاج الرئيسي للدراسة يتمثل بوجود تجاوز للنسب الآمنة في جميع القواعد للاقتصادات المختارة الا انه كان هناك انضباطاً مالياً وفق النسب المحددة لسنوات متفرقة ما عدا قاعدتي الدين العام والذهبية في الاقتصاد الجزائري فقد حققتا انضباطاً طوال مدة الدراسة .

أما التوصية الرئيسية للدراسة فتمثلت باتباع اجراءات لمعالجة آثار تقلبات أسعار النفط في الأجل القصير تهدف لضبط الانفاق الحكومي او توفير إيرادات اضافية سريعة وللأجل المتوسط والطويل تهدف لتصحيح الاختلال في هيكلية هذه الاقتصادات وتنويع مصادر الدخل ويأتي على راس هذه الاجراءات هو الصناديق السيادية والاحتياطي من العملة الصعبة الذي يحفظ في اوقات الانتعاش وارتفاع أسعار النفط من أجل استخدامه في اوقات انخفاض أسعار النفط واستمرار تمويل الموازنة وخطط التنمية وضمان ديمومتها .

## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	الاهداء
ج	الشكر والتقدير
د	المستخلص
هـ - و	قائمة المحتويات
ز-ح	قائمة الجداول
ح	قائمة المخططات
ط	قائمة الاشكال البيانية
1	المقدمة
1	اولاً:- أهمية البحث
2	ثانياً:- مشكلة البحث
2	ثالثاً:- فرضية البحث
2	رابعاً:- هدف البحث
2	خامساً:- منهجية البحث
2	سادساً:- حدود البحث
3	سابعاً:- هيكلية البحث
7-3	الدراسات السابقة
3	اولاً:- الدراسات العربية
6	ثانياً:-الدراسات الاجنبية
60-8	الفصل الاول الاطار النظري لأسعار النفط والانضباط المالي
9	تمهيد
30-10	المبحث الاول/ الإطار النظري لأسعار النفط
11-10	المطلب الاول: مفهوم النفط الخام
13-11	المطلب الثاني: أهمية النفط الخام
15-14	المطلب الثالث: تصنيف النفط الخام
17-15	المطلب الرابع: مرجعيات تسعير النفط الخام
21-17	المطلب الخامس: مفهوم أسعار النفط وانواعه
30-21	المطلب السادس: العوامل المؤثرة في أسعار النفط الخام
47-31	المبحث الثاني/ الإطار النظري للانضباط المالي
35-31	المطلب الاول: مفهوم الانضباط المالي
36-35	المطلب الثاني: أهمية الانضباط المالي
37-36	المطلب الثالث: اهداف الانضباط المالي
38-37	المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في الانضباط المالي
39-38	المطلب الخامس: علاقة الانضباط المالي بالتقشف
41-39	المطلب السادس: مفهوم القواعد المالية
42-41	المطلب السابع: معايير جودة القواعد المالية

47-42	المطلب الثامن: القواعد المالية المتبعة لتحقيق الانضباط المالي
60-48	المبحث الثالث/ تأثير تقلبات أسعار النفط على الانضباط المالي
50-48	المطلب الاول: مفهوم تقلبات أسعار النفط
52-50	المطلب الثاني: مفهوم الاقتصاد الريعي
60-52	المطلب الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على الانضباط المالي
114-61	الفصل الثاني تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر
62	تمهيد
88-63	المبحث الاول/ تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق
80-64	المطلب الاول/ تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في العراق
88-81	المطلب الثاني/ تحليل قواعد الانضباط المالي في العراق للمدة (2003- 2020)
114-89	المبحث الثاني/ تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في الجزائر
102-90	المطلب الاول/ تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر
114-103	المطلب الثاني/ تحليل قواعد الانضباط المالي في الجزائر للمدة (2003- 2020)
156-115	الفصل الثالث قياس وتحليل أثر تقلبات أسعار النفط على الانضباط المالي لدول العينة
116	تمهيد
123-117	المبحث الاول/ التأطير النظري لبعض الأساليب القياسية المعتمدة في التحليل القياسي
119-117	المطلب الاول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية
121-119	المطلب الثاني: منهج التكامل المشترك وفق اطار نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)
123-121	المطلب الثالث: توصيف الدوال باستعمال نموذج (ARDL)
139-123	المبحث الثاني/ قياس وتحليل أثر تقلبات أسعار النفط على الانضباط المالي في الجزائر
124-123	المطلب الاول : اختبار استقرارية بيانات السلاسل الزمنية لديكي- فولر الموسع (ADF)
139-125	المطلب الثاني : تقدير وتحليل نتائج اختبار (ARDL)
156-140	المبحث الثالث/ قياس وتحليل أثر تقلبات أسعار النفط على الانضباط المالي في العراق
140	المطلب الاول : اختبار استقرارية بيانات السلاسل الزمنية لديكي- فولر الموسع (ADF)
156-141	المطلب الثاني : تقدير وتحليل نتائج اختبار (ARDL)
159-157	الاستنتاجات
160-159	التوصيات
176-161	المصادر

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
14	تصنيف النفط حسب درجات ( <i>API</i> )	1.
67	تطور أسعار النفط والنتاج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2003-2020)	2.
71	تطور هيكل الايرادات العامة في العراق للمدة (2003-2020)	3.
74	تطور هيكل النفقات العامة في العراق للمدة (2003-2020)	4.
76	تطور الموازنة العامة في العراق للمدة (2003-2020)	5.
80	تطور هيكل الدين العام في العراق للمدة (2003-2020)	6.
81	قواعد الانضباط المالي في العراق للمدة (2003-2020)	7.
92	تطور أسعار النفط والنتاج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في الجزائر للمدة (2003-2020)	8.
94	تطور هيكل الايرادات العامة في الجزائر للمدة (2003-2020)	9.
97	تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر للمدة (2003-2020)	10.
99	تطور الموازنة العامة في الجزائر للمدة (2003-2020)	11.
101	تطور هيكل الدين العام في الجزائر للمدة (2003-2020)	12.
103	قواعد الانضباط المالي في الجزائر للمدة (2003-2020)	13.
124	اختبار ديكي- فولر الموسع لجذر الوحدة في الجزائر	14.
125	نتائج انموذج <i>ARDL</i> لدالة قاعدة النفقات العامة <i>GR</i> في الجزائر	15.
126	اختبار الحدود ( <i>Bounds Test</i> ) للأنموذج المقدر لدالة <i>GR</i> في الجزائر	16.
126	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي لدالة <i>GR</i> في الجزائر	17.
127	نتائج اختبار عدم ثبات التجانس لدالة <i>GR</i> في الجزائر	18.
129	معالم الأجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ لدالة <i>GR</i> في الجزائر	19.
129	معالم الأجل الطويل لدالة <i>GR</i> في الجزائر	20.
130	نتائج انموذج <i>ARDL</i> لدالة قاعدة عجز الموازنة <i>BDR</i> في الجزائر	21.
131	اختبار الحدود ( <i>Bounds Test</i> ) للأنموذج المقدر لدالة <i>BDR</i> في الجزائر	22.
131	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي لدالة <i>BDR</i> في الجزائر	23.
131	نتائج اختبار عدم ثبات التجانس لدالة <i>BDR</i> في الجزائر	24.
134	معالم الأجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ لدالة <i>BDR</i> في الجزائر	25.
134	معالم الأجل الطويل لدالة <i>BDR</i> في الجزائر	26.
135	نتائج انموذج <i>ARDL</i> لدالة قاعدة اجمالي الدين <i>BUR</i> في الجزائر	27.
136	اختبار الحدود ( <i>Bounds Test</i> ) للأنموذج المقدر لدالة <i>BUR</i> في الجزائر	28.

136	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي لدالة <i>BUR</i> في الجزائر	.29
136	نتائج اختبار عدم ثبات التجانس لدالة <i>BUR</i> في الجزائر	.30
139	معالم الأجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ لدالة <i>BUR</i> في الجزائر	.31
139	معالم الأجل الطويل لدالة <i>BUR</i> في الجزائر	.32
140	اختبار ديكي- فولر الموسع لجذر الوحدة في العراق	.33
141	نتائج انموذج <i>ARDL</i> لدالة قاعدة النفقات العامة <i>GR</i> في العراق	.34
142	اختبار الحدود ( <i>Bounds Test</i> ) للانموذج المقدر لدالة <i>GR</i> في العراق	.35
142	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي لدالة <i>GR</i> في العراق	.36
143	نتائج اختبار عدم ثبات التجانس لدالة <i>GR</i> في العراق	.37
145	معالم الأجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ لدالة <i>GR</i> في العراق	.38
146	معالم الأجل الطويل لدالة <i>GR</i> في العراق	.39
146	نتائج انموذج <i>ARDL</i> لدالة قاعدة عجز الموازنة <i>BDR</i> في العراق	.40
147	اختبار الحدود ( <i>Bounds Test</i> ) للانموذج المقدر لدالة <i>BDR</i> في العراق	.41
147	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي لدالة <i>BDR</i> في العراق	.42
148	نتائج اختبار عدم ثبات التجانس لدالة <i>BDR</i> في العراق	.43
150	معالم الأجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ لدالة <i>BDR</i> في العراق	.44
151	معالم الأجل الطويل لدالة <i>BDR</i> في العراق	.45
151	نتائج انموذج <i>ARDL</i> لدالة قاعدة اجمالي الدين <i>BUR</i> في العراق	.46
152	اختبار الحدود ( <i>Bounds Test</i> ) للانموذج المقدر لدالة <i>BUR</i> في العراق	.47
152	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي لدالة <i>BUR</i> في العراق	.48
153	نتائج اختبار عدم ثبات التجانس لدالة <i>BUR</i> في العراق	.49
155	معالم الأجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ لدالة <i>BUR</i> في العراق	.50
156	معالم الأجل الطويل لدالة <i>BUR</i> في العراق	.51

### قائمة المخططات

الصفحة	عنوان المخطط	رقم المخطط
33	مراحل تحقيق الانضباط	1

## قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.	نسبة الإيرادات العامة الى النفقات العامة في العراق	83
2.	نسبة عجز – فائض الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق	85
3.	نسبة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق	86
4.	نسبة عجز- فائض الموازنة الى النفقات الاستثمارية في العراق	88
5.	نسبة الإيرادات العامة الى النفقات العامة في الجزائر	105
6.	نسبة عجز – فائض الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر	106
7.	نسبة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر	107
8.	نسبة عجز- فائض الموازنة الى النفقات الاستثمارية في الجزائر	109
9.	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لدالة <i>GR</i> في الجزائر	127
10.	إختبار المجموع التراكمي للبواقي <i>CUSUM</i> لدالة <i>GR</i> في الجزائر	128
11.	إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي <i>CUSUM OF Squares</i> لدالة <i>GR</i> في الجزائر	128
12.	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لدالة <i>BDR</i> في الجزائر	132
13.	إختبار المجموع التراكمي للبواقي <i>CUSUM</i> لدالة <i>BDR</i> في الجزائر	133
14.	إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي <i>CUSUM OF Squares</i> لدالة <i>BDR</i> في الجزائر	133
15.	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لدالة <i>BUR</i> في الجزائر	137
16.	إختبار المجموع التراكمي للبواقي <i>CUSUM</i> لدالة <i>BUR</i> في الجزائر	138
17.	إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي <i>CUSUM OF Squares</i> لدالة <i>BUR</i> في الجزائر	138
18.	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لدالة <i>GR</i> في العراق	143
19.	إختبار المجموع التراكمي للبواقي <i>CUSUM</i> لدالة <i>GR</i> في العراق	144
20.	إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي <i>CUSUM OF Squares</i> لدالة <i>GR</i> في العراق	144
21.	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لدالة <i>BDR</i> في العراق	148
22.	إختبار المجموع التراكمي للبواقي <i>CUSUM</i> لدالة <i>BDR</i> في العراق	149
23.	إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي <i>CUSUM OF Squares</i> لدالة <i>BDR</i> في العراق	149
24.	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لدالة <i>BUR</i> في العراق	153
25.	إختبار المجموع التراكمي للبواقي <i>CUSUM</i> لدالة <i>BUR</i> في العراق	154
26.	إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي <i>CUSUM OF Squares</i> لدالة <i>BUR</i> في العراق	155

## المقدمة

يعد النفط مصدراً بالغ الأهمية خاصة للدول المنتجة له والاقتصادات المعتمدة عليه ونتيجة لأهميته النسبية أصبح من اهم الموارد التي تتصارع عليه الدول للحصول عليه بكافة السبل واصبح بذلك من العوامل المؤثرة في السياسة المالية ، ويلعب قطاع النفط دوراً في الحصول على الموارد المالية خاصة للدول الريعية التي تعتمد اقتصاداتها عليه بشكل اساسي، ان اسعار النفط تتسم بالتقلبات الحادة والمستمرة وان لهذه التقلبات تداعيات ملحوظة في اقتصادات وسياسات دول العالم قاطبة المنتجة للنفط او المستهلكة له لذا تعاني الدول الريعية من عملية اعداد الموازنة العامة في ظل هذه التقلبات في أسعار النفط ومن تقلبات حادة في ايراداتها النفطية والذي يعد المورد الرئيسي ومصدر التمويل الاكبر للانفاق الحكومي وبالتالي التأثير على تنفيذ خطط التنمية وانكماش ملحوظ في النشاط الاقتصادي مما يولد عجزاً في الموازنة العامة ويصبح لا بد من سد هذا العجز عن طريق اللجوء للدين العام ، ويمكن تفادي الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط عن طريق استخدام قواعد الانضباط المالي للمحافظة على استقرارية السياسة المالية وتحقيق الاستدامة المالية فضبط معدلات نمو الانفاق العام بحيث تكون متوافقة مع معدل نمو الايرادات العامة يساعد على خفض نسبة العجز في الموازنة العامة وتقليل اللجوء الى الاقتراض .

وعلى هذا الاساس ونظراً لأهمية الايرادات النفطية في الاقتصادات الريعية وحالة عدم الاستقرار لهذه الايرادات نجد ان هذه الاقتصادات تعاني من الضعف وعدم الاستقرار الامر الذي يستدعي من الجهات المعنية تطوير وتنويع مصادر تمويل مستدامة خارج القطاع النفطي لدعم استقرار الموازنة والمحافظة على توازن الاقتصاد .

### اولاً:- أهمية البحث

تكمن اهمية البحث في بيان أثر تقلبات اسعار النفط على قواعد الانضباط المالي ومن ثم التأثير على استدامة واستقرار الوضع المالي اذ اصبح الالتزام بقواعد الانضباط ضرورة ملحة خاصة في الاقتصادات الريعية التي تعتمد على الايرادات النفطية بشكل رئيسي في تمويل الموازنة العامة حيث ان الانضباط المالي يعني قدرة الحكومة على ضبط سياساتها المالية بشكل متنسق وبالتالي فان زيادة تطبيق هذه القواعد يساهم في تقليل الأثر السلبي للتقلبات في الاسعار على الاقتصاد والحفاظ على استدامة السياسة المالية .

## ثانياً:- مشكلة البحث

لمعالجة او تقليل اثر تقلبات اسعار النفط على الاقتصادات الريعية النفطية تطرح الدراسة الاشكالية التالية:- هل ان تقلبات اسعار النفط وبالتالي الايرادات النفطية لها اثر على استقرار الاقتصادات الريعية المعتمدة على هذه الايرادات؟ وهل ان اتباع قواعد الانضباط المالي يساهم في تقليل هذا الاثر؟ .

## ثالثاً:- فرضية البحث

التقلبات التي تحدث في اسعار النفط وخاصة في حالة الانخفاض ستؤدي الى انخفاض الايرادات النفطية والايرادات العامة ومن ثم التأثير بشكل سلبي على قواعد الانضباط المالي وحالة الاستقرار الاقتصادي وان اجراء تعديلات على السياسة المالية يساهم في تقليل هذا الاثر على الاقتصاد واستمرارية استدامة الاوضاع المالية العامة وتحقيق التنمية والعدالة بين الأجيال .

## رابعاً:- هدف البحث

تهدف الدراسة الى:-

- 1- دراسة أهمية القطاع النفطي وكذلك بيان وتحليل أثر التقلبات في أسعار النفط على الانضباط المالي في الاقتصادات الريعية .
- 2- تقييم الاجراءات الحكومية من خلال السياسة المالية للتعامل مع التقلبات واثرها .
- 3- توضيح اهم الانعكاسات السلبية لضعف الانضباط المالي .

## خامساً:- منهجية البحث

لإثبات فرضية البحث فقد تم استعمال المنهج الاستقرائي والاستنباطي لغرض تحليل متغيرات الدراسة خلال المدة (2003- 2020) وبيان أثر تقلبات أسعار النفط على الانضباط المالي ،ولقياس العلاقة بين المتغيرات المستخدمة في البحث استخدم نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) .

## سادساً:- حدود البحث:-

- الحدود الزمانية :- تشمل المدة المحصورة بين ( 2003- 2020 ) .
- الحدود المكانية :- تشمل الحدود المكانية دولتين هما العراق والجزائر.



## سابعاً:- هيكلية البحث

للإحاطة بجوانب البحث تم تقسيمه الى ثلاثة فصول تليها استنتاجات وتوصيات وكما يأتي :

### الفصل الاول :- الإطار النظري لأسعار النفط والانضباط المالي.

المبحث الاول/ الإطار النظري لأسعار النفط.

المبحث الثاني :- الإطار النظري للانضباط المالي.

المبحث الثالث :- تأثير تقلبات أسعار النفط على الانضباط المالي .

### الفصل الثاني :- تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في

العراق والجزائر.

المبحث الاول :- تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق.

المبحث الثاني :- تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في الجزائر.

### الفصل الثالث :- قياس وتحليل أثر تقلبات أسعار النفط على الانضباط المالي لدول العينة

المبحث الاول :- التأطير النظري لبعض الأساليب القياسية المعتمدة في التحليل القياسي .

المبحث الثاني :- قياس وتحليل أثر تقلبات أسعار النفط على الانضباط المالي في الجزائر.

المبحث الثالث :- قياس وتحليل أثر تقلبات أسعار النفط على الانضباط المالي في العراق.

## الدراسات السابقة

### أولاً:- الدراسات العربية

1- دراسة (رشا سالم جبار الزبيدي ،2014) بعنوان ((تحليل تقلبات أسعار النفط الخام وآثارها على

الاستقرار الاقتصادي في كل من ( العراق والجزائر والسعودية ) للمدة (1990-2010) )) ،رسالة

ماجستير ، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد .

اعتمدت الدراسة على الأسلوب الاستنتاجي والاستقرائي للوصول الى الاستنتاجات وتوصلت الى ان

التحدي الاساسي للدول المصدرة للنفط هو اعتمادها على الايرادات النفطية المتقلبة بتقلب أسعار

النفط في الاسواق العالمية وبالتالي تقلب الايرادات العامة والتأثير على مستوى الانفاق الحكومي

وكذلك على مستوى الاستثمار فعند انخفاض سعر النفط او انتاجه ستعتمد الدولة الى تقليص حجم

الانفاق لذا فان اي تقلب في سعر النفط يؤثر في الاستقرار الاقتصادي، وتوصلت الدراسة الى ان

التقلب في أسعار النفط والاييرادات النفطية والعامة له تأثير على التضخم وعلى الناتج المحلي

الاجمالي ومن ثم التأثير على حجم الاستثمارات وفرص العمل .

2- دراسة (حسين مهجر فرج، 2016) بعنوان ((الاستقرار الاقتصادي بين سياسي الانضباط المالي والتعقيم النقدي في العراق)) ، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد.

استعملت الدراسة المنهج الوصفي وتوصلت الى وجود حالة من عدم الانضباط المالي انعكس سلباً على الاستقرار الاقتصادي العراقي وبينت ان تحقيق الاستقرار الاقتصادي يعمل على زيادة معدلات التشغيل عند مستوى الناتج المحلي الاجمالي الممكن وكذلك يعمل على منع حدوث زيادة كبيرة في المستوى العام للأسعار عن طريق تخفيض معدلات التضخم او المحافظة على استقراره بمستويات معينة وان هذا الاستقرار يتحقق عند اتباع سياسة الانضباط المالي اي قدرة الحكومة في الحفاظ على سياساتها المالية بشكل سلس وواضح وفقاً لقواعد معينة خلال الدورات الاقتصادية للأجل القصير والطويل .

3- دراسة (عماد حسن حسين ، 2016) بعنوان ((تحليل العلاقة بين الانفاق العام والاستدامة المالية لدول مختارة مع اشارة خاصة للعراق))، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد.

توصلت الدراسة الى انه يمكن تعزيز الاستدامة المالية عن طريق ترشيد وضبط الانفاق بصورة مباشرة وغير مباشرة وان الاستدامة المالية تعتمد على توقعات النفقات والايادات المستقبلية طويلة الأجل وبالتالي يتم تعديل السياسة المالية عن طريق زيادة او خفض النفقات او الايرادات ، وتوصلت ايضاً الى ان ترشيد الانفاق يساهم في رفع قدرة الحكومة في الايفاء بالتزاماتها وتحقيق الاستدامة المالية ، واوصت بضرورة الالتزام بالنسب المحددة للدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي وعدم تجاوزها والاستفادة من الوفورات المالية في حالات الانتعاش وانشاء صناديق سيادية لتخفيف عبء الدين كما ان زيادة الاعتماد على القطاع النفطي يساهم في صنع تشوهات اقتصادية .

4- دراسة (عماد محمد علي و محمد شهاب احمد ، العدد (62) ، 2018) بعنوان ((القواعد المالية بين متطلبات الانضباط والواقع المالي في العراق للمدة (2004- 2016) )) ، بحث منشور في مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد.

توصلت الدراسة الى ان اعتماد قواعد الانضباط المالي تساعد في استقرار الاقتصاد وان الزيادة الحادة في العجز المالي والديون اثرت بشكل كبير على الاستقرار الاقتصادي كذلك فان تطبيق قواعد الانضباط المالي يساهم في تصحيح مسار السياسة المالية في العراق .

5- دراسة (سهيلة عبد الزهرة الحجي، العدد (60)، 2019) بعنوان ((الضبط المالي وانعكاسه على التنمية المستدامة في العراق)) ، بحث منشور في المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد.

توصلت الدراسة إلى وجود اختلالات في هيكل النفقات وهيكل الإيرادات حيث تعاني النفقات العامة من اختلال لصالح الانفاق الجاري مع تراجع الانفاق الاستثماري كذلك فان الإيرادات النفطية هي الإيرادات المسيطرة والمهيمنة على الإيرادات العامة مع عدم استقرار نمو هذه الإيرادات ، واوصت الدراسة بوجود صياغة البرامج الاقتصادية للحكومة بدرجة عالية من الانضباط المالي وفقاً للقواعد المالية من أجل عدالة وحماية الأجيال القادمة وضمان حقوقهم من الثروات الطبيعية وعدم المبالغة في الصرف في الانفاق لاجتياز ومواجهة الصدمات التي تواجه السياسة المالية وحل مشكلة تقلب الإيراد وتفاقم المديونية .

6- دراسة (عمار نعيم زغير الجنابي وقصي عبود فرج ، العدد (28)، 2020) بعنوان ((تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في استجابة السياسة المالية في العراق للمدة (1990-2017) ))، بحث منشور في مجلة البحوث والدراسات النفطية، وزارة النفط العراقية.

باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للتوزيعات المتباطئة غير الخطية (NARDL) واعتماداً على البرنامج الاحصائي (E-views 10) تم التوصل الى وجود علاقة طردية طويلة الأجل بين تقلبات أسعار النفط واستجابة السياسة المالية في العراق للمدة الدراسية وبينت الدراسة انه عند ارتفاع أسعار النفط بنسبة (1%) يؤدي ذلك الى ارتفاع النفقات العامة بنسبة (0.650%) وأن تغير الإيرادات العامة بنسبة (1%) يؤدي الى تغير النفقات العامة بنسبة (0.941%) بافتراض ثبات سعر النفط .

7- دراسة ( علي عبد الكريم دعوش ، 2020) بعنوان (( دور الانضباط المالي في معالجة الصدمات المزدوجة في الاقتصاد العراقي للمدة (2010 – 2020) )) ، بحث منشور في مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق –بغداد .

بينت الدراسة ان الاقتصاد العراقي كاققتصاد ريعي يعتمد على الإيرادات النفطية وان انخفاض هذه الإيرادات تؤثر سلباً على الموازنة اما عند ارتفاعها فيكون لها أثراً ايجابياً على الاقتصاد وإنه في وقت الازمات يكون للانضباط المالي دور كبير ومهم عبر ضبط الانفاق العام، وتم التوصل الى انه عن طريق قواعد الانضباط المالي يمكن تصحيح مسار السياسة المالية والحد من الاسراف في الانفاق لاسيما في سنوات ارتفاع أسعار النفط وبالتالي فان هذه القواعد تساعد في تقليل نسب العجز في الموازنة العامة ، واوصت الدراسة بالعمل على تنويع مصادر الدخل مما يقلل من اعتماد الحكومة على الإيرادات النفطية لتمويل الموازنة ويخفف من تأثير الصدمات على الاقتصاد .

8- دراسة (معد صالح فرحان، 2021) بعنوان (( قياس وتحليل سياسة الانضباط المالي في تعظيم الإيرادات الحكومية في العراق للمدة (2004- 2019) )) ، رسالة ماجستير ، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد .

تتمثل مشكلة الدراسة في اعتماد العراق على مصدر وحيد ناضب الا وهو الإيرادات النفطية وباستعمال البرنامج الاحصائي (E-views 9) تم التوصل الى ان هناك حالة انضباط مالي لأغلب سنوات الدراسة وان هناك أثراً سلبياً لمؤشري قاعدة الإيرادات وقاعدة الدين العام وأثراً ايجابياً لمؤشري قاعدة الناتج المحلي الاجمالي وقاعدة عجز الموازنة وان هناك علاقة طويلة الأجل بين قواعد الانضباط المالي وبين الإيرادات في العراق لذا اوصت الدراسة باتباع سياسة مالية انضباطية وفق قواعد يمكن بموجبها تعظيم الإيرادات الحكومية وتنويع مصادر الدخل .

## ثانياً :- الدراسات الاجنبية

1- دراسة (Peter R. Orszag & William G. Gale ، 2003) بعنوان (the economic effects of long-term fiscal discipline) "الأثار الاقتصادية للانضباط المالي طويل الأجل".

تبين هذه الدراسة العلاقة بين الانضباط المالي طويل الأجل والاداء الاقتصادي وتوصلت الى ان انخفاض الفوائض المالية وزيادة العجز في الموازنة العامة نتيجة عدم اتباع سياسات الانضباط المالي يعمل على تخفيض الادخار العام وانخفاض الدخل القومي في المستقبل .

2- دراسة (Jerome Creel & other ، 2007) بعنوان (Has the Golden Rule of Public Finance Made a difference in the UK) "هل أحدثت القاعدة الذهبية للمالية العامة فرقاً في المملكة المتحدة".

بينت الدراسة تأثير تطبيق احدي قواعد الانضباط المالي (القاعدة الذهبية) في المملكة المتحدة وتوصلت الى ان هناك أثراً ايجابياً لهذه القاعدة على الاستثمار ونمو الناتج المحلي الاجمالي وأصبح هذا التأثير اكثر قوة وفاعلية منذ ادخال وتطبيق هذه القاعدة في عام 1997 فزاد الاستثمار العام من 0.75 من الناتج المحلي الاجمالي في عام 1996 الى 2.5 % في عام 2005 .

**3- دراسة (Michael D. Bradley & Amany A. El Anshasy، 2011) بعنوان (Oil prices and the fiscal policy response in oil-exporting countries) "أسعار النفط واستجابة السياسة المالية في البلدان المصدرة للنفط".**

تبين الدراسة الدور المهم الذي تلعبه أسعار النفط في تحديد السياسة المالية للبلدان المصدرة للنفط عن طريق ربط الانفاق العام لهذه البلدان مع صدمات وتقلب أسعار النفط لعينة مكونة من 16 دولة مصدرة للنفط، وتوصلت الدراسة الى ان هناك علاقة طردية بين أسعار النفط والانفاق الحكومي وان السياسة المالية لهذه البلدان مسايرة لتقلبات أسعار النفط فارتفاع أسعار النفط يحفز كلاً من الناتج المحلي الاجمالي والانفاق العام ، وتوصلت ايضاً الى انه كلما زاد اعتماد الاقتصادات المنتجة للنفط على القطاع النفطي كلما انعكست الزيادة في الأسعار في زيادة الانفاق الجاري وانه مع توقع الحكومة ارتفاعات في الأسعار في المستقبل فإن هذا يؤدي الى نمو أسرع في الانفاق الحكومي الحالي .

**4- دراسة (Evans & Olaniyi، 2020) بعنوان (Fiscal Discipline, Financial Development Economic Growth in Nigeria) "الانضباط المالي ، النمو الاقتصادي للتنمية المالية في نيجيريا".**

اوضحت الدراسة حالة نيجيريا في ضوء عدم الانضباط المالي والسياسات المالية غير المستدامة وما له من تأثير سلبي على التنمية المالية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل وتوصلت الى ان اتباع سياسات الانضباط المالي واصلاحات الميزانية عن طريق ضبط الانفاق وتقليل العجز لها علاقة ايجابية كبيرة بالتنمية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل كما ان للديون علاقة سلبية كبيرة بالتنمية والنمو الاقتصادي .

من خلال الاستعراض المرجعي السابق ذكره نستنتج ان ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو بيان أثر تقلبات اسعار النفط على قواعد الانضباط المالي عن طريق تأثير هذه التقلبات في الاسعار على الايرادات العامة والنفقات العامة ومن ثم التأثير على قواعد الانضباط المالي باستخدام التحليل النظري والتحليل القياسي للاقتصاد العراقي والجزائري باعتبارهما من الاقتصادات الريعية النفطية وان هذه الدراسة قد تناولت المدة المحصورة بين (2003 – 2020) التي شهدت العديد من التقلبات في اسعار النفط نتيجة عدة عوامل اقتصادية وسياسية وغيرها وبالتالي التأثير على الاستقرار المالي لهذه الاقتصادات .

الفصل الأول :-

الإطار النظري لأسعار  
النفط والـإنضباط المائي

### تمهيد

يعد النفط سلعة هامة في الأسواق العالمية وهو أحد المصادر الرئيسية للطاقة في العالم الا ان أسعار هذه السلعة تمتاز بالتقلبات الحادة وبالتالي فان هذا يؤدي الى تقلب الايرادات النفطية وتقلب مصدر الانفاق للدول المعتمدة على هذا المورد ويمتاز الانفاق في هذه الاقتصادات الريعية بميزة الانفاق الاستهلاكي وضعف ضبط الانفاق بحدود الايرادات مع غياب تنويع مصادر الايرادات الأخرى غير النفطية وبالنتيجة التأثير على خطط وبرامج التنمية وضعف تطبيق أدوات السياسة المالية لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين وبهذا سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي :-

المبحث الاول:- الإطار النظري لأسعار النفط

المبحث الثاني:- الإطار النظري لمفهوم الانضباط المالي

المبحث الثالث:- تأثير تقلبات أسعار النفط على الانضباط المالي

### المبحث الاول/ الإطار النظري لأسعار النفط

#### المطلب الاول : مفهوم النفط الخام

بالرجوع تاريخياً لنشأة النفط نلاحظ انه قد تم اعتبار النفط من اهم المواد التي استخدمت في العديد من الاغراض وفي العصر الحالي يعد شريان الحياة واهم مادة استراتيجية ، يطلق على النفط الخام مصطلح "الذهب الاسود" لما له من تأثير على النشاط الاقتصادي العالمي وقد يكون من أهم أسباب حدوث الازمات العالمية فهو يعد مصدراً للدخل والثروة بالنسبة للدول المصدرة له وكمادة اولية يمثل مدخلات للمؤسسات الانتاجية لهذا فله أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي الذي يعتمد بشكل اساسي على بنية تحتية تعتمد على استهلاك النفط الخام.

يعد موضوع النفط الخام من اهم الموضوعات في عالمنا الحاضر اقتصادياً وسياسياً وستظل له الكلمة العليا في الصراعات الدولية ، يتكون ويتجمع النفط الخام في باطن الأرض ويبقى الى ان يخرج من سطح الأرض نتيجة العوامل الطبيعية كالكسور الأرضية والشقوق أو نتيجة استخراجها من قبل الانسان ويوجد البترول بحالته السائلة كالنفط الخام او الحالة الغازية كالغاز الطبيعي .

تعود اصل كلمة "البترول" (petroleum) الى اللغة اللاتينية فهي متكونة من جزئين الجزء الاول (petra) يعني الصخر أما الجزء الثاني (oleum) فيعني الزيت وعند ترجمتها الى اللغة العربية تعني (زيت الصخر ) أو (الزيت الخام ) (1).

يغطي مصطلح "النفط الخام " مجموعة واسعة من المواد التي تتكون من مخاليط الهيدروكربونات والمركبات الأخرى التي تحتوي على كميات متغيرة من الكبريت والنتروجين والاكسجين والتي قد تتباين بشكل كبير في محتوى الجاذبية والكبريت وكذلك اللزوجة .

يعرف النفط الخام بأنه عبارة عن " خليط من جزيئات الهيدروكربون والشوائب غير العضوية التي يمكن أن توجد في الحالة الصلبة أو السائلة (الزيت) أو الغازية" (2).

(1) انطوان حداد ، صناعة البترول ومشتقاته ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، 1989، ص11.

(2) John R. Fanchi, Richard L. Christiansen, Introduction to Petroleum Engineering, Wiley & Sons ,Inc, United States of America ,2017, p1.



كذلك يعرف على أنه "خليط من مركبات الهيدروكربون الغازية والسائلة والصلبة التي تحدث في رواسب الصخور الرسوبية في جميع أنحاء العالم وتحتوي أيضاً على كميات صغيرة من النيتروجين والأوكسجين والمركبات المحتوية على الكبريت ، فضلاً عن كميات ضئيلة من المكونات المعدنية"<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثاني: أهمية النفط الخام

يعد النفط الخام احد الموارد الطبيعية الرئيسية المستخدمة لتلبية متطلبات الطاقة البشرية نتيجة لذلك فان التباين في أسعاره له تأثير كبير على تنمية المجتمعات ، واهمية النفط تنعكس في اهتمام العالم به فلا يمكن لأي سلعة ان تلقى بمثل هذا الاهتمام فهو "ملك الطاقة" الذي لا غنى عنه ويعد مصدر الطاقة الاول لاسيما في قطاع النقل (السيارات والطائرات والسفن وغيرها)<sup>(2)</sup> حيث تتواجد منتجات النفط الخام المكررة دون منافسة جادة من غيرها وبدون وسائل النقل ستعاني الدول والمجتمعات، وان اضطراب سوق النفط يؤدي الى انتشار عدم اليقين في القطاعات التجارية والصناعية التي تعتمد على النفط الخام ، ان حاجة النفط الاساسية في هذا القرن تكمن في انتاج البتروكيمياويات فلا يمكن لأي انسان ان يستغني عن المنتجات البترولية والمعادن الطبيعية في حياته فجزئيات البتروكيمياويات تدخل في صناعة الادوية ومساحيق التجميل والدهون الطبية والتجميلية والاحذية والاصباغ وكذلك الاجهزة الالكترونية، كما تستخدم هذه الجزيئات في صناعة السيارات والطائرات والاسلحة وغيرها<sup>(3)</sup>، وبالنظر للدور الحاسم الذي يلعبه النفط الخام في الاقتصاد يسعى الجميع تقريبا لاستقرار أسعاره وتجنب تقلباته، حيث تعيق هذه التقلبات الاستثمار والانفاق وتربك برامج التخطيط للحكومات وتضعف الميزانيات العامة للدول المصدرة والمستوردة للنفط لذا فان نمو وتطور الاقتصاد العالمي يعتمد بشكل كبير على النفط الخام<sup>(4)</sup>. وعلى هذا الاساس يمكن بيان اهمية النفط الخام في النقاط التالية :

<sup>(1)</sup>James G. Speight, Handbook of Petroleum Refining, acid-free paper ,United States of America,2017 , p4.

<sup>(2)</sup>سليمان القدسي، مجدي علي، عصر النهضة التحديات الناشئة ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الامارات ، ط1 2011،ص269.

<sup>(3)</sup>James G. Speight & other, An Introduction to Petroleum Technology, Economics, and Politics, Scrivener Publishing LLC , United States of America,2011, p168.

<sup>(4)</sup>Robert mcnelly, Crude Volatility, Columbia University Press, United States of America,2017, p23.

### 1- النفط كمصدر للإيرادات المالية

للنفط مساهمة فعالة في تحصيل الإيرادات المالية خصوصا عندما تكون بشكل مشتقات نفطية وتظهر هذه الأهمية بصفة أكبر في الدول المصدرة للنفط والتي تعتمد اقتصاداتها بشكل أساسي على النفط الخام في تمويل خطط التنمية ، كذلك فإن الدول المستهلكة يمكنها الحصول على الإيرادات المالية على شكل ضرائب على الاستهلاك<sup>(1)</sup>.

### 2- دور النفط في القطاع الصناعي

يعد البترول الوقود الأساسي للآلات في المصانع والمحرك الأهم لوسائل النقل المختلفة عن طريق المشتقات البترولية فضلاً عن كونه المحرك لمعظم الصناعات الثقيلة والخفيفة لذلك يعتبر أساس تطور القطاع الصناعي وإن العملية الصناعية تتوقف ولا تستطيع الاستمرار بدونه، كذلك يدخل البترول في كثير من الصناعات التي تشكل أهمية اقتصادية مثل الصناعات الكيماوية كالمبيدات الحشرية والأسمدة الزراعية وصناعات الأحبار والأقراص المدمجة ومستحضرات التجميل وغيرها<sup>(2)</sup>.

### 3- دور النفط في القطاع الزراعي

إن للبترول أهمية في القطاع الزراعي لما يوفره من الأسمدة العضوية والمبيدات الزراعية كالأسمدة الأزوتية التي تصنع من الأمونيا المنتجة من مادتي النتروجين والهيدروجين إذ يستخرج الأخير من الغاز الطبيعي وبعض مشتقات النفط الخام ، فضلاً عن أهمية الوقود المستخدم في ماكنات الزراعة<sup>(3)</sup>.

### 4- النفط كمصدر رئيسي للطاقة

في الاقتصاد الحديث يعد البترول أهم مصادر الطاقة وذلك للمزايا التي يتمتع بها<sup>(4)</sup> :

- القيمة الحرارية المتولدة عنه أكثر من أي مصدر آخر معروف.

(1) بلهوشي عبد المؤمن ، اثر تغيرات اسعار البترول على سعر الصرف دراسة حالة الدينار الجزائري في الفترة (2006-2018) ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، 2019، ص8.

(2) بان نبيل بنيران المحفوظ، العوامل المؤثرة في اسعار النفط الخام العالمية للمدة (2005-2015) ، بحث الدبلوم العالي في اقتصاديات الطاقة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2017، ص5.

(3) عباس فاضل رسن التميمي، اثر تقلبات اسعار النفط الخام في اسعار الاسهم ، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2011، ص23.

(4) عبد الصمد سعودي، التنوع الاقتصادي لمجابهة الصدمات النفطية في الاقتصاد الجزائري، مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة، جامعة عمار تليجي ، العدد (2) ، 2019، ص3.

- تعد تكلفة إنتاج البترول اقل بكثير من تكلفة انتاج كل البدائل الطاقوية الاخرى.
- يعد النفط الخام مصدراً للعديد من المنتجات الاخرى(المشتقات النفطية).

### 5- اهمية النفط في قطاع النقل والمواصلات

ان اساس وجود واستمرار كل القطاعات الاقتصادية هو وجود قطاع النقل فهو يعد المكمل والعمود الفقري لبقية القطاعات، فضلاً عن أهميته في نقل السلع والخدمات بمختلف أنواعها فهو يساهم في نقل الأشخاص بين مناطق العالم المختلفة وكما معلوم ان وسائل النقل لا يمكن ان تستمر بالحركة والعمل بدون النفط ومشتقاته البترولية فالنفط الخام هو مصدر الوقود التي تتحرك بواسطته جميع وسائل النقل تقريباً (البحرية والبرية والجوية) (1).

### 6- اهمية النفط في القطاع العسكري

يعد البترول من أهم أسباب الصراعات الدولية على وجه الأرض منذ اكتشافه سنة 1859 ولحد الآن فقد كان هدفاً لاهم المعارك، ان السيطرة والحصول على النفط الخام يعني ضمان بقاء وعمل الآلة الصناعية والآلة العسكرية معاً أي بمعنى الرخاء والقوة (2). فضلاً عن أهمية النفط الاقتصادية فله أهمية سياسية واستراتيجية ويمكن اعتماده كأداة ضغط اثناء الحروب فأثناء حرب يونيو 1967 بين الدول العربية والكيان الصهيوني استخدم النفط للضغط على الدول الغربية التي تغض النظر عن الممارسات الوحشية ضد الشعب الفلسطيني كذلك الحال اثناء حرب اكتوبر عام 1973 وموقف وزراء النفط العرب وصدور قرارهم الحاسم والمهم بحظر تصدير النفط العربي اثناء اجتماعهم في الكويت (3).

(1) ووحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات- دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، 2013، ص71.

(2) مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، النفط وتأثيره على العلاقات السياسية والعسكرية بين الدول، متوفر على الرابط : <http://ewanlibya.ly/news/news.aspx?id=89998>.

(3) محمد ختاوي، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، دار النفائس، لبنان، ط1، 2010، ص304-305.

### المطلب الثالث: تصنيف النفط الخام

هناك عدة طرق لتصنيف النفط الخام بعضها لا يؤثر على أسعار النفط ولكنها أكثر تحديدا للجانب العلمي وما يهمنا هنا التصنيفات التي لها تأثير على السعر لذلك سيتم تصنيفها كما يلي :

#### 1- التصنيف على اساس الكثافة النوعية Specific density

الكثافة النوعية هي وزن النفط الخام لكل وحدة عند ضغط وحرارة محددين حيث يتم التعبير عن درجة الكثافة النوعية باستخدام المقياس الذي تم وضعه من قبل معهد البترول الامريكي (America Petroleum Institution) (API) الذي يتراوح بين (الصفير و60) والذي عن طريقه يتم تحديد جودة النفط فكلما ارتفعت درجة الكثافة النوعية دل على كون النفط خفيفا وذو جودة عالية وسعره مرتفعا اما اذا انخفضت درجة الكثافة النوعية يكون أثقل وأقل جودة وسعره منخفض (1) .

تم وضع معادلة من قبل المعهد لحساب كثافة المواد البترولية بصورة اكثر دقة (2)

$$\text{Gravity (API)} = (141.5 / \text{Specific gravity}) - 131.5 \dots(1)$$

Gravity(API) : تمثل جاذبية معهد البترول الامريكي (كثافة النفط الخام)

Specific gravity : تمثل الوزن النوعي(الكثافة النسبية) لمادة ما الى كثافة الماء (تساوي

كثافة المادة مقسومة على كثافة الماء).

جدول (1) تصنيف النفط حسب درجات (API)

انواع النفط	الكثافة النوعية
النفط الثقيل	(28 فما دون)
النفط المتوسط	(35-28)
النفط الخفيف	(35 فما فوق)

المصدر: رحيم حسوني زيارة ، محمد حازم عباس، آليات تسعير نوعيات النفط العراقي وانعكاساتها على التصدير للمدة (2003-2013)،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد(97) 2017،ص317.

(1)علياء عبد الامير ابراهيم ،آليات تسعير النفط الخام المصدر في العراق للمدة (2003-2016)، بحث دبلوم عالي في اقتصاد الطاقة ،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2018 ،ص5.

(2)James h.gary & others ، Petroleum refining Technology and Economics, CRC Press, United States of America,2004, p58.

## 2- التصنيف على اساس المحتوى الكبريتي (الوزن النوعي) Sulfur content

الكبريت هو شوائب غير مرغوب فيها بسبب مخاوف التلوث والتآكل ويتم قياس محتوى الكبريت من حيث النسبة المئوية للوزن، فتسمى الزيوت الخام التي تحتوي على كميات ملحوظة من كبريتيد الهيدروجين أو غيره من مركبات الكبريت التفاعلية بأنها "حامضة" ، بينما تسمى الزيوت الخام منخفضة الكبريت بأنها "حلوة"<sup>(1)</sup>، فالنفوط التي يزيد المحتوى الكبريتي فيها عن نسبة 1% تعتبر نفوط حامضية أما النفوط التي يقل المحتوى الكبريتي فيها عن نسبة 1% فتعتبر نفوط حلوة<sup>(2)</sup>.

ان علاقة المحتوى الكبريتي والكثافة النوعية هي علاقة عكسية فكلما ارتفع المحتوى الكبريتي انخفضت درجة الكثافة النوعية وبالعكس عندما ينخفض المحتوى الكبريتي ترتفع درجة الكثافة النوعية ، اما العلاقة بين المحتوى الكبريتي وأسعار النفط فهي علاقة عكسية أيضا فكلما ازدادت نسبة الكبريت في النفوط تنخفض أسعارها وعند انخفاض مستوى الكبريت ترتفع الأسعار<sup>(3)</sup>.

## المطلب الرابع: مرجعيات تسعير النفط الخام

نظراً لوجود العديد من الأصناف والدرجات المختلفة لمشتري النفط الخام وبائعيه ، فقد وجد أنه من الأسهل الإشارة إلى عدد محدود من النفوط الخام المعيارية ثم يتم تسعير الأصناف الأخرى بخصم أو علاوة وفقاً لجودتها ، يتم تداول ما يقرب من (160) نوعاً مختلفاً من النفط الخام<sup>(4)</sup> ، ويمكن الإشارة الى اهم الأسعار المعيارية المعتمدة في الاسواق النفطية على النحو التالي:

(1)James h.gary & others, Petroleum refining Technology and Economics, ibid, p16.

(2) بيوار خنسي ، البترول اهميته. تحدياته ومخاطره ، دار ثاراس ، اربيل العراق ، ط 1 2006 ،ص10.

(3)علياء عبد الامير ابراهيم ، مصدر سابق ،ص7.

(4)James G. Speight & other, An Introduction to Petroleum Technology, op.cit, p127.

### 1- خام برنت (Brent)

ينتج خام برنت من "بحر الشمال" ويعد مرجعاً مهماً لتسعير ثلثي النفط الخام المتداول عالمياً ، يمتاز خام برنت بانخفاض نسبة الكبريت فيه وتبلغ كثافته النوعية 38 درجة لذلك يعد من النفوط الخفيفة الحلوة نتيجة لذلك وللفرق بينه وبين الانواع الاخرى فانه يباع بسعر أعلى من سعر "اوبك" بنحو دولار للبرميل وأقل من سعر نفط "غرب تكساس" بنحو دولار واحد أيضاً<sup>(1)</sup> .

### 2- خام وسيط غرب تكساس (WTI) West Texas intermediate

خام (WTI) يتم استخراجه من حقول النفط في الولايات المتحدة الأمريكية وبشكل خاص من تكساس ولويزيانا وداكوتا الشمالية ويتم نقله بواسطة الأنابيب الى كوشينج بولاية اوكلاهوما للتسليم ويحتوي (WTI) على نسبة كبريت تبلغ 0.24<sup>(2)</sup> .  
ان (WTI) يتماثل بالخصائص مع خام "برنت" عدا وجود بعض الفروقات منها ان "برنت" يحتوي على زيت التدفئة اكثر من (WTI) وان (WTI) يحتوي على الغازولين(البنزين) بنسبة اكبر لذلك فان (WTI) يتمتع بفارق سعر عن برنت لصالحه<sup>(3)</sup> .

### 3- سلة خامات اوبك (OPEC)

تعتبر سلة اوبك مزيجاً من النفوط الثقيلة والخفيفة التي تنتجها دول اعضاء منظمة اوبك وظهرت اهمية هذه السلة في عام 2000 عند اعتماد نظام سعري لتغيير سياسة الانتاج على الرغم من تبني اوبك لهذه السلة عام 1987<sup>(4)</sup> .  
تصل كثافة السلة حوالي 32.7 درجة ولأنها تشتمل على مزيج من النفوط الثقيلة والخفيفة فان سعرها يكون اقل من سعر خام برنت وخام غرب تكساس .

(1) نبيل جعفر عبد الرضا ، اقتصاد النفط ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، ط 1 2011 ، ص38.

(2) مروة الغول ، ما لفرق بين خام برنت وخام غرب تكساس ولماذا انهار الاخير؟ ، متوفر على الرابط : [www.youm7.com](http://www.youm7.com) .

(3) احمد بريهي علي ، اقتصاد النفط والاستثمار النفطي في العراق ، بيت الحكمة ، العراق ، ط 1 2011 ، ص230.

(4) زمال وهيبه ، اثر تقلبات الايرادات النفطية على الاقتصاد الكلي(النمو الاقتصادي) دراسة حالة الجزائر ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة ابي بكر بلقايد، 2017 ، ص8.

### 4- نفط دبي (Dubai)

نفط دبي كثافته متوسطة تبلغ (31) وبمحتوى كبريتي حامضي عالي (2%)<sup>(1)</sup> وبياع بسعر أقل من برنت و غرب تكساس وتفضله الاسواق الاسيوية ويسوق لها لقرب المسافة<sup>(2)</sup>

### المطلب الخامس: مفهوم اسعار النفط وانواعه

ان لسعر النفط موضع منافسة ومصدر مساومة وله اثراً مزدوجاً على توزيع الدخل وتخصيص الموارد وله اهمية كبيرة لاقتصادات الدول المصدرة والمستوردة للنفط ، تاريخياً تطور سعر النفط مع تطور بنية الصناعة النفطية وكانت الأسعار تحدد من قبل اصحاب الموارد والعمليات وبما يخدم مصالحهم ، وظهر اولاً "السعر المعلن" ثم "السعر على اساس صافي عائد البرميل المكرر" و"سعر المبيع" الحكومي بعد ذلك ظهر "سعر اوبك" و"سعر السوق" و "سعر العقود" و "سعر غير اوبك"<sup>(3)</sup>.

ان أسعار النفط متقلبة على مر العصور وغير مستقرة نتيجة عدة عوامل تؤثر بها ولها عدة آثار ونتائج على مؤشرات الاقتصاد المختلفة للدول المصدرة والمستوردة كالناتج المحلي الاجمالي والتضخم والبطالة والنمو وغيرها مثلاً في خريف عام 1973 واجه الاقتصاد العالمي برمته اختلالاً بعد ان قامت الدول المصدرة للبتروول (اوبك) برفع الأسعار بمقدار ثلاث مرات<sup>(4)</sup>.

يعرف السعر بانه " التعبير النقدي عن قيمة السلعة او الخدمة او كمية النقود التي يدفعها المشتري الى البائع لقاء منتج أو خدمة"<sup>(5)</sup>.

(1) علياء عبد الامير ابراهيم ، مصدر سابق ،ص9.

(2) احمد بريهي علي ،تحولات السوق النفطية وتسعير النفط العراقي في ضوء المرجعيات السعرية ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،الجامعة المستنصرية ، السنة السابعة العدد (23) ، 2009 ،ص19.

(3) علي احمد عتيقة ، الاعتماد المتبادل على جسر النفط المخاطر والفرص ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط 1 1991 ،ص38.

(4)Artem Myronovych, The impact of oil price fluctuations on the ukrainian economy, degree Master of Arts in Economics, National University of "Kyiv-Mohyla Academy", Ukraine,2001 , p1.

(5) مهدي سهر الجبوري ،خضير عباس حسين ،تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية ، دار الايام ، الاردن ، ط 1 2018 ،ص145.

اما أسعار النفط فتعرف على انها "قيمة السلعة النفطية معبرا عنها بوحدة نقدية في زمان ومكان معلومين"<sup>(1)</sup>.

كذلك تعرف أسعار النفط على انها " قيمة المادة او السلعة البترولية التي يعبر عنها بالنقد خلال فترة زمنية محددة وتحت تأثير مجموعة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية ... الخ "<sup>(2)</sup>، ولما كانت أسعار النفط بهذه الاهمية لابد من بيان انواع الأسعار وكالتالي:

### 1- السعر المعلن ( Posted Price )

يعرف السعر المعلن على انه " السعر الاحتكاري الذي تعلنه الشركات من جانبها سواء في البيع أم الشراء ومن هنا جاءت تسميته بالسعر المعلن ولا علاقة له بقوى السوق "<sup>(3)</sup> لذلك فان هذه الأسعار لا تعادل قيمة النفط كمورد حيوي ناضب بل ان الشركات فرضتها لاحتساب الربح والضريبة على الأرباح بموجبها ، وتم الاعلان عن هذه الأسعار عالمياً من قبل شركة ستاندرد اويل نيوجرسي ( standard oil of new jersey co ) الامريكية عام 1880 حينما كانت تتميز السوق النفطية بوجود الكثير من منتجي النفط الامريكان واستمر تبني هذه الأسعار حتى بعد دخول شركات نفطية جديدة للسوق الامريكية <sup>(4)</sup>.

### 2- السعر المتحقق ( Realized Price )

بعد ازدياد اعداد واهمية الشركات النفطية المستقلة الجديدة وبعد تقديم حسومات وتسهيلات متزايدة من السعر المعلن بدأت سيطرة الشركات النفطية الرئيسية في السوق تضعف وكانت نتيجة ذلك تدهور في أسعار النفط الى ان تم التوصل الى "اتفاقية تنفيق الربح " عام 1964 وبموجبه تم تحديد الحسومات اقل من السعر المعلن بنصف سنت الى جانب ما يسمى "دفعات الربح" <sup>(5)</sup>.

(1) احمد حسن الهيتي ، اقتصاديات النفط ، دار الكتاب للنشر والطباعة ، الموصل ، 2006 ، ص73.

(2) عبد الصمد سعودي ، مصدر سابق ، ص5.

(3) وسام حسين علي ، اثر تغيرات اسعار النفط الخام على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقطار العربية الاعضاء في منظمة اوبك للمدة (1990 - 2007 ) ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الانبار ، 2009 ، ص12.

(4) نواف نايف اسماعيل ، تحديد اسعار النفط الخام العربي الخام في السوق العالمية ، دار الخلود ، بيروت ، لبنان ، 1981 ، ص18 .

(5) علي احمد عتيقة ، مصدر سابق ، ص96.



أي ان السعر المتحقق او السعر الفعلي هو السعر المعلن مطروحا منه التسهيلات او الحسومات بمعنى يتم تخفيض نسبة معينة من السعر المعلن للبرميل لترغيب المشتري ويمكن حسابه (السعر المتحقق = السعر المعلن - التسهيلات(الحسميات) ) (1).

ويمكن بيان هذه الحسميات كما يأتي (2):

أ- حسميات الموقع الجغرافي: تعطى هذه الحسومات للدول النفطية او منتجوا النفط فيها والتي لا تتمتع بموقع جغرافي يساعدها على تصدير النفط مباشرة الى الاسواق العالمية للنفط .

ب- حسميات المحتوى الكبريتي: وتعطى لمشتري النفط ذات المحتوى العالي من الكبريت والشوائب .

ج- حسميات درجة الكثافة: تكون نسبتها عالية لمشتري النفوط الثقيلة وبنسبة اقل لمشتري النفوط الخفيفة.

د- حسميات قناة السويس: تعطى هذه التسهيلات للدول التي تصدر نفوطها بصورة مباشرة الى الاسواق العالمية دون ان تمر بقناة السويس.

### 3- سعر الاشارة: (Referral Price)

هذا السعر يقع بين مستوى السعر المعن والسعر المتحقق (أقل من المعلن وأعلى من المتحقق) وتم تطبيقه لأول مرة في الجزائر عام 1965 بعد الاتفاق مع فرنسا وتم على اثرها تحديد سعر النفط بحيث لا يقل عن هذا السعر، كذلك الاتفاق الذي حدث عام 1967 بين فنزويلا والشركات التي تعمل على اراضيها وبموجبها تم احتساب العوائد الحكومية وفق هذه الأسعار وليس وفق الأسعار المتحققة (3).

(1) شيماء عبد الهادي حسين ، اثر تغيرات اسعار النفط الخام العالمية في تمويل الموازنة العامة للمدة (2003-2014) دراسة مقارنة العراق والسعودية ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بابل، 2016 ، ص11.

(2) نبيل جعفر عبد الرضا ، مصدر سابق ، ص103.

(3) عصام ابراهيم عبد الرزاق ، اثر انخفاض الاسعار العالمية للنفط على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي رؤية مستقبلية ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة، 2016 ، ص109.

- 4- **سعر الكلفة الضريبية ( Tax Cost Price )**  
يعبر سعر الكلفة الضريبية عن كلفة البرميل المستخرج مضافاً له الضرائب المضافة على تلك الكلفة وان البيع بسعر ادنى من هذه الأسعار يعد خسارة<sup>(1)</sup>.
- 5- **سعر التحويل (Transfer of Price)**  
هو سعر تبادل النفط الخام بين شركتين تتبع شركة أم واحدة او خلال انتقال الانشطة من نقل وانتاج وغيرها لشركة واحدة<sup>(2)</sup>.
- 6- **السعر الفوري والسعر الآجل (spot price and forward price)**  
السعر الفوري برز عام 1978 وهو سعر آني غير متعاقد عليه مسبقاً وينتهي مفعوله حال انتهاء عملية البيع الشراء<sup>(3)</sup>.  
اما السعر الآجل فيعني السعر النفطي الذي يتم التعاقد به في الوقت الحاضر (الآن) على ان يتم تسليم النفط في المستقبل وفق تاريخ محدد يتم الاتفاق عليه<sup>(4)</sup>.
- 7- **السعر الاسمي والسعر الحقيقي (Nominal price and real price)**  
السعر الاسمي يمثل قيمة البرميل النقدي بالدولار الامريكي ، اما السعر الحقيقي فهو تعديل للسعر الاسمي بعد خصم معدلات التضخم<sup>(5)</sup>.

(1) محمد ازهر سعيد السماك ، اقتصاد النفط والسياسة النفطية اسس وتطبيقات ،مديرية دار الكتب ، العراق ، 1987 ، ص292 .

(2) زمال وهيبية ، مصدر سابق ، ص8.

(3) نواف نايف اسماعيل ، مصدر سابق ، ص23 .

(4) م.م بيداء رزاق حسين ، اثر تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في العراق للمدة (2003-2016) ،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،الجامعة المستنصرية ، العدد (63) ، 2018 ، ص91.

(5) قصي عبود الجابري ، عمار نعيم الكناني ،تقدير عوائد ومخاطر تقلبات اسعار النفط في السوق الدولية للمدة (1990-2017) ،مجلة البحوث والدراسات النفطية ،وزارة النفط ، العدد (31) ، 2021 ، ص39.

### 8- سعر البرميل الورقي (paper barrel price)

هو سعر برميل النفط الخام في سوق الصفقات الآنية ويقترب مفهوم هذا السعر من مفهوم سعر النفط في بورصات النفط الدولية<sup>(1)</sup>.

### 9- السعر المرجعي (Reference Price)

يتم تحديد أسعار النفط وفق هذا المفهوم على اساس اسعار منتجاته المكررة والتي تسمى برميل اوبك ( البرميل المركب )<sup>(2)</sup>.

## المطلب السادس: العوامل المؤثرة في أسعار النفط الخام

كما هو معروف اقتصادياً ان اي سلعة تتحدد وفقا للتفاعل بين قوى الطلب والعرض لهذه السلعة ومن هذا التفاعل يتم الوصول الى ما يسمى بحالة التوازن (Equilibrium state) وعند هذا المستوى تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة ، اما بالنسبة للنفط كسلعة فقد احاطت واثرت بها عوامل وظروف وسياسات اقتصادية وغير اقتصادية حالت دون تحقيق السعر الحقيقي لهذه السلعة ومن هنا نحاول تلخيص اهم العوامل التي تؤثر في مستويات أسعار النفط الخام في جميع المراحل التي مرت بها الصناعة النفطية وكما يأتي :

### 1- معدل النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من المحددات الاساسية المؤثرة في حجم الطلب والاستهلاك على النفط الخام فالتوقعات المتفائلة للمنتجين بارتفاع معدلات النمو يؤدي الى زيادة الطلب والاستهلاك على النفط الخام مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع وبالعكس فان التوقعات المتشائمة بالنمو الاقتصادي تؤدي الى انخفاض الطلب والاستهلاك للنفط مما يدفع بأسعار النفط الخام نحو الانخفاض<sup>(3)</sup> ، ويعد النفط اهم سلعة استراتيحية عالمية

(1) موسي آسية ، اثر صدمات اسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية لحالة الجزائر-دراسة قياسية ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ،جامعة جيلالي ليايس ،2020 ،ص29.

(2) شيماء عبد الهادي حسين ، مصدر سابق ،ص14.

(3) نبيل جعفر عبد الرضا ، مصدر سابق ،ص111.

ويعد المحرك الرئيسي لاقتصادات معظم الدول عن طريق استهلاك الطاقة وبالتالي فان مع انخفاض النمو الاجمالي سينخفض الطلب على النفط ومع ارتفاع النمو يرتفع الطلب عليه لذلك انخفض الطلب على النفط وقت حدوث الازمة المالية العالمية سنة 2008 تزامنا مع الركود الاقتصادي وانخفاض النمو<sup>(1)</sup>.

### 2- حجم الاحتياطي النفطي

تم تطبيق تعريفات مختلفة لاحتياطيات النفط لكن جوهر الامر هو مقدار المورد القابل للاسترداد باستخدام التكنولوجيا الحالية ، فالاحتياطيات هي تلك الكميات من البترول القابلة للاسترداد عن طريق تطبيق مشاريع التطوير على تراكمات معروفة في ظل ظروف محددة<sup>(2)</sup> ، وان سياسة الانتاج النفطي يجب ان تراعي التقدير الحقيقي للاحتياطيات فالأخيرة تعد القاعدة التي تستند اليها سياسة الانتاج النفطي<sup>(3)</sup>.

وتعد الاحتياطيات النفطية من العوامل المؤثرة والمحددة في المعروض النفطي في المدى القصير والطويل فمن خلال الاحتياطيات النفطية يمكن تحديد ندرة النفط الخام مثلا زيادة التقديرات في الاحتياطي النفطي يؤدي الى تقليل ندرة المورد النفطي وبالتالي ستتغير الأسعار بصورة عكسية وبتجاه الانخفاض<sup>(4)</sup>.

### 3- أسعار السلع البديلة

ويقصد بها مصادر الطاقة الممكن استعمالها والتي يمكن ان تحل محل استهلاك السلعة الاصلية (النفط) وان امكانية الحصول على هذه البدائل يعد عاملاً مؤثراً على الطلب على النفط<sup>(5)</sup> ، وبما ان النفط من الموارد الناضبة والنادرة لذا فان زيادة الطلب عليها يقود الى ارتفاع سعره وبنفس الوقت سيزداد الطلب على السلع البديلة الاقل سعراً

(1) راشد ابانمي ، اسعار البترول والعوامل المؤثرة في آلياتها ،متوفر على الرابط: [www.alyaum.com](http://www.alyaum.com) .

(2) James h.gary & others, Petroleum refining Technology and Economics, op.cit, p14.

(3) علة مراد ، دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية: قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة من 2000-2014 ، رؤى استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (13) ، 2017، ص102.

(4) ناجي عبد الستار محمود، علي خضير عباس، اسعار النفط الخام وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية المنتجة ، مجلة البحوث والدراسات النفطية ، جامعة تكريت ، المجلد(14)، العدد (1) ، 2007، ص263.

(5) حاتم القرشي ، اقتصاديات النفط ، مكتب بغداد ، العراق، بغداد ، ط 1 2020 ، ص75 .

وزيادة استهلاكها وبالتالي التخفيف من وطأة ارتفاع أسعار النفط ، وإلحلال هذه البدائل محل النفط لا بد من الاخذ بنظر الاعتبار كلفة الانتاج ونمط التكنولوجيا المستخدم<sup>(1)</sup> .

وان مصادر الطاقة البديلة تقسم الى<sup>(2)</sup> :

- أ- المصادر التقليدية مثل الفحم والغاز الطبيعي.
- ب- المصادر غير التقليدية مثل السجيل ورمال الغار.
- ت- المصادر المتجددة مثل الطاقة الشمسية والنووية وطاقة الرياح .

وان من اهم اسباب اللجوء الى مصادر النفط البديلة التالي<sup>(3)</sup> :

- أ- ارتفاع أسعار النفط الخام وآثاره السلبية.
- ب- القلق العالمي من نضوب النفط الخام.
- ج- التقليل من التلوث البيئي الذي يخلفه استخراج وانتاج النفط الخام .

#### 4- المضاربة على النفط

من الظواهر الحديثة هو استخدام النفط الخام في سوق المضاربة والتي يعتمد المضاربون فيها على توقعاتهم المستقبلية للمتغيرات السياسية والاقتصادية والمناخية وان للمضاربين اثراً في تدهور أسعار النفط<sup>(4)</sup> ، ان سلوك المضاربين يشبه سلوك المستهلكين للنفط مع اختلاف هدفهم الربحي من جراء الفرق بين سعري البيع والشراء فعندما تشير توقعات المضاربون باحتمالية ارتفاع الأسعار مستقبلاً يزداد طلبهم على شراء النفط وهذه الزيادة تؤدي الى ارتفاع الأسعار أكثر وبالعكس في حالة توقعهم بانخفاض الأسعار يزداد اقبالهم على بيع النفط خوفاً من استمرار انخفاض الأسعار

(1) وسام حسين علي ، مصدر سابق ، ص33.

(2) عصام هادي محمد الصالحي ، تحليل العوامل المسببة في تذبذب اسعار النفط الخام وانعكاساتها على بعض التغيرات الهيكلية لدول مختارة ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ، 2011 ، ص108.

(3) شيماء عبد الهادي حسين مصدر سابق ، ص16.

(4) حيدر كازم مهدي ، انخفاض اسعار النفط والاجراءات اللازمة لتقليل تأثيرها على الموازنة العامة في العراق ، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة المثنى ، المجلد (5) ، العدد (1) ، 2015 ، ص110.

مستقبلاً فتنخفض الأسعار بصورة اكبر وبالتالي حدوث تقلبات وتدهور في الأسعار (1).

### 5- مستوى المخزون العالمي

ان ارتفاع كميات المخزون من النفط الخام يعني زيادة كميات العرض على الطلب وبالتالي يؤدي الى انخفاض الأسعار وبالعكس في حالة انخفاض كمية الخزين ، وقد لعبت دول اوبك والولايات المتحدة الامريكية دوراً رئيسياً في هذه السياسة (2) فالارتفاع في المخزون الامريكي بداية عام 2015 الى (2.8) مليون برميل ثم تبعه ارتفاعاً مقداره (3.4) مليون برميل أدى الى انخفاض الأسعار مما يعني ان تغييرات حجم المخزون يؤدي الى تقلبات في أسعار النفط (3) لكن الباحثون توصلوا الى ان هذه التقلبات تستمر لمدة (عشرة اشهر ) ثم تعاود الأسعار للاستقرار ويختفي الاثر بعد (ستون شهراً) (4).

### 6- سعر صرف الدولار

ان تغيير سعر صرف الدولار يؤثر بشكل مباشر في أسعار النفط الخام لان الدولار هو العملة التي يسعر بها النفط الخام في الاسواق العالمية وان انخفاض سعر الدولار يؤدي الى ارتفاع سعر النفط وبأثرين مباشر وغير مباشر فالأثر المباشر (قصير المدى) هو ان انخفاض سعر الدولار يؤدي الى انخفاض المواد المسعرة به ومنها النفط الخام مقارنة بالاستثمارات المسعرة بالعملات الاخرى وسيقبل المستثمرون عليها فترتفع أسعارها (5).

اما الاثر غير المباشر (بعيد المدى) فانخفاض سعر الدولار يعني انخفاض الطاقة الانتاجية للدول المصدرة والتي تعتمد على تصدير النفط وبالتالي عدم تمكنها من توفير

(1) نبيل جعفر المرسومي ،اسعار النفط الاسمية والاسعار الحقيقية ، متوفر على الرابط : <https://annabaa.org/arabic/economicarticles/22672> .

(2) بان نبيل بنين المحفوظ ، مصدر سابق ،ص47.

(3) ناجي ساري فارس ، انخفاض اسعار النفط العالمية وتداعياتها على الاقتصاد العراقي ،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ،جامعة الكوفة ،المجلد (15) ، العدد (3) ، 2018 ،ص66.

(4) قصي عبود الجابري ، عمار نعيم الكناني ، مصدر سابق،ص41.

(5) كرار حيدر الموسوي ، كيف نفهم تأثير النفط على الدولار والعلاقة بينهم ؟ ،متوفر على الرابط: <https://www.sotaliraq.com> .

الاموال لزيادة الطاقة الانتاجية والنتيجة انخفاض العرض مقابل الطلب وارتفاع الأسعار ، نفس الامر بالنسبة للشركات النفطية حيث تستلم عوائدها بالدولار المنخفض وتدفع تكاليفها بالعملة المختلفة الاخرى مما يعني ان التكاليف ستكون اكبر من الايرادات فتمتنع عن الاستثمارات في مجال الطاقة وبالتالي انخفاض العرض مقابل الطلب وارتفاع الأسعار<sup>(1)</sup>، ففي عام 2006 وفي الشهر الاخير منه انخفض سعر صرف الدولار بنسبة (2.6%) مقابل اليورو و(2%) مقابل الين الياباني و(2.4%) مقابل الفرنك السويسري و(2.8%) مقابل الباون البريطاني والذي على اثره ارتفع سعر النفط لسلة اوبك من (55.4) الى (58) دولار للبرميل<sup>(2)</sup>.

### 7- الطلب على النفط

هو مقدار الحاجة الانسانية للسلع النفطية سواء كانت خام أم مشتقات نفطية عند سعر معين وخلال مدة زمنية معينة<sup>(3)</sup>.

إن الطلب على النفط هو طلب مشتق من الطلب على المشتقات النفطية لاستخداماته العديدة والمهمة، والمرونة السعرية للنفط تكون منخفضة وتعني المرونة السعرية العلاقة بين التغير في سعر النفط والكميات المطلوبة منه اي ان زيادة سعر النفط بنسبة معينة لا يؤدي الى تغييرات كبيرة في الكميات المطلوبة منه، اما المرونة الدخلية فهي تبين العلاقة بين التغير في الدخل القومي والتغير في الكميات المطلوبة من النفط وتكون العلاقة طردية فيزيادة الدخل يزداد الطلب على النفط وبالعكس ، وهناك المرونة الاحلالية التي تبين العلاقة بين الطلب على النفط وعرض السلع البديلة وتكون منخفضة على المدى القصير والمتوسط<sup>(1)</sup>، اما العوامل المؤثرة على حجم الطلب على النفط هي<sup>(2)</sup>:-

(1) هاني مالك عطشان ، تحليل تقلبات اسعار النفط ونمط الانفاق العام في السعودية والعراق ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ، 2017 ، ص25.

(2) خضير عباس الندوي ، الصدمة النفطية الثالثة لأسعار النفط في الاسواق العالمية ، المجلة السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ، العدد (8) ، 2008 ، ص82.

(3) عماد سالم محمد ، العوامل التي اثرت على تقلبات اسعار النفط العالمية واثارها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2000-2014 ، اطروحة دكتوراه في الدراسات الاقتصادية ، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات والبحوث الاقتصادية ، مصر ، 2016 ، ص101.

- أ- السعر: يشير قانون الطلب على ان العلاقة تكون عكسية بين سعر اي سلعة والكميات المطلوبة منها مع الاخذ بنظر الاعتبار ان المرونة السعرية للنفط على المدى القصير قليلة لأهمية النفط وعدم امكانية احلال البدائل في هذا المدى .
- ب- أسعار السلع البديلة : ان العلاقة تكون طردية بين أسعار السلع البديلة والطلب على النفط فارتفاع أسعار السلع البديلة يؤدي الى زيادة الطلب على النفط وبالعكس انخفاض أسعارها يؤدي الى تقليل الطلب على النفط .
- ج- متوسط دخل الفرد: يزداد الطلب على الطاقة مع زيادة متوسط دخل الفرد اي ان العلاقة تكون طردية .
- د- هيكل الانتاج: ان كبر حجم القطاع الصناعي وزيادة الانتاج يزيد من الطلب على الطاقة لذا فالدول الصناعية تعتبر اكثر طلباً على النفط من الدول النامية.
- هـ- المناخ: يزداد الطلب على النفط في المناطق الباردة شتاءً بينما المناطق ذات المناخ المعتدل يكون الطلب على النفط أقل .
- و- القوانين واللوائح التنظيمية : وهي الاسترشادات والقوانين التي تصدرها الدول لترشيد استهلاك الطاقة والتي تؤدي الى تقليل الطلب على النفط.

### 8- العرض

يعد العرض من العوامل المؤثرة على أسعار النفط ولكن لا يمكن فهم هذه العلاقة بينهما وفق النظرية التقليدية للسعر وذلك كون العرض يتأثر بعوامل خارجية عديدة واقعة تحت تأثير الدول المنتجة للنفط سواء كانت دول اوبك أم خارج دول اوبك اي ان العرض يؤثر في السعر النفطي ولكنه يتأثر بعوامل خارجية وان التغيرات في العرض قد لا تحدث لأسباب اقتصادية وانما قد تحدث بفعل عوامل طبيعية او ازمات سياسية

(1) علي عبد محمد سعيد الراوي ، الموارد المالية النفطية العربية وامكانيات الاستثمار في الوطن العربي ، دار الرشيد ، العراق ، 1980 ، ص100-101 .

(2) عبد الصمد لخديمي ، اثر تغيرات اسعار النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية-دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر-، ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان ، 2010 ، ص39.



خاصة اذا جرت هذه الاحداث في دول تزخر بوجود النفط مثلا منطقة الشرق الاوسط<sup>(1)</sup>.

وان من هذه العوامل ما يأتي<sup>(2)</sup> :

- أ- تفاوت اهداف وسياسات المنتجين للنفط في منظمة الاوبك عن اهداف وسياسات المنتجين خارج الاوبك واستحالة الاتفاق على سعر محدد للنفط.
- ب- ان اسواق معظم عناصر الانتاج اللازمة للصناعات النفطية تخضع لاعتبارات احتكارية في محاولة للتأثير على سعر النفط وبما يخدم مصالحها.
- ت- تخضع التكنولوجيا اللازمة لمعظم مراحل الإنتاج النفطي للسرية المطلقة والتي تقتصر على عدد محدد من الشركات والدول وبالتالي التأثير على السعر النفطي.

كذلك يعتمد العرض النفطي على الطلب على النفط وسعره اذ ان طلب المستهلكين يعد محددا للعرض ، وكذلك يعتمد العرض على تكاليف الاستخراج واشكال الاستثمار وحجم الاحتياطي الذي يعتمد على تطور العلاقات الانتاجية فالاكتشافات الجديدة تؤثر على الكميات المعروضة من النفط وبالتالي على الأسعار<sup>(3)</sup>.

### 9- العوامل السياسية

ان اغلب الدول التي يوجد فيها النفط والاحتياطي هي مناطق ساخنة بين الحين والآخر مثل منطقة الخليج جراء التدخلات الاجنبية<sup>(4)</sup> فسياسة البلدان الصناعية تسعى دائماً للضغط على الدول المنتجة للنفط سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وذلك للأهمية التي يتمتع بها هذا المورد على الصعيد الاقتصادي والسياسي والعسكري لذا ترغب هذه البلدان بإبقاء الأسعار منخفضة لتعظيم مصالحها ومنافعها<sup>(5)</sup>.

(1) عصام هادي محمد الصالحي ، مصدر سابق ،ص62،45.

(2) لورنس يحيى صالح الكبيسي ،فراس فوزي فاضل الداوودي ، التخطيط الاستراتيجي لاستدامة موارد النفط والغاز الطبيعي في العراق-شركة نفط الوسط- ،دار الرشيد ، العراق بغداد، 2020 ،ص63.

(3) وحيد خير الدين ، مصدر سابق ،ص111.

(4) حيدر كازم مهدي ،مصدر سابق ،ص111.

(5) رشا سالم جبار الزبيدي ، تحليل تقلبات أسعار النفط الخام وإثارها على الاستقرار الاقتصادي في كل من (العراق والجزائر والسعودية) للمدة (1990-2010) ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ، 2014 ،ص27.

ان انتاج النفط عندما يكون في مناطق عرضة للتقلبات السياسية ينعكس بشكل مباشر على أسعاره<sup>(1)</sup>، وان من اهم السياسات الدولية المتبعة التي يمكن ان تؤثر على الطلب وعلى الأسعار النفطية هي<sup>(2)</sup>:-

أ- ترشيد استهلاك الطاقة: تبنت كثير من الدول الصناعية سياسة ترشيد الطاقة منذ حدوث الارتفاع عام 1973 عن طريق خفض متوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة والتحول الى بدائل الطاقة.

ب- تطور البدائل: بدأت الدول المتقدمة باستخدام بدائل الطاقة النفطية كالطاقة النووية والطاقة الشمسية من اجل تقليل الاعتماد على النفط وتقليل الطلب عليه.

ج- تكوين الخزائن النفطية: قامت الدول المستهلكة للنفط بالاحتفاظ بالنفط الخام او مشتقاته في السفن او في المكامن النفطية والاستفادة منه في وقت الازمات كما فعلت الولايات المتحدة الامريكية بعمل خزين نفطي استراتيجي مما يعطي مرونة وقت الازمات وتجاوز الخطر وبالتالي التأثير على الطلب.

د- السياسة الضريبية للدول المستهلكة للنفط: تعتمد الدول الصناعية في تمويل ميزانياتها بشكل كبير على اليرادات الضريبية النفطية ويمكن ان تصل دخول وارباح الشركات النفطية الى ثلاثة اضعاف مدخولات الدول المنتجة للنفط وبزيادة وخفض الضريبة يمكن التأثير على الاستهلاك والطلب.

(1) ميثم خضير جواد اليساري ، السياسة المالية في ظل الصدمات النفطية السعودية والعراق حالة دراسية للمدة(1990- 2012) ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ، 2016 ،ص43.

(2) حاتم القرشي ، مصدر سابق ،ص86 .

### 10- التغيرات المناخية والحروب والصراعات

التغيرات المناخية هي تغيرات فصول السنة كالبرودة الشديدة في الدول الاوربية مما يسبب زيادة في الطلب على النفط للتدفئة كذلك تسبب الأعاصير والفيضانات وغيرها توقف امدادات النفط واغلاق للمنشآت النفطية والمصافي<sup>(1)</sup>، وهناك تغيرات يتدخل الإنسان في حدوثها مثلا توسع ثقب الاوزون والاحتباس الحراري فمع كل زيادة في استهلاك الطاقة وبصورها المختلفة الصلبة والسائلة والغازية والنوية وغيرها يزداد الانبعاث الكربوني (CO2) الذي يعد من الملوثات البيئية والمسبب الرئيسي لظاهرة الاحتباس الحراري وتوسع ثقب الأوزون لذلك تسعى المنظمات البيئية للحد من هذه الظواهر عن طريق فرض الرسوم على انبعاث هذه الغازات السامة وبالتالي تقليل استهلاك النفط<sup>(2)</sup>.

وهناك تغييرات مناخية تحدث بصورة مفاجئة تؤثر على الأسعار منها ما يأتي<sup>(3)</sup>:

- أ- اغلاق مصافي النفط الامريكية خوفاً من اعصار (دين) عام 2007.
- ب- توقف (10) مليون برميل من الانتاج الامريكي عام 2004 عقب اعصار (ايفان) واستمر لمدة تزيد عن (3-4) شهور .
- ت- اعصاري (كاترينا) عام 2005 واعصار (امبرتو) عام 2007 في الولايات المتحدة الامريكية .
- ث- اغلاق وتوقف عمليات الانتاج والتحميل في الميناء العماني بسبب اعصار (جونو) عام 2007 .

كذلك كان لإعصار (تسونامي) الذي ضرب اليابان عام 2004 تأثير كبير على الطلب العالمي على النفط لذلك فان التغيرات المناخية لها تأثير بانخفاض وارتفاع الطلب على النفط الخام وبالتالي التأثير على الأسعار في الاسواق العالمية<sup>(4)</sup>.

(1) بان نبيل بنبيان المحفوظ ، مصدر سابق ،ص47.

(2) وحيد مصطفى احمد ، انظمة طاقة الرياح والطاقة الشمسية ، دار الكتب العلمية للنشر، الجزء الاول، القاهرة ، 2009، ص303 .

(3) عماد سالم محمد ،العوامل التي اثرت على تقلبات اسعار النفط العالمية واثارها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2000-2014، مصدر سابق ،ص43-44.

(4) حاتم القرشي ،مصدر سابق ،ص93 .

كما ان للحروب والصراعات دور في تغيير أسعار النفط الخام فيرى خبراء النفط ان احدى اسباب ارتفاع أسعار النفط الخام هي الحروب والصراعات مثلا الاضطرابات التي حدثت في فنزويلا بداية عام 2003 ثم تلتها الحرب الامريكية ضد العراق في آذار من نفس العام<sup>(1)</sup>، والاضطرابات التي حدثت في نيجيريا التي تمثل المركز الاول بإنتاج النفط في افريقيا وهجوم العصابات المسلحة على المنشآت النفطية مما ادى الى انخفاض صادرات نيجيريا الى (405) الف برميل يوميا مما ساهم بارتفاع الأسعار<sup>(2)</sup>.

### 11- الموقع الجغرافي

ان للموقع الجغرافي تأثير على أسعار النفط عن طريق تأثيره على تكاليف النقل ففي حالة كون الموقع الجغرافي للبيع قريب من مكان الشحن او الملاحه فيمكن للمنتج الحصول على علاوة تضاف للسعر، اما في حال كون موقع البيع بعيد ويتطلب تكاليف نقل عالية فيتم منح خصم من السعر لصالح المشتري<sup>(3)</sup>.

### 12- عدد السكان

على الرغم من برامج تحديد النسل وغيرها فان الزيادة السكانية تعتبر مسألة طبيعية تولد طلباً اضافياً على النفط الخام كذلك فان حاجات الانسان نمت وزادت مع نمو الحاجات الجديدة<sup>(4)</sup> ما يؤدي الى زيادة الاستهلاك اما بسبب زيادة عدد السكان او بسبب حدوث تغيير في نمط الاستهلاك نفسه نتيجة زيادة الرفاهية الاقتصادية مما يولد ضغطاً لزيادة الانتاج او رفع الأسعار لذلك فان دول كالهند والصين تشهدان زيادة في استهلاك الطاقة<sup>(5)</sup>.

(1) احمد جاسم جبار الياسري ، النفط ومستقبل التنمية في العراق ، العارف ، بيروت ، لبنان، ط 3 2010 ،ص168 .

(2) خضير عباس النداوي ، مصدر سابق،ص84-85.

(3) عبد الملك اسماعيل حجر ، محاسبة النفط المبادئ، الاجراءات، دور الدول المضيفة في ظل عقود المشاركة في الانتاج ،الامين للنشر ، صنعاء، ط 2014 ،ص517 .

(4) علي عبد محمد سعيد الراوي ، مصدر سابق،ص103 .

(5) عصام هادي محمد الصالحي ،مصدر سابق،ص91.

## المبحث الثاني/ الإطار النظري للانضباط المالي

### المطلب الاول: مفهوم الانضباط المالي

إن هدف الادارة المالية بمفهومها التقليدي هو التحكم في المال العام وضبط عملياته المختلفة مع النظر للموازنة العامة للدولة كأداة محاسبية بحتة عن طريق الموازنة بين الإيرادات والنفقات دون التعبير عن اهداف سياسات الدولة العامة ، فقد عانت كثير من الدول النامية والدول الصناعية من اختلالات مالية رغم تحققها تقدماً ملموساً في ادارة المالية العامة من وجهة النظر التقليدية، ان المفهوم الحديث للإدارة المالية العامة يشير الى التركيز بشكل اساسي بضرورة الربط بين مبادئ المالية العامة ونتائج الموازنة والمتمثلة في تحقيق الانضباط المالي والكفاءة التخصيصية والتشغيلية<sup>(1)</sup> ، ان مصطلح الانضباط المالي كما يشير اليه البعض يعود الى الاستاذ في معهد الاقتصاد الدولي الاقتصادي (John Washington) علم 1989 حيث اشار في احد مبادئه الى ضرورة تحقيق سياسة مالية منضبطة وتجنب حدوث العجز المالي بمعدلات كبيرة نسبةً الى الناتج المحلي الاجمالي و يمكن بيان ثلاثة استخدامات للانضباط المالي وهي كما يلي<sup>(2)</sup> :-

1- الاستخدام الاول : بقلم ريتشارد موسغراف (Richard Musgrave\*) (مضمونه ان النفقات الجارية للحكومة لا بد ان تمول عن طريق الإيرادات العادية فقط وليس عن طريق الاقتراض فزيادة النفقات الجارية على الإيرادات تسبب عجزاً مما يزيد العبء على دافعي الضرائب في المستقبل من اجل تمويل العجز والنتيجة هي غياب او ضعف الانضباط المالي وان تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات يحقق انضباطاً مالياً .

(<sup>1</sup>) احمد ابو بكر علي بدوي ، مفاهيم تقليدية ومعاصرة في ادارة المالية العامة ، صندوق النقد العربي ، ابوظبي ، 2011 ، ص 3-12

(<sup>2</sup>)Ololade Periola , Determinants of fiscal discipline in nigeria 1980-2015, A Thesis in the Department of Economics , Submitted to the Faculty of the Social Sciences, University of Ibadan, Nigeria, 2019, p34.

\*Richard Musgrave ( اقتصادي امريكي من اهم اعماله نظرية المالية العامة عام (1959) والمالية العامة النظرية والتطبيق عام (1973) والمالية العامة والاختيار عام(1999).

2- الاستخدام الثاني : من قبل مايكسل جون (Mikesell John \*) الذي يدعم رأي موسغراف بضرورة تقييد الانفاق بموجب الإيرادات المتوفرة مع التأكيد على مراقبة اجراءات وتنفيذ الموازنة من قبل هيئة مستقلة وانفاق المبالغ المعتمدة على الاهداف المخططة .

3- الاستخدام الثالث : هذا الاستخدام يتوسع ليشمل انضباط السلطة التشريعية أي التزام السلطة التشريعية بالقرارات الخاصة بالموازنة وفق التواريخ المحددة .

ان مفهوم الانضباط المالي هو اوسع مما كان عليه في الماضي ويتفرع الى:

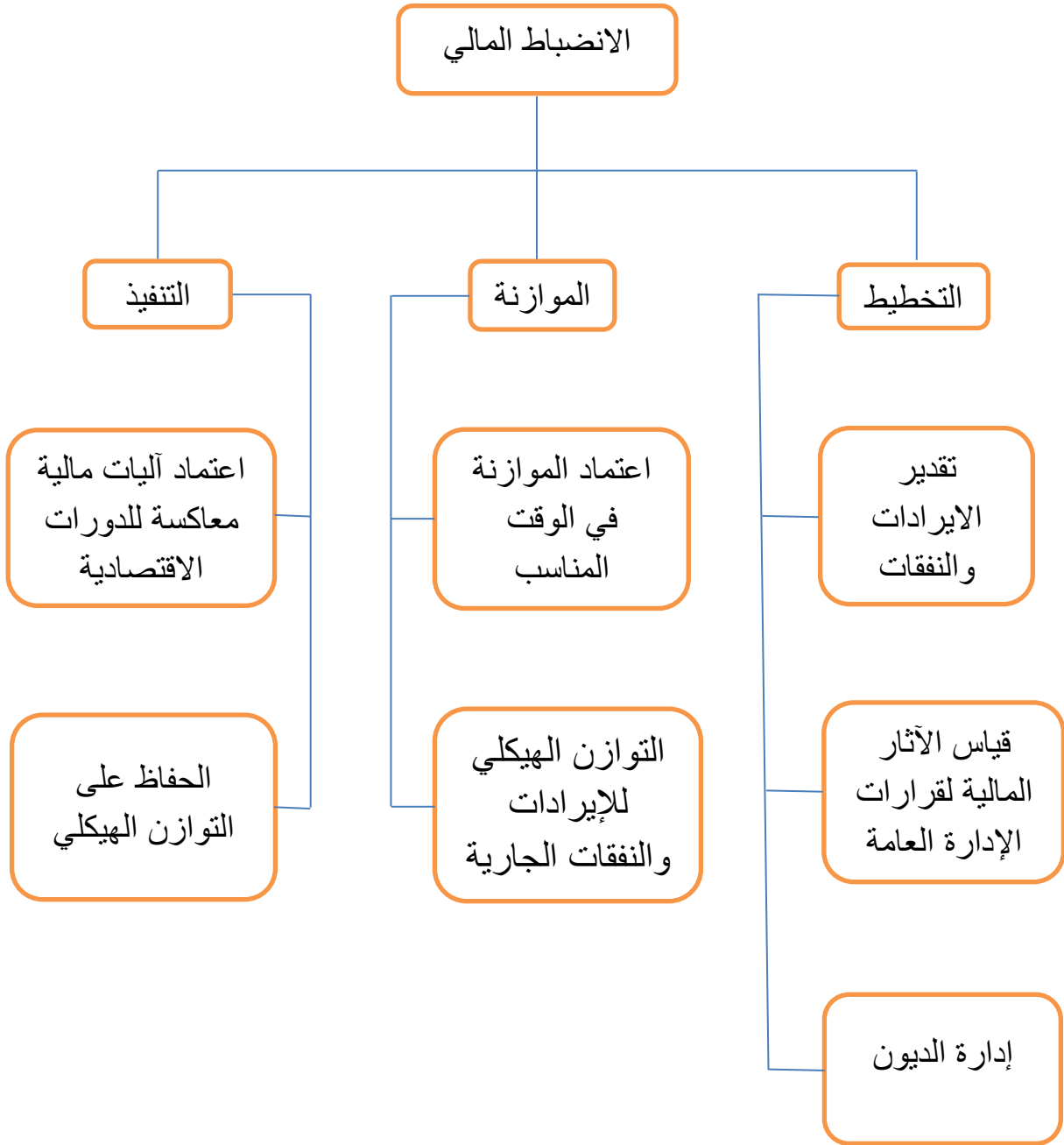
- 1- منظور متعدد السنوات على مستوى الموازنة العامة (توازن الموازنة لسنوات متعددة وليس لسنة واحدة) .
  - 2- آليات الحفاظ على الوضع المالي والاستقرار الاقتصادي خلال التقلبات الدورية. ويغطي الفرعان اعلاه ثلاث مراحل وهي كما يأتي:-
- المرحلة الاولى:- التخطيط متوسط الاجل الى طويل الاجل وتشمل تقدير النفقات والإيرادات وقياس الآثار المالية لقرارات الادارة الرئيسية وإدارة الديون .
- المرحلة الثانية :- مرحلة التوازن وتشمل التوازن الهيكلي بين الإيرادات الجارية والنفقات الجارية واعتماد الموازنة في الوقت المناسب .
- المرحلة الثالثة :- تنفيذ الموازنة وتشمل اعتماد آليات وبرامج معاكسة للتقلبات الدورية والمحافظة على التوازن الهيكلي<sup>(1)</sup> .
- ويمكن توضيح مراحل الانضباط المالي بالمخطط التالي:

---

\* (Mikesell John ) استاذ الاقتصاد في جامعة (Indiana university) الامريكية.

(<sup>1</sup>)Yilin HOU, Fiscal Discipline as a Capacity Measure of Financial Management by Sub national Governments, International association of schools and institutes of administration , Miami (Usa),2003, p4.

مخطط (1) مراحل تحقيق الانضباط



Source : Yilin HOU, Fiscal Discipline as a Capacity Measure of Financial Management by Sub national Governments, international association of schools and institutes of administration , Miami (USA),2003, p21.

يعرف بعض الاقتصاديين الانضباط المالي على انه " سياسة او فلسفة للمالية العامة التي تركز على عدة قواعد يتم من خلالها تحديد الانفاق العام بما يتلاءم مع الايرادات العامة التي يمكن الحصول عليها وتحديد نسب العجز والدين العام والعبء الضريبي بما يحقق الاستدامة المالية ويدعم تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي " (1).

ان قدرة الحكومة على تنفيذ عملياتها المالية مرهون بالانضباط المالي لذا فالانضباط المالي يعرف على انه " قدرة الحكومة في المحافظة على تنفيذ العمليات المالية بشكل سلس يضمن السلامة والرخاء المالي على المدى الطويل " (2)، ويمكن اعتبار الانضباط المالي وتخصيص الموارد بكفاءة وفقا لأولويات وتقديم الخدمات بأعلى المستويات كمقياس لتفوق نظام مالي على نظام مالي اخر (3).

كذلك يعرف الانضباط المالي على انه " الضوابط المؤسسية التي تضع قيودا على القرارات السياسية المتعلقة بشؤون الميزانية " (4).

ويمكن عن طريق الانضباط المالي تحقيق التوليفة المثلى بين الايرادات العامة والنفقات العامة ضمن الموازنة العامة من خلال تركيز الحكومة على تحديد نفقاتها العامة في ضوء الايرادات المتحصل عليها اي عدم تجاوز الانفاق الحكومي للتخصيصات المقررة في الموازنة او عدم تجاوز العجز المالي نسبة معينة من الناتج المحلي الاجمالي لذا فالانضباط المالي يعرف ايضا بانه " عدم تجاوز الانفاق الحكومي المبالغ المقررة له في الموازنة العامة او عدم تجاوز العجز المالي نسبة معينة من الناتج المحلي الاجمالي بحيث يكون تقدير الانفاق العام في ضوء الامكانيات المالية المتاحة وليس حسب الحاجات المالية التي تتقدم بها الوحدات والهيئات الادارية المختلفة" (5).

---

(1) حسين مهجر فرج ، الاستقرار الاقتصادي بين سياستي الانضباط المالي والتعقيم النقدي في العراق ، اطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، 2018 ، ص25.

(2) Yilin HOU, Fiscal Discipline as a Capacity Measure of Financial Management by Sub national Governments, op.cit, p5.

(3) وليد عبد الله عبد العزيز ، اثر تطبيق نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية على كفاءة ادارة المالية العامة في مصر ، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية ، معهد التخطيط القومي ، مصر، 2017 ، ص2.

(4) Gary M. Anderson , Fiscal Discipline In The Federal System: National Reform And The Experience The States, work paper ,1987 , p9.

(5) عمرو هشام محمد ، احمد حافظ حميد ، دور الانضباط المالي في المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية ، العدد (64) ، 2018 ، ص5.



من التعاريف السابقة يمكن صياغة تعريف الانضباط المالي على انه " قدرة وسيطرة الحكومة على ضبط سياساتها المالية بالاعتماد على مجموعة من القواعد ووفق نسب محددة لتحقيق استدامة مالية تدعم الاستقرار والنمو الاقتصاديين".

### المطلب الثاني: أهمية الانضباط المالي

ان رفاهية الاجيال المتعاقبة تتحدد من خلال النمو الاقتصادي المستدام وسياسة الاقتصاد الكلي السليمة ، ان النمو الاقتصادي المستدام يعتبر هدفاً اساسياً في الدول النامية وتسعى الحكومات جاهدة لتغيير حياة شعوبها باستخدام سياسات تنموية مختلفة ، ان الطريقة التي تتبعها الحكومات في تمويل نفقاتها مهمة ومؤثرة على النمو الاقتصادي فالتمويل المكثف من الضرائب يشوه الحافز للاستثمار وبالتالي يعيق النمو كذلك التمويل عن طريق الاقتراض<sup>(1)</sup> ، ان اثر عجز الموازنة بالنمو الاقتصادي سلبية فالعجز يؤدي الى ابطاء النمو لان زيادة عجز الموازنة وانخفاض الادخار القومي (الذي يستخدم لتمويل الاستثمارات) يؤدي الى خفض الاستثمارات وانخفاض رأس المال المملوك للدولة والدخل القومي في المستقبل<sup>(2)</sup> ، ان السياسة المالية التي تفتقر للانضباط لها آثار ضارة على النمو الاقتصادي وانخفاض مستويات التنمية لذا فان للانضباط المالي واصلاحات الموازنة أهمية بالغة للحد من نقاط الضعف (كالفساد والسياسة المالية غير المستدامة والمزاحمة) وتحسين التنمية فضلاً عن زيادة النمو الاقتصادي والحفاظ عليه ، ان اصلاحات تحقيق الانضباط المالي تختلف من دولة الى اخرى لكن لا بد من التركيز على السياسات التي لها تأثير وقدرة على تحفيز النمو الاقتصادي كالاصلاحات المرتبطة بالإيرادات العامة والنفقات العامة التي ثبت ان لها القدرة على تحفيز النمو الاقتصادي في الدول النامية والدول الصناعية لذا يمكن القول ان وجود سياسة مالية اكثر انضباطاً اليوم تؤدي عادةً الى تعديلات مالية وتقليباً اقل في المتغيرات الاقتصادية مستقبلاً<sup>(3)</sup> .

(1)Antonino Buscemi , Alem Hagos Yallwe ، Fiscal Deficit, National Saving and Sustainability of Economic Growth in Emerging Economies: A Dynamic GMM Panel Data Approach , International Journal of Economics and Financial, University of Rome, No. 2 , 2012 , p126 .

(2)William G. Gale، Peter R. Orszag ، The Economic Effects of Long-Term Fiscal Discipline, The Urban-Brookings Tax Policy Center ، Discussion Paper, April 2003, p7.

(3)Yilin HOU, Fiscal Discipline, Financial Development Economic Growth in Nigeria , School of Management & Social Sciences , Nigeria ,2020, p7-17.

ان الانضباط المالي يستلزم ان تحتفظ الحكومات بموقف مالي يدعم الاستقرار والنمو الاقتصادي ولا يؤدي الى اختلالات في الاقتصاد الكلي لذلك يتعين على الحكومات تجنب الحاجة للاقتراض المفرط وتراكم الديون وبالتالي فشل الحكومات في الوفاء بالتزاماتها والدول ذات الدين العام المرتفع تميل الى النمو ببطء ، لذا فان انشاء الاطر والمؤسسات المالية مثل القيود على مؤسسات العجز المالي يساعد في فرض الانضباط المالي على الحكومات (1) ، على المستوى المحلي ان ضمان حصول الانضباط المالي يمثل تحدياً وذلك لانتشار ما يسمى تحيز العجز في ادارة السياسة المالية المحلية الذي يتمثل في حوافز الحكومة السلبية للإفراط في الانفاق أو خفض الضرائب أو الاقتراض المفرط، وعلى مستوى الاقتصاد العالمي فان للانضباط المالي أهمية كبيرة إذ ان الاعتماد على سياسات سليمة مبنية على الانضباط يعزز الفوائد في الاسواق المفتوحة لرأس المال والتجارة الحرة وان الافتقار الى الانضباط المالي يعمل على تقييد الوصول الى رأس المال الدولي مما يزيد من تقلبات النمو المحتمل وبالتالي التأثير على الاقتصاد الكلي للبلاد (2) .

### المطلب الثالث: اهداف الانضباط المالي

إن الهدف الاساسي للحكومات هو تحقيق النمو والرفاه الاقتصادي والاجتماعي لجميع فئات المجتمع وهذا الهدف يمكن تحقيقه باتباع سياسات مبنية على الانضباط المالي والتي تساهم بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية عن طريق اعادة توزيع الدخل لصالح الفئات منخفضة الدخل ويمكن بيان اهم اهداف الانضباط المالي عن طريق النقاط التالية (3) :

1- استخدام الموارد الاقتصادية بشكل كفوء.

2- تحقيق العدالة في توزيع الدخل.

---

(1)Noell Machinjike, Wellington G. Bonga ، Fiscal Discipline and Budget Processes: Evidence from Zimbabwe , International Journal of Research and Innovation in Social Science, Great Zimbabwe University, vol 5 , No. 2 , 2021 , p607.

(2)Ananya Kotia , Victor Duarte Lledo , Do Subnational Fiscal Rules Foster Fiscal Discipline?, IMF Working Paper , 2016 , p5.

(3) معد صالح فرحان ، قياس وتحليل سياسة الانضباط المالي في تعظيم الإيرادات الحكومية في العراق للمدة (2019-2004) ، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، 2021، ص12-13.

- 3- نمو الناتج المحلي الاجمالي (GDP) على المدى الطويل.
- 4- ضبط عمليات السياسة المالية مع الحفاظ على نمو مستقر للإيرادات العامة والنفقات العامة .
- 5- التخطيط السليم للموازنة العامة وعلى المدى الطويل وليس لسنة واحدة.
- 6- توقع حدوث المشاكل في الموازنة العامة قبل حدوثها وتفاقمها مع وضع الحلول المناسبة لها.
- 7- الوصول الى الاستقرار المالي للأئظمة الاقتصادية.
- 8- اصلاح النفقات العامة وهيكّل الضرائب لتحقيق التوازن الهيكلّي للموازنة العامة.
- 9- الحد من تفاقم الديون المفرطة والعجز المالي وتحقيق التوازن للموازنة العامة .

### المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في الانضباط المالي

بغية حصول واستمرار الانضباط المالي لابد للحكومات ان تحافظ على مواقف مالية متسقة مع الاستقرار والنمو الاقتصادي المستدام مما يضمن تجنب الاقتراض المفرط وتراكم الديون في الوقت نفسه لذلك فالانضباط المالي يعتبر ضرورياً للحفاظ وتحسين الاستقرار الاقتصادي الكلي وتقليل نقاط الضعف وهو مهم للبلدان اذا ارادت ان تواجه تحديات العولمة الاقتصادية والمالية وجني ثمارها (1)،ويمكن اجمال اهم العوامل المؤثرة على الانضباط المالي بالاتي (2) :-

#### 1- التخطيط غير المستدام للموازنة والعجز

ان للضبط المالي اهمية كبيرة في خفض تأثير العجز المفرط في الموازنة العامة الذي يحدث نتيجة غياب التخطيط غير المستدام وتمادي السياسات الحكومية والسلطات التشريعية والتنفيذية بالعجز مما يؤثر على الاستقرار الاقتصادي ويسبب هدرًا للموارد وبالتالي التأثير على التنمية الاقتصادية .

---

(1) Manmohan S. Kumar, Teresa, Promoting fiscal discipline? , IMF Working Paper , 2007, p2-3.

(2) سهيلة عبد الزهرة الحجيبي ، الضبط المالي وانعكاسه على التنمية المستدامة في العراق ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، العدد (60) ، 2019، ص31.

### 2- رغبة الحكومات في السيطرة على الديون

تقوم الحكومات باتخاذ اجراءات تقييدية متوافقة مع ضبط الوضع المالي رغبةً منها في الحفاظ على وضع اقتصادي مستقر و ضبط مالي مستدام والسيطرة على الديون .

### 3- التقلبات الاقتصادية وطبيعة السياسة المالية

تصبح التقلبات الاقتصادية في الاوضاع المستقرة سبباً في ضعف الانضباط المالي ولتقليل تأثير هذه التقلبات وتخفيض نسبة العجز وحصول فائض في الموازنة يتطلب الامر اتخاذ سياسة مالية معاكسة للدورات الاقتصادية وعلى الرغم من ان هذه السياسة مفيدة الا ان مشاكل العجز واستدامة الديون تجعل مثل هذه السياسة صعبة ان لم تكن مستحيلة .

### 4- العدالة بين الاجيال

ان عدم استفادة الاجيال المستقبلية من منافع زيادة الانفاق الحكومي وتحملهم تكاليف خدمة الدين مع استمرار حالة العجز وتراجع الوضع الاقتصادي ينشئ حالة من الظلم وعدم العدالة بين الاجيال الحالية والمستقبلية .

## المطلب الخامس: علاقة الانضباط المالي بالتقشف

يعرف التقشف على أنه " مجموعة السياسات التي تسعى الى تخفيض العجز في الموازنة العامة من خلال تخفيض الانفاق العام او زيادة الضرائب او كلاهما " (1) ، او ان التقشف يشير الى تعديلات مالية كبيرة عن طريق تخفيض الانفاق العام او عن طريق زيادة الضرائب او مزيج بين الاثنين وهذه التعديلات المالية تهدف الى تخفيض العجز في الموازنة العامة وتحسين مستوى الدين حتى وان لم تؤدي هذه التعديلات الى تخفيض العجز الى المستوى المطلوب وبالتالي فان التقشف يعرف على انه تخفيض الاقتراض الحكومي المرتبط بالتعديلات المالية (2) مما ينعكس ايجابيا على النمو الاقتصادي ويحدث آثار توسعية في الاقتصاد وهو ما يعرف "بالتقشف التوسعي" حيث يتم وضع حدود للاقتراض الحكومي عن طريق تحديد نسبة للدين العام من الناتج المحلي الاجمالي لا يمكن تجاوزها اي ان الحكومة لا تستطيع الاقتراض الى ما لانهاية ، ومع عبور هذه النسبة وتزايد

(1) مارك بليث ، التقشف تاريخ فكرة خطرة ، ترجمة : عبد الرحمن أياس ، عالم المعرفة سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت ، 2016 ، ص15.

(2) Alfons Weichenrieder , Austerity and economic growth Concepts for Europe, house of finance , sustainable architecture for finance in Europe ، 2015 , p12 .

الاقتراض الحكومي ومستويات الدين العام وبالتالي التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي والنمو تبدأ سياسة الانضباط المالي اما من خلال تخفيض الانفاق العام او زيادة الضرائب او كلاهما للمحافظة على مستوى الدين العام والنمو الاقتصادي<sup>(1)</sup> ، لذا ليس بالضرورة ان يكون الانضباط المالي هو معنى اخر للتكشف فالانضباط هو سياسة لضبط معدل الانفاق العام وفق حدود معينة بمستويات تتلاءم مع مستوى النشاط الاقتصادي وضمن نسبة معينة للدين العام<sup>(2)</sup>.

### المطلب السادس: مفهوم القواعد المالية

كانت القواعد المالية موجودة منذ مدة طويلة ولكنها لم تكن مدعومة بالقانون وانما كانت كمواقف مقبولة من قبل الحكومات تجاه الديون والعجز واكتسبت القواعد المالية العددية طابعها القانوني منذ منتصف القرن التاسع عشر حيث تم ادخال هذه القواعد كمبادرة فردية في الدول الفيدرالية لتحقيق الانضباط المالي، وبعد الحرب العالمية الثانية ادخلت كثير من الدول قواعد توازن الموازنة مثل المانيا وايطاليا واليابان وهولندا كأجراء مصاحب لبرامج الاستقرار النقدي ، وخلال الثمانينات والتسعينات وعلى خلفية الديون المتراكمة انتشرت هذه القواعد في معظم الدول الصناعية ففي الولايات المتحدة تم ادخال القواعد العددية في منتصف الثمانينات مع قانون جرام-رودمان-هولينجر، كذلك قدمت اليابان سقفا لرصيد الموازنة في عام 1997 ، وفي عام 1991 قدمت كندا قانون مراقبة الانفاق للحد من الانفاق الحكومي<sup>(3)</sup>.

رأت بعض الدول بينها دول الاتحاد الاوربي انها بحاجة الى قواعد مالية لضبط سياساتها وقد حققت نتائج ايجابية عند تطبيقها لهذه القواعد<sup>(4)</sup> فتم ادخال القواعد المالية في اوروبا بموجب معاهدة

(1) بلخلفة احمد ، التيسير المالي العمومي في ظل سياسة التكشف دراسة حالة: المؤسسة العمومية الاستشفائية- شي غيفاري -مستعانم ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر، 2016، ص24 .

(2) عماد محمد علي ، حسين مهجر فرج ، دور الانضباط المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2016) ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، السنة السادسة عشرة ، العدد (59) 2018، ص36.

(3)Xavier Debrun & others, Tied to the mast? National fiscal rules in the European Union , Oxford Journals ، Oxford University, No. 54 , 2008 , p305.

(4)Barry Anderson ، Joseph J. Minarik ، Design Choices for Fiscal Policy Rules , OECD journal on budgeting ، No. 4 , 2006 , p163.

"ماستريخت" عام 1992 (معاهدة دول الاتحاد الاوربي الموقعة في مدينة ماستريخت الهولندية) وقدمت المعاهدة اساس انشاء العملة الاوربية الموحدة التي سميت فيما بعد بـ " اليورو " وللدخول للاتحاد الاوربي اشترطت المعاهدة على الدول الاعضاء الالتزام بمعايير المعاهدة بما في ذلك قواعد مستويات الديون والتضخم والعجز فتضمنت المعاهدة ان تكون قيمة الدين العام كنسبة اقل من 60%) من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) او يقترب بوتيرة مرضية وكذلك لا يتجاوز العجز نسبة 3%) من الناتج المحلي الاجمالي ، وتم تعزيز بنود المعاهدة عام 1997 بموجب ما يسمى "ميثاق الاستقرار والنمو SGP " لدول الاتحاد الاوربي من اجل الحفاظ على الانضباط المالي في الدول الاوربية<sup>(1)</sup>.

تتميز هذه القواعد بالقوة لاستنادها على اساس قانوني من الصعب تعديلها او تعديها وتزداد هذه القواعد قوة مع وجود آليات المراقبة المتمثلة بالهيئات المستقلة المسؤولة عن مراقبة القواعد وفرض العقوبات في حال عدم الامتثال لهذه القواعد حيث تكون القواعد اكثر فاعلية عند تنفيذها في بيئة ذات مؤسسات قوية ومتكاملة<sup>(2)</sup>.

خلال العقود الاخيرة تم اقتراح العديد من الحلول ومنها القواعد المالية للحد من التقلبات الدورية للسياسة المالية ولتعزيز الانضباط المالي ، ففي عام 2015 اعتمدت 89 دولة قواعد مالية لتنظيم سياساتها المالية مقارنة بـ (10) دول فقط في التسعينات ، وفق ما ذكر اعلاه تعرف القواعد المالية بانها الاتفاقيات المصممة للتخفيف من انحياز العجز وتعزيز الانضباط المالي عن طريق تقييد اجماليات الموازنة من خلال حدود عددية<sup>(3)</sup>.

---

(<sup>1</sup>)Victor Ngai , Stability and Growth Pact and Fiscal Discipline in the Eurozone , Working Paper , University of Pennsylvania , 2012, p8-10.

(<sup>2</sup>)Ananya Kotia , Victor Duarte Lledo , Do Subnational Fiscal Rules Foster Fiscal Discipline? , op.cit , p6-7.

(<sup>3</sup>)Kady Keita , Camelia Turcu , On promoting scal discipline: the role of exchange rate regimes scal rules and institutions , IMF Working Paper , 2018 , p2.

في سياق الاقتصاد الكلي تعرف القاعدة المالية بانها " قيد دائم على السياسة المالية عن طريق تحديد قيود عددية على مجاميع الموازنة او على مؤشر اداء مالي مثل العجز او الدين او احد مكوناتهما"<sup>(1)</sup>.

ان القواعد المالية تشتمل على قواعد اجرائية وقواعد عددية وهي كما يلي <sup>(2)</sup> :

1- القواعد الاجرائية : هي القواعد التي تخضع لها عملية الموازنة والمنصوص عليها في القانون او الدستور وعن طريق هذه القواعد تحدد حقوق والتزامات الجهات الفاعلة المختلفة المشاركة في اعداد الموازنة وتحدد جدولاً زمنياً للعملية برمتها.

2- القواعد العددية: هي قيود دائمة على السياسة المالية معبراً عنها بسقف محدد على مؤشر الاداء المالي مثلاً قيود العجز او الديون او الانفاق .

### المطلب السابع: معايير جودة القواعد المالية

من المسلم به انه لا توجد قاعدة مالية تلبي جميع المعايير بدرجة عالية وعلى نحو متساوي فمثلاً قد تكون القاعدة بسيطة ولكنها غير مرنة اي كلما كانت القاعدة اكثر مرونة قل احتمال ان تكون بسيطة ، وهناك ثمانية معايير تم قبولها وتطبيقها على نطاق واسع يمكن من خلالها الحكم على جودة القواعد المالية وهي :

- 1- الاتساق بين القواعد وكذلك مع سياسات الاقتصاد الكلي او قواعد السياسات الاخرى.
- 2- البساطة حيث يجب ان تتميز القواعد بالبساطة من اجل الفهم الواسع النطاق لآليات القاعدة ولتعزيز جاذبيتها للسلطة التشريعية والجمهور<sup>(3)</sup> .
- 3- المرونة بدرجة كافية لاستيعاب التقلبات والصدمات الاقتصادية.

---

(<sup>1</sup>)Carlos Garcia & others , Fiscal Rules in a Volatile World: A Welfare-Based Approach, IMF Working Paper , 2011, p3.

(<sup>2</sup>)Joaquim Ayuso-i-Casals & others , Policy Instruments for Sound Fiscal Policies, CPI Antony Rowe , Britain , 2009 , p7-8.

(<sup>3</sup>)George Kopits , Steven Symansky, Fiscal Policy Rules , IMF occasional paper ,1998, p20-19.

- 4- قابلية التنفيذ في بيئة معينة ومدعومة بسياسات فعالة (1) .
- 5- وضوح تعريف المؤشرات العددية والاطار الزمني والتغطية المؤسسية.
- 6- الشفافية وخاصة فيما تعلق بحسابات وتوقعات القطاع العام .
- 7- قدرة القواعد المالية لتحقيق الهدف المطلوب .
- 8- الكفاءة في التطبيق (2) .

### المطلب الثامن: القواعد المالية المتبعة لتحقيق الانضباط المالي

بشكل عام توجد فئتان عريضتان من انواع القواعد المالية المعروفة وهي القواعد القائمة على العجز والدين والفئة الثانية هي قواعد الانفاق والايرادات ، تعمل القواعد القائمة على العجز والدين بشكل عام عن طريق حدود عددية على مقدار العجز والدين الحكومي ، اما قواعد الانفاق والايرادات فهي تهدف للحد من الزيادات التي تحدثها السياسات في الانفاق والتخفيضات الضريبية في الضرائب بدلا من التركيز مباشرة على العجز او الدين (3) .

ويمكن بيان انواع القواعد المتبعة لتحقيق الانضباط المالي وكما يلي :-

#### 1- قاعدة توازن الموازنة

تعاني معظم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء من ظاهرة العجز في الموازنة وما ينتج عنها من تزايد حدة الضغوط التضخمية وزيادة اعباء القروض الداخلية والخارجية مما يحتم ضرورة تحديد سبل وسياسات معالجة العجز في الموازنة العامة ويظهر العجز في الموازنة العامة عندما يزداد الانفاق الحكومي عن الايرادات الحكومية ويعد العجز احد السمات الاساسية

---

(1)Philippe Burger, Marina Marinkov , Fiscal rules and regimedependent fiscal reaction functions The South African case, OECD journal on budgeting ، No. 1 , 2012, p4.

(2)George Kopits , can fiscal sovereignty be reconciled with fiscal discipline ?Akademiai Kiado Journal , Hungary, No. 2 , 2012 , p155.

(3)Barry Anderson ، Joseph J. Minarik , Design Choices for Fiscal Policy Rules , op.cit , p166.



لمعظم اقتصادات دول العالم<sup>(1)</sup>، وان ظاهرة العجز مركبة ومعقدة ولا يمكن ارجاع سبب حدوثها الى سبب واحد وانما الى عدة اسباب منها<sup>(2)</sup> :

- أ- عدم مواكبة الايرادات العامة للزيادة الحاصلة في النفقات العامة نتيجة انخفاض الايرادات الضريبية خاصة في الدول النامية بسبب انخفاض الدخل الفردي وكثرة الاعفاءات وتفشي الفساد وارتفاع حالات التهرب الضريبي وغيرها.
- ب- زيادة حجم الانفاق الحكومي نتيجة زيادة وتطور دور الحكومة في النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي حيث أكد الاقتصادي الالماني ادولف فاجنر ( A.Wagner ) على وجود علاقة طردية بين زيادة حجم الانفاق العام والنمو الاقتصادي ، كذلك هنالك أسباب حقيقية وظاهرية لزيادة الانفاق كالزيادة السكانية وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة وغيرها .
- ج- انخفاض مصادر التمويل للموازنة مع ارتفاع نسبة النفقات الجارية الى اجمالي النفقات العامة
- د- غياب سياسة ترشيد الانفاق الحكومي مع سيادة طابع التبذير .
- هـ- الفساد الحكومي وما يسببه من ضياع الكثير من مبالغ الانفاق العام .
- و- التقلبات الاقتصادية وسعي الدولة للحد من حدوث الازمات عن طريق معالجتها باللجوء الى العجز المقصود .
- ز- زيادة الانفاق العسكري خاصة للدول التي تتعرض لتهديدات خارجية كبيرة.

قاعدة توازن الموازنة ربما تكون افضل قواعد السياسة المالية المعروفة التي تضمن التوازن بين الايرادات العامة والنفقات العامة، ويمكن ان توصف هذه القاعدة على انها قاعدة للتوازن الهيكلي او الرصيد المعدل دورياً التي تهدف الى تقليل عجز الموازنة الى مستوى محدد ومقبول عن طريق ضبط الانفاق العام مع وضع حد للعجز كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بنحو لا يتجاوز (3%) ضمن معاهدة " ماستريخت" لدول الاتحاد الاوربي<sup>(3)</sup>، ان تنظيم عجز الموازنة يعد ضماناً لتحقيق

(1) خديجة الاعسر ، اقتصاديات المالية العامة ، دار الكتب المصرية ، مصر ، 2016 ، ص247.

(2) سالم عبد الحسين سالم ، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع اشارة للعراق للمدة (2003-2012) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ، المجلد(18)، العدد (68) ، 2012، ص296-297.

(3)George Kopits , Steven Symansky, Fiscal Policy Rules, op.cit , p24-25.

الاستدامة المالية \* وان زيادة العجز سيلغي تأثير الانفاق او خفض الضريبة على الطلب الكلي فضلا عن مزاحمة القطاع الخاص والتأثير على فاعلية السياسة المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي<sup>(1)</sup>.

### 2- قاعدة الدين العام

تعطي هذه القاعدة صورة كلية لعبء الدين العام المحلي كنسبة مئوية غير متجاوزة لـ (60%) من الناتج المحلي الاجمالي وفق معاهدة "ماستريخت" عام 1992 لدول الاتحاد الاوربي وان تجاوز هذه النسبة يعد بمثابة الدخول بأزمة مديونية وان من الافضل ان تكون هذه النسبة اقل في الدول النامية لانخفاض الموارد الاقتصادية في هذه الدول<sup>(2)</sup>.

يعرف الدين العام بانه " الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة من الافراد او الشركات الخاصة او المؤسسات العامة او الهيئات الوطنية او الاجنبية او المؤسسات الدولية والاقليمية مع الالتزام برد المبالغ وفوائدها طبقا لشروط عقد الدين"<sup>(3)</sup> ، اما حجم الدين الامثل فهو الحجم الذي يحقق تأثير ايجابي بصورة اكبر من التأثير السلبي على المتغيرات الاقتصادية الكلية ( كالاستهلاك الكلي والانفاق الكلي والاستثمار الكلي وغيرها ) وبما ان هذه المتغيرات تؤثر في الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نموه لذلك فان الحجم الامثل للدين يعني الحجم الذي يحقق افضل معدل نمو للناتج<sup>(4)</sup>.

وتعد هذه القاعدة اكثر كفاءة وفاعلية من القواعد الاخرى من حيث المراقبة والمتابعة مع ضمان التقرب الى مستويات الدين المرغوبة مع ذلك فان مستويات الدين تستغرق وقتاً

---

\* الاستدامة المالية : قدرة الحكومة على تحمل ديونها والوفاء بالتزاماتها من دون اجراء تعديلات مستقبلية كبيرة في السياسة المالية او ضغوط شديدة على الاوضاع المالية مثلا التخفيض الشديد للإنفاق العام او توقفه على بعض الانشطة .

(1) علي عبد الكاظم دعدوش ، دور الانضباط المالي في معالجة الصدمات المزدوجة في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2020) ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، 2020 ، ص5 .

(2) عماد حسن حسين ، تحليل العلاقة بين الانفاق العام والاستدامة المالية لدول مختارة مع اشارة خاصة للعراق ، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، 2016 ، ص31 .

(3) حافظ شعيلي عمرو ، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية ، جامعة الفتح ، طرابلس ، 2007 ، ص227 .

(4) يحيى عبد الغني ابو الفتوح ، الجوانب الاقتصادية والمالية في الميزانية العامة للدولة ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ، 2014 ، ص126 .

للتأثير على الموازنة العامة ولا توفر توجيهات واضحة قصيرة الامد لصانعي السياسات وتتأثر بعوامل خارجية كأسعار الصرف وأسعار الفائدة<sup>(1)</sup>.  
عادة ما يرتبط الدين العام بالاستدامة المالية وينظر له على انه محققاً للاستدامة المالية في حال القدرة على سداد الديون<sup>(2)</sup>، ويتسم الموقف المالي وفقاً لهذه القاعدة بعدم الاستدامة في الحالات التالية<sup>(3)</sup>:

- أ- ارتفاع نسبة الدين للناتج المحلي الاجمالي لدولة ما بالنسبة لدولة نظيرة اخرى.
- ب- ارتفاع نسبة الدين للناتج المحلي الاجمالي لدولة ما بمعدل يفوق نسب السنوات السابقة .
- ج- اذا تطلب الاحتفاظ باستقرار نسبة الدين للناتج المحلي الاجمالي تغييرات كبيرة في السياسة المالية .

### 3- قاعدة الانفاق العام

عادةً ما تضع هذه القاعدة حدوداً دائمة للإنفاق الاجمالي او الجاري كقيمة مطلقة او كمعدلات نمو او كنسبة مئوية من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي وفق مدة زمنية تتراوح بين (3-5) سنوات وبهذا النحو لا ترتبط هذه القاعدة مباشرةً بهدف القدرة على تحمل الديون لأنها لا تقيد جانب الإيرادات ولكنها يمكن ان تكون اداة تشغيلية لضبط الوضع المالي عندما تكون متزامنة مع قاعدة الدين العام او قاعدة توازن الموازنة<sup>(4)</sup>.

لا يمكن ان تكون عملية زيادة الانفاق مفتوحة وبشكل دائم اذ لابد ان تكون هناك حدوداً للإنفاق او تحديد الحجم الامثل للإنفاق ، هناك عوامل اقتصادية ومالية تؤثر على حجم الانفاق وحدوده فالإنفاق العام يعتبر من اهم الوسائل لإحداث التوازن الاقتصادي

(1) قتيبة نبيل نايف واخرون ، قياس وتحليل الاستدامة المالية للاقتصاد العراقي للمدة 2004- 2018 ، مجلة كلية التراث الجامعة ، جامعة التراث ، العدد (31) ، 2021 ، ص31.

(2) ميثم العبيبي اسماعيل، احمد حامد جمعة هذال ، تحليل استدامة الدين العام في ظل ربيعة الاقتصاد العراقي للمدة(2005-2015) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، المجلد (25)، العدد (113) ، 2019، ص367.

(3) علي حسين نوري بني لام ، الاستدامة المالية واثرها في النمو الاقتصادي-دراسة حالة العراق للمدة (2004-2016) ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي الثاني ، جامعة جيهان- اربيل، 2018، ص476.

(4)IMF publication, Fiscal Rules\_Anchoring Expectations for Sustainable Public Finances , Prepared by the Fiscal Affairs Department,2009 . p5 .

والاجتماعي والتأثير على حجم الطلب الكلي وبالتالي التأثير على مستوى الاقتصاد العام لذلك يمكن تحديد حجم الانفاق العام بالقدر الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي من خلال توازن الانتاج مع الطلب الكلي ، اما بالنسبة للعوامل المالية المؤثرة في حجم الانفاق فيمكن التعبير عنها بقدرة الدولة على توفير الايرادات الكافية لتغطية النفقات ومن دون التأثير على المجتمع فالإنفاق يمول بشكل رئيسي عن طريق حصيلة الضرائب المقطوعة من الدخل الحقيقية للأفراد والفئات الاجتماعية اي ان للإنفاق تكاليف يتحملها المجتمع لذلك فالجهد الأمثل للإنفاق هو الحجم الذي يتناسب مع قدرة المجتمع على تحمل اعبائه (1) .

### 4- قاعدة الايرادات العامة

تضع قواعد الايرادات العامة سقوفا وقيودا على الايرادات العامة وتحدد حد ادنى وحد اعلى للإيرادات العامة للحد من الابعاء الضريبية المفرطة وتحسين تحصيل الايرادات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ، وهذه القاعدة لا تضع قيوداً على النفقات العامة لذا لا ترتبط بشكل مباشر بالسيطرة على الدين العام (2)، ومن الصعب تحديد سقوفاً او ارضيات للإيرادات لان الايرادات لها دور كبير وعلى نطاق واسع في حالة التقلبات الاقتصادية ويمكن ان تؤدي قاعدة الايرادات وحدها الي سياسة مالية مسايرة للدورات الاقتصادية (3) .

### 5- القاعدة الذهبية

تعني القاعدة الذهبية ان يقتصر الاقتراض على تمويل المجالات الاستثمارية فقط خلال الدورة الاقتصادية ولا يخصص للمجالات الاستهلاكية والذي يعمل على تعزيز البنية التحتية ودفع عجلة النمو الاقتصادي للأمام (4) ، وان احدي مبررات تبني هذه القاعدة هو ان عبء

(1) سوزي عدلي ناشد ، اساسيات المالية العامة-النفقات العامة-الايرادات العامة-الميزانية العامة ، منشورات الجلي الحقوقية ، بيروت لبنان ، ط1 2008 ، ص60-61.

(2)Stevan Gaber & others , The Role of Fiscal Rules in Ensuring Fiscal Discipline , International Journal of Sciences, University of Goce Delcev, No. 1,vol 19 , 2015 , p19.

(3)Andrea Schaechter & others, Fiscal Rules in Response to the Crisis—Toward the “Next-Generation” Rules. A New Dataset, IMF working paper ,2012, p9 .

(4) مصطفى سعد مهدي السرحان ، تحليل العوامل المؤثرة في تحقيق الاستدامة المالية في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ، 2020 ، ص39.

الانفاق الحكومي يجب ان يوزع بشكل عادل بين الاجيال وان يتحمل الجيل الحالي سداد الديون التي استهلكها وان لا يتحملها الجيل القادم ، ان هذه القاعدة تعمل على تحقيق هذا الامر لذا فان هذه القاعدة تعتبر رديفا لقاعدة "الاستثمار المستدام"<sup>(1)</sup> التي تسعى للحد من تجاوز صافي الدين العام الى اقل من (40%) من الناتج المحلي الاجمالي ، تم ادخال هذه القاعدة في المملكة المتحدة عام 1997 وان العمل بهذه القاعدة عزز الاثر الايجابي للاستثمار العام ، وتنص هذه القاعدة على عدم تجاوز قيمة الاقتراض الحكومي قيمة الانفاق الاستثماري الحكومي وبهذا يتحدد المستوى المناسب للقروض الحكومية<sup>(2)</sup> فاذا كان الاقتراض الحكومي اكبر من الانفاق الحكومي الاستثماري فهذا معناه توجه جزء من القروض نحو النفقات الجارية والذي يعني اهدار هذا الجزء في أنشطة لا تدر إيراداتاً للدولة وبالتالي تضعف قدرة الدولة على سداد الديون لذلك فان القاعدة الذهبية سميت بهذا الاسم لتجنب آثار الديون العامة السلبية على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل<sup>(3)</sup> .

---

(1) Carl Emmerson & others , The government's fiscal rules , Institute for Fiscal Studies, An E.S.R.C Research Centre , 2006 , p2.

(2) Jerome Creel & others, Has the Golden Rule of Public Finance Made a difference in the UK , <https://hal-sciencespo.archives-ouvertes.fr/hal-00972843>, 2007, p5.

(3) حمدي احمد علي الهنداوي ، العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي هل هناك مستوى حرج معياري للدين العام؟ ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، جامعة بنها، مصر ، المجلد (2) ، العدد (2) ، 2017 ، ص361.

### المبحث الثالث/ تأثير تقلبات أسعار النفط على الانضباط المالي

#### المطلب الاول: مفهوم تقلبات أسعار النفط

يعد النفط من اهم السلع في الاسواق العالمية ويتميز بكونه غير متجدد وأسعاره متقلبة ولا يخضع لعوامل الطلب والعرض وتكاليف الانتاج فقط وانما لعوامل اخرى غير اقتصادية وله آثار ايجابية وسلبية على اقتصاديات الدول المستوردة والمصدرة للنفط ولقد مرت أسعار النفط بتقلبات عديدة تتراوح ما بين الارتفاع والهبوط منها على سبيل المثال تقلبات عام 1973 فبعدما كانت أسعار النفط لا تتجاوز 3 دولارات للبرميل الواحد ارتفعت لتتجاوز 11.65 دولار نتيجة انخفاض كمية المعروض من النفط الخام من قبل الدول العربية بسبب حرب اكتوبر 1973<sup>(1)</sup> ، ثم تلتها التقلبات التي حدثت عام 1979 ليرتفع سعر برميل النفط الخام الى ما يقارب 40 دولار في ابريل 1980 نتيجة للثورة الاسلامية الايرانية في ايران ضد حكم الشاه<sup>(2)</sup> ، ثم توالى وتعددت التقلبات في أسعار النفط بين ارتفاعات وانخفاضات وأخرها في عام 2020 اذ بيع النفط الخام الأمريكي بأسعار سالبة نتيجة تراجع الطلب العالمي بفعل تداعيات جائحة كورونا فبتاريخ 20 ابريل من عام 2020 عرض النفط الأمريكي بسعر سالب وصل الى 37 دولار للبرميل تدفع للمشتري من قبل البائع<sup>(3)</sup> .

تعرف تقلبات أسعار النفط على انها " التغيرات غير المتوقعة والمفاجئة في أسعار النفط التي تكون حادة في بعض الاحيان الى درجة ان تترك آثار اقتصادية واضحة سواء على المستهلك او المنتج مع اختلاف طبيعة هذا الاثر فيما بينهما"<sup>(4)</sup> .

من التعريف اعلاه نستنتج ان لتقلبات اسعار النفط آثار سلبية وايجابية على الدول المصدرة والدول المستوردة له فارتفاع أسعار النفط يعد ايجابيا للدول المصدرة وسلبيا للدول المستوردة وبالعكس في حالة انخفاض الأسعار فالدول المستوردة تستفيد من هذا الانخفاض نتيجة ارتفاع

(1) حسين عبد الله ، مستقبل النفط العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان بيروت ، 2000 ، ص23.

(2)Christiane Baumeister , Lutz Kilian , Forty Years of Oil Price Fluctuations: Why the Price of Oil May Still Surprise Us, Center for Financial Studies, University of Notre Dame, vol 30 ,no 1 , 2016, p7 .

(3) عبد الحافظ الصاوي، ماذا يعني انهيار اسعار النفط الامريكى؟ 6 اسئلة و 6 اجابات ، متوفر على الرابط : [www.aljazeera.net/ebusiness/2020/4/21](http://www.aljazeera.net/ebusiness/2020/4/21)

(4)عباس فاضل رسن التميمي ، مصدر سابق ، ص38.

## الفصل الأول: الإطار النظري لأسعار النفط والاضباط المالي

مكاسب الدخل الحقيقي وبالعكس بالنسبة للدول المصدرة للنفط لاعتماد الأنشطة الأخرى بشكل كبير على عوائد النفط من خلال الانفاق الحكومي العام التي تسمح به الإيرادات (1).

في حالة انخفاض أسعار النفط فإن الأثر السلبي على الدول المصدرة يتمثل بانخفاض الإيرادات المالية وبالتالي اجبار الحكومة على ضبط أوضاعها المالية ، وكذلك يؤدي انخفاض أسعار النفط الى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي باعتبار ان اغلب الدول المصدرة للنفط هي دول ريعية تعتمد على مورد وحيد وهي الإيرادات النفطية وبانخفاض أسعار النفط ينخفض الانفاق الحكومي العام وتمويل خطط التنمية الذي يعتمد بنسبة كبيرة على هذه الإيرادات، وحدث عجز في الموازين الخارجية وانخفاض التبادل التجاري ، وسحب الفوائض المالية المستثمرة في بنوك الدول المتقدمة بالنسبة للدول التي لها فوائض والاقتراض بالنسبة للدول التي ليس لديها فوائض مما يزيد من اعباء الدين العام، اما الأثر الإيجابي لانخفاض الأسعار على الدول المصدرة فيمكن للأجيال المستقبلية الاستفادة من الانخفاض عن طريق قيام الحكومة بتخفيض حجم الصادرات وتنويع الإيرادات وتطوير النشاطات والصناعات الأخرى كالزراعة والصناعة واتباع سياسات الضبط المالي وترشيد الانفاق من اجل تقليل الأثر السلبي لانخفاض في السعر.

بالنسبة للدول المستوردة فإن الأثر السلبي لانخفاض أسعار النفط يتمثل بانخفاض الصادرات من السلع الأولية غير النفطية والمصنعة ونصف المصنعة المتجهة الى الدول المصدرة للنفط ، وتراجع قيمة التحويلات بالنسبة للعاملين في الدول النفطية من العملات الصعبة ، وانخفاض الإعانات الممنوحة من قبل الدول النفطية ، أما بالنسبة للأثر الإيجابي لانخفاض الأسعار في هذه الدول فإنه يؤدي الى انخفاض معدلات البطالة ويقلل من اللجوء الى الاقتراض الخارجي وبالتالي تقليل حجم الديون الخارجية ، وتحسين معدلات التبادل التجاري (2).

أما حالة ارتفاع أسعار النفط فإن أثرها إيجابي على الدول المصدرة فزيادة أسعار النفط تعني زيادة الإيرادات المالية وبالتالي زيادة الانفاق الحكومي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي لاعتماد بقية الأنشطة على هذه الإيرادات.

(1) Aasim M.& others, Global Implications of Lower Oil Prices, IMF staff discussion note, 2015, p9 .

(2) ماجن محمد محفوظ ، الصدمات النفطية- الأسباب- الانعكاسات وسبل العلاج ، مجلة المعيار ، المركز الجامعي تيسيلت، الجزائر ، العدد (8) ، 2017 ، ص6.

بالنسبة للدول المستوردة فان الارتفاع في السعر تكون آثاره سلبية لأن الارتفاع يؤدي الى تفاقم الميزان التجاري وبالتالي ارتفاع عجز الموازنة وخفض النمو وزيادة معدلات التضخم والبطالة<sup>(1)</sup> حيث ان النفط يعتبر احد المدخلات الاساسية للأنشطة والصناعات الاخرى وان ارتفاع أسعار النفط يعني ارتفاع تكاليف الانتاج وبالتالي انخفاض حجم الانتاج<sup>(2)</sup> .

ولا بد من بيان مفهوم بسيط عن الاقتصادات الريعية والريعية النفطية وكما موضح في المطلب التالي.

### المطلب الثاني: مفهوم الاقتصاد الريعي

منذ السبعينات تم استخدام تعبير الاقتصاد الريعي على نطاق واسع للتعريف عن الاقتصادات الريعية والريع هو الدخل الذي يتم الحصول عليه من مورد طبيعي كالأراضي والمناجم والنفط ، او عن طريق استغلال موقع جغرافي كقناة السويس ، او استغلال منطقة سياحية ، او قد يكون الريع ممثلاً بالهبات والمساعدات<sup>(3)</sup> ،ويمكن تقسيم الريع بشكل عام الى الريع الطبيعي والريع الاستراتيجي فيكون الريع طبيعياً اذا كان ناتجاً من مصادر طبيعية مثل الذهب والغابات والنفط الخام ويكون الريع استراتيجياً عندما تتمتع الدولة بموقع استراتيجي واستخدام الدول الاخرى لهذا الموقع الاستراتيجي كالموانئ البحرية او القنوات المائية وغيرها<sup>(4)</sup> ، يعد الاقتصاد ريعياً عند امتلاكه قطاعات تدر دخلاً كبيراً بدون جهد انتاجي او ابداعي وعندما يكون للريع الخارجي دوراً في تنشيط هذا الاقتصاد ،وان تنامي الاقتصاد الريعي يعمل على تراجع القطاعات الاخرى كالقطاع الزراعي والصناعي<sup>(5)</sup> .

(1)Thomas Helbling.& others, world economic outlook Globalization and Inflation, IMF Occasional paper ,2006, p78 .

(2)Routledge , Oil price shocks and real GDP growth: empirical evidence for some OECD countries, This article was downloaded by: [Boston University], 22 July 2013, p201.

(3) مايج شبيب الشمري ، تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، المجلد (3) ، العدد (15) ، 2010 ، ص 8 .

(4) نبيل جعفر عبد الرضا، خالد مطر مشاري ، مستقبل الدولة الريعية في العراق ،شركة الغدير للطباعة والنشر ، العراق - البصرة ، ط1 2016 ،ص13-14.

(5) حازم البيلوي ،الدولة الريعية في الوطن العربي ،ندوة الدولة والامة والاندماج في الوطن العربي ، ج 1 مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد الشؤون الدولية ، لبنان - بيروت ، 1989 ، ص 283.



وان من خصائص الاقتصادات الريعية ما يلي<sup>(1)</sup> :

- 1- ظهور عوارض ( المرض الهولندي Dutch Disease )\* الذي يؤدي الى إضعاف منافسة الصادرات غير النفطية في الاسواق العالمية خاصة الزراعية والصناعية .
- 2- إن سهولة توفر عوائد مالية كبيرة من صادرات المورد الطبيعي يسهل على الحكومة سد عجز الانتاج المحلي من خلال الاستيرادات وبالتالي ارتفاع الميل الحدي للاستيراد وتقليل حافز الحكومة على تطوير القطاعات الزراعية والصناعية .
- 3- اعتماد هذه الاقتصادات على مورد طبيعي واحد لتمويل الموازنة العامة يجعل هذه الاقتصادات غير مستقرة ومتأثرة بتقلبات أسعار هذا المورد .
- 4- شيوع ظاهرة البطالة لاعتماد الاقتصاد الريعي على مورد وحيد كثيف لعنصر رأس المال.

لذا يعرف الاقتصاد الريعي بأنه " الاقتصاد الذي تعتمد فيه الدولة على مصدر وحيد للدخل الذي غالباً ما يكون طبيعياً وليس بحاجة لآليات انتاج معقدة فكرية او مادية كمياد الامطار والمعادن والغاز والنفط وتستحوذ الدولة على هذا المصدر وتحتكر مشروعية امتلاكه وتوزيعه وبيعه"<sup>(2)</sup> .

ان تقلب أسعار تصدير هذا المورد الطبيعي يعمل على تقلب اقتصاد الدولة المعتمدة على عائدات هذا المورد بين الانتعاش والركود، ففي حالة ارتفاع سعر المورد الطبيعي لا تكون هناك مشكلة لدى هذه الاقتصادات عكس حالة الانخفاض في سعره فانه ينتج اوضاعاً مالية متأزمة وركود اقتصادي وهنا تلعب السياسة المالية دوراً كبيراً يتجاوز الدور الذي تلعبه هذه السياسة في الدول الاخرى<sup>(3)</sup> .

---

<sup>(1)</sup> علي إسماعيل عبد المجيد النصر اوي ، الهيمنة المالية للدولة الريعية وانعكاساتها النقدية في العراق للمدة (2004 - 2012 )، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2014، ص40-41.

\*المرض الهولندي: ظاهرة تحدث نتيجة تدفق عوائد مالية كبيرة بالنقد الاجنبي نتيجة تصدير المورد الطبيعي مما يسبب رفع قيمة العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية الاخرى وبالتالي تعمل على ضعف منافسة القطاعات الاخرى غير النفطية الصناعية والزراعية في الاسواق العالمية او الاسواق المحلية وسميت بالمرض الهولندي لان خصائص هذه الظاهرة ظهرت لأول مرة في هولندا .

<sup>(2)</sup> مايج شبيب الشمري، علي حمزة جياي ، الواقع الريعي واثاره على مؤشرات التنمية المستدامة في العراق دراسة قياسية للمدة 1985-2015 ، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية ، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة ، المجلد (1) ، العدد (23) ، 2018 ، ص 145 .

<sup>(3)</sup> محمد عز العرب ، الدولة الريعية ، سلسلة مفاهيم الاسس العلمية للمعرفة ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، مصر - القاهرة ، 2010، ص 16.

اما الاقتصاد الريعي النفطي فيعرف بانه " الاقتصاد الذي يعتمد على الربح المتولد من انتاج النفط والغاز الذي تملكه الدولة بصورة كلية ( الطاقة الانتاجية والاحتياطيات) وتتلخص درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على هذا الربح بمعايير اسهام القطاع النفطي بنسبة اكبر من مجموع اسهامات القطاعات الصناعية والزراعية في الناتج المحلي الاجمالي وتمول الايرادات النفطية النسبة العظمى من الاستثمار العام بنسبة تزيد عن 50% من مجموع الاستثمار الكلي وبنسبة اكثر من 50% من الانفاق الحكومي الجاري وان قيمة الصادرات النفطية (العملات الاجنبية) تشكل اكثر من 50% من مجموع الصادرات" (1).

وقد اظهرت الدراسات ان هذه الاقتصادات تتميز بالضعف، واعتمادها على التبادلات التجارية مع ضعف القطاع الانتاجي، وسيطرة قطاع الاستيراد، وإهمال القطاعات الاخرى، وتنتج مجتمعاً استهلاكياً، وتستخدم عائدات هذه الاقتصادات في البناء ودفع الاجور والاستيراد وعدم استثمارها في قطاعات ومشاريع منتجة تنعش الاقتصاد وتعد الدول العربية انموذجاً لهذا النمط من الاقتصاد (2).

### المطلب الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على الانضباط المالي

ان اعتماد الدول على انتاج وتصدير سلعة واحدة يجعل من اقتصادات هذه الدول اكثر حساسية لتقلبات أسعار هذه السلعة في الاسواق العالمية وبالتالي التأثير على التنمية الاقتصادية وهذا ما تمتاز به الدول الريعية النفطية المصدرة للنفط والتي تعتمد على انتاج وتصدير النفط الخام حيث تشكل الايرادات النفطية نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الاجمالي وجزءاً كبيراً من الايرادات العامة، وتشكل صادرات النفط النسبة الاكبر من الصادرات الاجمالية لذا فالتقلبات في أسعار النفط الخام تؤثر بشكل عام على اقتصادات هذه الدول مما يحتم على هذه الدول تعديل وضبط سياساتها من اجل تأمين الاستدامة المالية وتحقيق العدالة بين الاجيال، وسيتم التركيز هنا على اثر تقلبات أسعار النفط على الانضباط المالي للاقتصادات الريعية المصدرة للنفط الخام (موضوع البحث) عن طريق بيان تأثير هذه التقلبات على كل من الايرادات والنفقات والعجز والدين العام والاستثمار وكما يأتي :-

(1) صالح ياسر ، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق ، نشرة سياسية ، مؤسسة فريدريش ايبرت، العراق - بغداد، تشرين الثاني 2013 ، ص 4.

(2) زاوي احمد صادق، وراذ فؤاد ، الاقتصاد الريعي بين القصور المؤسساتي وعجز الحكامة (الاقتصاد الجزائري انموذجاً) ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي الاول ، جامعة وارث الانبياء، العراق- كربلاء المقدسة ، 2021، ص303.

### 1- تأثير تقلبات أسعار النفط الخام على الإيرادات العامة

تعد الإيرادات العامة من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومات للتأثير على النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتمكنها من تنفيذ سياستها العامة وتمثل بالأموال الكلية التي تجبها الدولة من مختلف الجهات والمصادر من أجل تمويل مختلف النفقات والايفاء بالالتزامات والحاجات العامة (1)، وتتميز العائدات النفطية او الإيرادات النفطية في الاقتصادات الريعية المصدرة للنفط الخام بخصائص منها اعتماد هذه الإيرادات على مورد غير متجدد (ناضب) وتستحصل هذه الإيرادات من مصدر خارجي وكذلك تتميز هذه الإيرادات بعدم اليقين والتقلب (2).

تشكل الإيرادات النفطية نسبة كبيرة من حجم الناتج المحلي الاجمالي لهذه الاقتصادات وان زيادة الاعتماد على هذه الإيرادات في تمويل الموازنة نتيجة ارتفاع أسعار النفط يجعل من الانضباط المالي ضعيفاً او يعمل على تقليل مستوى الانضباط المالي وضعف جهود التعبئة الداخلية للحصول على الموارد عن طريق الضرائب والتكشف في الانفاق فمع ارتفاع اسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية يزداد الانفاق والصرف في المؤسسات الحكومية ويعمل على اضعاف أهمية إيرادات الأنشطة والصناعات الأخرى ونسب مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي وزيادة الاعتماد على الحكومة في معالجة وتدبير جميع القضايا (3).

أما في حالة انخفاض أسعار النفط فان الاقتصادات المصدرة للنفط ستواجه تحدي تدهور وانخفاض الإيرادات النفطية وانخفاض الإيرادات العامة مما يشكل فرصة جيدة لتصحيح هذا الخلل واعادة هيكله البنوية المالية والاقتصادية فيزداد الانضباط المالي وترشيد الانفاق للتقليل من تأثير الانخفاض في أسعار النفط (4) مع زيادة الاعتماد على الإيرادات الضريبية وفق سقف معينة وحسب هذه القاعدة الي تنص على وضع حدود عليا ودنيا للإيرادات بحيث لا

(1) سعود جايد مشكور، عقيل حميد جابر الحلو، مبادئ المالية العامة والتشريع المالي في العراق، العالمية، المثنى العراق، ط 1، 2016، ص 53.

(2) Teresa Ter-Minassian، 'The Role of Fiscal Institutions in Managing the Oil Revenue Boom', IMF, March 5, 2007, p17 .

(3) سلام كاظم شاني، تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 1988 – 2009، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2011، ص 45 .

(4) حيدر حسين آل طعمة، هبوط أسعار النفط والتعايش مع الصدمة دراسة في نمط الربع النفطي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الانبار، المجلد (8)، العدد (15)، 2016، ص 17 .

تزيد الإيرادات الضريبية إلى الحد الذي يزداد معها العبء الضريبي (الذي يقاس بقسمة الإيرادات الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي) مما يؤثر سلباً على الاقتصاد وان لا تقل الإيرادات الضريبية عن الحد الذي لا تستطيع الحكومة من القيام بالواجبات العامة<sup>(1)</sup>.

### 2- تأثير تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة

تعد مسألة الانفاق الحكومي من المسائل المهمة باعتبارها أداة أساسية لتنفيذ السياسة المالية للحكومة في الاقتصادات النامية والمتقدمة على حد سواء، وان تزايد حجم الانفاق الحكومي لتحقيق أهداف المجتمع المختلفة مع انخفاض الإيرادات العامة نتيجة لانخفاض أسعار النفط الخام دفعت الاقتصاديين والحكومات إلى الاهتمام بمسألة الانضباط المالي واصبح من اللازم والضروري اتباع سياسة مالية متوازنة تتجه نحو ضبط الانفاق، ان سبب زيادة حجم الانفاق الحكومي العام يتمثل بحصول زيادات في حجم الإيرادات النفطية للدول المصدرة للنفط ومنها تزداد الإيرادات العامة<sup>(2)</sup> وعليه فان الانفاق الحكومي في الدول المصدرة للنفط يتأثر بصورة مباشرة بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط في الاسواق العالمية بسبب اعتماد هذه الدول على العوائد النفطية لذا فان السياسة المالية لهذه الدول تعتمد على أداة رئيسية وهي الانفاق العام وتعمل على زيادة وخفض هذه النفقات حسب التقلبات في أسعار النفط<sup>(3)</sup>.

ان تقلب أسعار النفط يعمل على زيادة الحاح الدول المصدرة للنفط على تعديل سياستها المالية وضبط انفاقها العام لتقليل الاثر السلبي على النمو إلى الحد الأدنى<sup>(4)</sup> بمعنى ان هناك

(1) كمال امين الوصال ، الاقتصاد المصري بين المطرقة والسندان: ازمتا الدين العام والعجز في الموازنة العامة ، دار بن رشد ، القاهرة - مصر ، 2016 ، ص83 .

(2) براق عيسى، بركان انيسة ، ظاهرة تزايد الانفاق العام في الجزائر: تطورها- اسبابها ومتطلبات ترشيدها ، مجلة الابداع ، جامعة ديبلدا- الجزائر ، المجلد (7) ، العدد (8) ، 2011 ، ص 113-120 .

(3) وسام حسين علي الدليمي ، اثر تغيرات اسعار النفط الخام على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للأقطار العربية الاعضاء في منظمة اوبك للمدة 1990-2007، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار، 2009، ص 96 .

(4)International Monetary Fund، Middle East and Central Asia ، Regional economic outlook, 2004, p5 .

علاقة مباشرة بين أسعار النفط والانفاق العام<sup>(1)</sup> ، وبما ان الموازنة مكونة من الايرادات والنفقات لذا يمكن القول ان هناك علاقة طردية بين الايرادات والنفقات العامة عن طريق أسعار النفط وحيث ان الايرادات للدول المصدرة للنفط تعتمد على أسعار النفط لذا فان الانفاق يصبح تابعا لتقلبات هذه الأسعار، فقد ارتفعت الايرادات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي من (46.1) مليار دولار في العام 1975 الى (150.2) مليار دولار في عام 1980 نتيجة ارتفاع أسعار النفط وارتفعت الفوائض لهذه الدول حيث بلغت (55) مليار دولار وبلغ معدل نمو حجم الانفاق السنوي (22%) ثم تراجعت الايرادات خلال المدة (1985-1999) لتبلغ (81.474.6) مليار دولار بسبب انخفاض أسعار النفط ليصل معدل نمو الانفاق عام 1999 الى (4 %) مما يعني اعتماد نمو الانفاق العام على الايرادات النفطية والأسعار<sup>(2)</sup> .

فالانخفاض في الأسعار يسبب خسائر في صادرات وايرادات المالية العامة لهذه الدول وانتقال هذا التأثير الى الانفاق الحكومي والنمو وعليه يتطلب من هذه الدول موائمة اوضاعها المالية مع الاحداث الجديدة لضمان استمرارية اوضاع المالية العامة ،معنى ذلك ان مع انخفاض أسعار النفط تزداد الحاجة الى مزيداً من الانضباط المالي وبالعكس في حالة ارتفاع أسعار النفط<sup>(3)</sup> .

### 3- تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة

تعاني الاقتصادات الريعية المصدرة للنفط من آثار وتبعات تقلبات أسعار النفط فهي تارة مرتفعة وتارة اخرى منخفضة والتي تنعكس على الموازنة وفي كلتا الحالتين يجب ان تتبع هذه الدول ضوابط واضحة ،ان حجم الايرادات النفطية للدول المصدرة للنفط يتحدد على اساس مداخل الصادرات النفطية مما يعني ارتباط الموازنات العامة لهذه الدول بتقلبات أسعار النفط دولياً ،اي ان القطاع النفطي يعد المحدد الرئيسي لاستقرار السياسات الاقتصادية على اعتبار ان تنفيذ وتمويل هذه السياسات وبرامج التنمية يتم بواسطة الموازنة العامة للدولة

(<sup>1</sup>)Amir Sadeghi ،Oil Price Shocks and Economic Growth in Oil-Exporting Countries: Does the Size of Government Matter?, IMF, December 2017, p4 .

(<sup>2</sup>) هاني مالك عطشان ، مصدر سابق ، ص 74-75 .

(<sup>3</sup>) صندوق النقد الدولي ، مستجدات افاق الاقتصاد العالمي ، التعايش مع انخفاض اسعار النفط في سياق تراجع الطلب ، واشنطن ، 21 يناير 2015 ، ص 16 .

التي تعتمد على الإيرادات النفطية لذا فأى تغيير يطرأ على أسعار النفط ينعكس على الموازنة العامة مسببة فائضاً أو عجزاً<sup>(1)</sup>، ما يعني ان ميزانيات هذه الدول تعتمد بشكل اساسي على سعر برميل النفط وهذا السعر هو الذي يحدد موازنتها في نهاية السنة المالية مثلا حققت دول الخليج إيرادات كبيرة في عام 2000 بلغت (131.337) مليار دولار و في عام 2003 بلغت (132.318) مليار دولار وفي عام 2008 كانت إيراداتها بمقدار (448.404) مليار دولار ما ترتب عليه حدوث فائض في الموازنة قدره (293) مليار دولار لعام 2008 لكن مع حلول الازمة المالية في نهاية العام نفسه ومع انخفاض أسعار النفط في عام 2009 حيث وصل سعر البرميل الى (61) دولار للبرميل انخفضت الإيرادات الى (253.99) مليار دولار وبذلك تحول الفائض الى عجزاً في الموازنة ما دفع هذه الدول الى اتباع اجراءات وخطط اصلاحية كتقليص الانفاق العام<sup>(2)</sup>.

ترتبط الموازنة العامة بحجم الإيرادات والنفقات العامة وقد لا يتحقق مبدأ توازن الموازنة اما بسبب عدم توفر الإيرادات الكافية لتغطية النفقات او عند القيام بزيادة النفقات وبمستوى يفوق حجم الإيرادات، ومع انخفاض الإيرادات النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط وارتفاع حجم الانفاق العام في السنوات الاخيرة ازداد تعرض الموازنات الى مخاطر العجز ، ففي حالة انخفاض أسعار النفط تنخفض معها العوائد المالية والانفاق العام الحكومي وحدوث العجز وتحيز هيكل الانفاق لصالح الانفاق الجاري على حساب الانفاق الاستثماري وان زيادة نسبة العجز عن 3% من الناتج المحلي الاجمالي (حسب ماستريخت) يحتم على هذه الدول ضبط الانفاق والاعتماد اكثر على سياسة الانضباط المالي من اجل تصحيح وضبط الاوضاع المالية، اما في حالة ارتفاع أسعار النفط فسترتفع معها الإيرادات العامة والانفاق الحكومي وتحقق هذه الاقتصادات فوائض في الموازنة من النقد الاجنبي مما يساهم في تحقيق برامج التنمية وتحسين اداء بعض المؤشرات الاقتصادية ويساعد في التقليل من

(1) نبيل جعفر عبد الرضا ، مصطفى عبد الله محمد ، المسارات العكسية للنفط العراقي ، شركة الغدير للطباعة والنشر ، العراق ، ط 1 2016 ، ص 72 .

(2) عماد سالم محمد ، مصدر سابق ، ص 134 .

عجز الموازنة (1) وبذلك تقل الاعتمادية على سياسة الانضباط المالي ويمكن بيان ما سبق بالآتي :-

- انخفاض أسعار النفط ← انخفاض الإيرادات النفطية ← انخفاض الإيرادات العامة ← عجز الموازنة العامة ← زيادة مستوى الانضباط المالي .
- ارتفاع أسعار النفط ← ارتفاع الإيرادات النفطية ← ارتفاع الإيرادات العامة ← فائض الموازنة العامة ← انخفاض مستوى الانضباط المالي .

#### 4- تأثير تقلبات أسعار النفط على الدين العام

نظراً لأن أكثر حالات العجز يتم تمويلها بواسطة الاقتراض فقد أدى العجز المستمر على مر السنين إلى تراكم أشكال مختلفة من القروض منها المحلية ومنها الخارجية وتشكل من هذه الأموال المقترضة المتركمة الدين العام وان تزايد الدين العام فوق المستوى المستدام يعد خطيراً ومؤثراً على الاقتصاد (2)، ان قلة الادخارات المحلية تعتبر من اسباب ظهور وتفاقم الدين العام مقارنة بطموحات الخطط الاقتصادية ويعد القرض منمياً للادخار ويساعد على ارتفاع الانتاج وتحسين الاستثمار و سداد الديون لاحقاً على ان تكون السياسة المالية والاقتصادية فعالة وان توجه الاموال المقترضة نحو المجالات النافعة لتغذية وتعزيز التنمية فخلال الستينات شهدت البلدان المنتجة للنفط تطوراً ولم تكن هناك حاجة للدين والتمويل الخارجي (3).

(1) علي احمد درج الدليمي ، طاهر كاظم جواد الدليمي ، أثر التغيرات في أسعار النفط الخام في الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية للمدة 1990-2015 ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ،المجلد(10)، العدد (21) ، 2018، ص3-5.

(2) Adedokun Adeniyi Jimmy, Budget Deficit and Public Debt Management in Developing Countries, Management Science and Engineering, Canadian Research & Development Center of Sciences and Cultures, vol 8 ,no 2 , 2014, p38 .

(3) ميثم خضير جواد اليساري ، السياسة المالية في ظل الصدمات النفطية السعودية والعراق حالة دراسية للمدة (1990-2012) ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2016، ص 46 .

ان زيادة او انخفاض الدين العام للدول المصدرة للنفط الخام يرتبط بتقلبات أسعار النفط الخام في الاسواق العالمية فانخفاض أسعار النفط وانخفاض العوائد المالية مقارنة بحجم الانفاق الحكومي والذي يؤدي الى حدوث العجز في الموازنة يجعل من هذه الدول تلجأ الى الاقتراض مما يزيد من الدين والمديونية اي ان انخفاض أسعار النفط قد زاد من نسبة الدين العام، ولتفادي الاثار السلبية ولتجنب الوصول الى أزمة مالية مع زيادة الدين العام عن النسبة المحددة بموجب معاهدة ماستريخت (60%) من الناتج المحلي الاجمالي تعمد الحكومات على زيادة حدة الانضباط المالي والحالة معاكسة في حالة ارتفاع أسعار النفط وزيادة الايرادات النفطية والاييرادات العامة مقارنة بحجم الانفاق العام وتراكم الفوائض ويمكن لهذه الدول الاستفادة من هذه الفوائض في سداد الديون<sup>(1)</sup> فالدول التي كونت احتياطات جيدة خلال فترة ارتفاع أسعار النفط تتمكن ولفترة معينة من تغطية العجز في الموازنة خلال فترات انخفاض اسعار النفط اما الدول التي ليس لديها هذه الاحتياطات فهي اما ان تلجأ الى الاقتراض لتغطية العجز او ان تلجأ الى اتباع اجراءات لضبط اوضاعها المالية كتخفيض الانفاق (وهو اجراء غير مرغوب ومرفوض شعبياً) ولكن في حال استمرار انخفاض الأسعار في المدى المتوسط الى المدى البعيد فان الامر يعد معيقاً لاستمرار برامج الحكومة والانفاق الحكومي<sup>(2)</sup>.

### 5- تأثير تقلبات أسعار النفط على الاستثمار

ان تقلب أسعار النفط يشكل تحدياً امام الادارة المالية العامة ومسار الانفاق الحكومي وكيفية قياس وتحديد آثار هذا التقلب واللايقين على الانفاق ومن ثم على النمو والاستقرار الاقتصاديين ، وتزيد تقلبات أسعار النفط من درجة عدم اليقين والذي يؤثر سلباً على الانتاج والنمو الاقتصادي ويدفع بتأجيل الاستثمارات فخلال المدة (1984-2004) كان لتقلبات أسعار النفط اثراً سلبياً على معايير قياس الاقتصاد الكلي في الولايات المتحدة كالبطالة

(1) احمد عزت محمود المتولي واخرون، المديونية الخارجية وأثرها علي النمو الاقتصادي ، مقال متوفر على الرابط : [https://democraticac.de/?p=77228#\\_Toc74428040](https://democraticac.de/?p=77228#_Toc74428040).

(2) خالد راشد خاطر ، تحديات انهيار أسعار النفط والتنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر ، 2015 ، ص 13 .



والاستهلاك والعمل<sup>(1)</sup> ويعتمد اداء الاقتصاد الكلي في الدول المصدرة للنفط الى حد كبير على أسعار النفط فعند ارتفاع أسعار النفط يميل النمو الاقتصادي الى الانتعاش ويميل الى الركود عند انخفاض أسعار النفط<sup>(2)</sup> ، فالانخفاض في أسعار النفط يؤثر على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط وعلى تنفيذ برامج التنمية لان الإيرادات النفطية تمثل المصدر الرئيس لتمويل هذه البرامج وتمويل نسبة كبيرة من الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري باعتبار هذه الاقتصادات ريعية وان العوائد النفطية تمثل جزءاً كبيراً من تمويل الموازنة العامة وان الانخفاض في هذه الأسعار يسبب حدوث العجز في الموازنة واللجوء للدين العام وتقليص الانفاق الحكومي وتمويل الاستثمارات المحلية وينعكس ذلك في ضعف تمويل استيراد السلع الرأسمالية والمعمرة وان شدة تأثير هذا الانخفاض يعتمد على الاجراءات الاحترازية والانضباطية المتخذة من قبل هذه الدول لمواجهة هذا التقلب في الأسعار وعلى مدة بقاءه منخفضاً<sup>(3)</sup> وبالعكس في حالة ارتفاع أسعار النفط الخام والإيرادات النفطية والعامة فتقل نسب العجز في الموازنة وتستغل الحكومات هذه الإيرادات المتزايدة للتأثير في النشاط الاقتصادي واستغلالها في زيادة الانفاق الاستثماري وشراء السلع الرأسمالية وبذلك تزداد حصة الانفاق الاستثماري مع زيادة أسعار النفط والإيرادات النفطية<sup>(4)</sup> .

ان سياسة الانضباط المالي التي تتبعها هذه الدول خلال فترة الانخفاض في الأسعار تمس اوجه الانفاق الاستثماري وتعمل على تخفيضه بمستوى اكبر من تخفيض الانفاق الجاري، اي ان الانخفاض في الأسعار سيؤثر بشكل كبير على الانفاق الرأسمالي مقابل تغيير ملموس

(1) بسام فتوح ، عصر النهضة التحديات الناشئة ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الامارات ، ط1 2011، ص70 .

(2) Aasim M. Husain & other ، Fiscal Policy and Economic Cycles in Oil-Exporting Countries, IMF Working Paper, November 2008, p3 .

(3) عصام محمد عبد الرضا الجبوري، الاثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي 2014 - 2016، مجلة جامعة بابل- العلوم المصرفية والتطبيقية ، المجلد(24)، العدد (8) ، 2016، ص2125-2129 .

(4) جميل طاهر، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية : الفرص والتحديات، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 1997، ص19 .

في الانفاق الجاري على الرغم من ان التخفيض الجاري يشكل عبءً اصغر على النمو الاقتصادي مقارنةً بالتخفيض الرأسمالي الذي يشكل عبءً اكبر<sup>(1)</sup> .

ما يعني ان النفط يعتبر المصدر الوحيد تقريباً المهيمن على مسارات الاقتصاد وتمويل التنمية للدول الريعية المصدرة للنفط الخام وان استخدام ايرادات هذا المورد الناضب في الانفاق الاستهلاكي والاستثماري امراً بديهياً وان عدم ضبط الانفاق العام لاسيما الاستهلاكي منه وتراجع الانفاق الاستثماري تنعكس جميعها على اداء الاقتصاد وتقلبه ، يمكن القول ان نجاح وكفاءة استخدام الايرادات النفطية في هذه الدول لا يعتمد على حجم هذه الايرادات فقط وانما يعتمد ايضاً على وجود مؤسسات وقواعد قادرة على ضبط الانفاق العام وكذلك الاعتماد على قطاع الصناعات التحويلية الذي يلعب دوراً اساسياً في تنشيط بقية القطاعات والانشطة<sup>(2)</sup> .

---

(1) صندوق النقد الدولي ، مستجدات افاق الاقتصاد العالمي ، التعايش مع انخفاض اسعار النفط في سياق تراجع الطلب ، مصدر سابق ، ص 14 .

(2) موسى باهي ، كمال رواينية ، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والادارية ،جامعة قاصدي مرياح ورقلة ، المجلد(3)، العدد (5) ، 2016، ص147.

## الفصل الثاني :-

تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية

الكلية وقواعد الإنضباط المالي

في العراق والجزائر

### تمهيد

من اجل ضمان استدامة الاوضاع المالية للدولة لابد من اتباع سياسات مالية انضباطية عن طريق اجراءات وقواعد مالية خاصة ويحلل هذا الانضباط المالي وفق مجموعة مؤشرات وضمن حدود ونسب معينة وسنتناول في هذا الفصل تحليل وتطور هذه المؤشرات والقواعد لاقتصادات ريعية نفطية مختارة كالعراق والجزائر التي يكون فيها الانفاق العام من الايرادات النفطية اكبر من قيمة الانتاج المحلي لذلك سيكون الاستيراد هو الوسيلة الاساسية لسد حاجات الطلب وسد النقص في السلع والخدمات والتضحية بنسبة كبيرة من الموارد المالية وحرمان القطاعات الاقتصادية من الاستفادة منها وبالتالي التضحية او تقليل الانفاق الاستثماري وسيتم تقسيم الفصل إلى مبحثين :-

المبحث الاول/ تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق.

المبحث الثاني/ تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في الجزائر.

## المبحث الاول/ تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط

### المالي في العراق

#### نبذة مختصرة عن الواقع الاقتصادي العراقي

يتمتع العراق بعدة مقومات تساعده في النهوض باقتصاده وتحقيق مستويات من التنمية تفتقر إليها الكثير من الدول منها موقعه الجغرافي وارضيه الواسعة الخصبة وتوفر المياه والايدي العاملة الرخيصة فضلاً عن احتواء اراضيه على موارد وثروات طبيعية كالنفط والغاز والكبريت وغيرها الا ان غياب البيئة المستقرة وسوء الادارة لم يحقق هدف التنمية فقد عصفت باقتصاده عواصف عديدة جعلت منه اقتصاداً متعثراً<sup>(1)</sup>.

في العشرينيات من القرن الماضي وقبل أي مكان في العالم العربي بدء البحث عن النفط في العراق وتم اكتشاف حقل كركوك النفطي عام 1927 اذ اصبح بعد سبع سنوات حقلاً منتجاً ثم بزيادة عدد الحقول المكتشفة أصبح العراق يجني عوائد من هذا المورد نتيجة لارتفاع أسعار النفط وزيادة انتاجه<sup>(2)</sup>.

واتسم الاقتصاد العراقي بالطابع الزراعي منذ ثلاثينيات القرن الماضي وكانت عوائد القطاع الزراعي رافداً رئيسياً للموازنة العامة ولكن مع ارتفاع مستوى انتاج وتصدير النفط الخام وزيادة الاعتماد عليه تراجع نمو هذا القطاع فظهر ما يسمى بالمرض الهولندي Dutch Disease كذلك الحال بالنسبة للقطاع الصناعي الذي عانى الاهمال مما كرس مفهوم ريعية واحادية اقتصاده لاعتماده على الايرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة<sup>(3)</sup>.

وتمكن العراق في نهاية السبعينيات وبواسطة موارد النفط من تحقيق قدرأ من التنمية ففي عام 1975 صنف العراق ضمن بلدان متوسطة الدخل وكان يقارن مع اليونان والبرتغال وكوريا الجنوبية في

(1) عماد خليل عيدان الشجيري ، مؤشرات الاستدامة في عملية التنمية الاقتصادية في العراق ، اطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، 2014 ، ص48.

(2) هيرمان فرانسس، نفط الخليج بعد الحرب على العراق ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الامارات ، ط 1، 2006، ص135-136.

(3) عماد حسن حسين ، مصدر سابق ، ص93.

متوسط دخل الفرد وكان من المتوقع دخوله فئة الدول عالية الدخل خلال عقدين فقاربت صادراته الى 3.2 مليون برميل يومياً في عام 1980 وتم انجاز مشاريع وصناعات عديدة وتقدم في انتاج الطاقة الكهربائية والتعليم والصحة والبنى التحتية الا ان دخول العراق في حروب وصراعات حالت دون تقدمه وتطوره كالحرب العراقية الايرانية وحرب الكويت والاجتياح العسكري للعراق عام 2003 وما جرى بعده من حروب طائفية ودخول الارهاب وغيرها<sup>(1)</sup>.

### المطلب الاول/ تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في العراق

اولاً: تحليل تطور أسعار النفط والنتاج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2003 - 2020)

عانى الاقتصاد العراقي من صراعات وحروب مدمرة عديدة استمرت لعدة سنوات أدت الى حدوث اضرار كبيرة في البنى التحتية وتراجع كبير في القطاعات الانتاجية كالقطاع الزراعي والصناعي واختلال في الهياكل الانتاجية وزيادة الاعتماد على القطاع النفطي في تمويل الاقتصاد باعتباره مصدراً اساسياً للموارد الاجنبية والتي تساهم في بناء وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى ويساهم بنسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، يتم التعبير عن مستوى النشاط الاقتصادي من خلال مؤشر الناتج المحلي الاجمالي الذي يعتبر المؤشر الاكثر وضوحاً ، وفي الاقتصادات الربعية النفطية ومنها العراق يتأثر هذا الناتج بتقلبات أسعار النفط في الاسواق العالمية لاعتماد هذه الاقتصادات وبنسبة كبيرة على هذه الأسعار فيرتفع الناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي بارتفاع أسعار النفط الخام وبالعكس في حالة انخفاض أسعار النفط ويتضح من بيانات الجدول (2) ان الاقتصاد العراقي قد شهد ارتفاعاً للناتج المحلي الاجمالي وبصورة تدريجية للمدة (2003-2008) اذ نتيجة للظروف التي مر بها العراق عام 2003 وتوقف انتاج وتصدير النفط للخام لأول مرة من نفس العام بلغ الناتج المحلي الاجمالي (29585.8) مليار دينار وارتفع في عام 2004 الى (53235.4) مليار دينار والى (73533.6) مليار دينار في عام 2005 وبمعدل نمو سنوي موجب مقداره (79.94%) و (38.13%) لعامي 2004 و 2005 نتيجة لارتفاع أسعار النفط الخام من (28.1) الى (36.05) والى (53.5) دولار للبرميل لنفس المدة على التوالي وبمعدل نمو سنوي موجب (28.29%) لعام 2004 و (48.40%) لعام 2005 ، ومع ارتفاع أسعار النفط للأعوام 2006 و 2007 و 2008 حيث وصل سعر النفط في شهر تموز من

(1) احمد بريهي علي ، مصدر سابق ، ص 9-10.

## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

عام 2008 الى (147) دولار نتيجة عوامل اقتصادية وجيوسياسية منها زيادة الطلب على النفط الخام من دول جنوب شرق آسيا كاليهند والصين وكذلك نتيجة أعمال العنف في فنزويلا ومهاجمة خطوط نقل النفط الخام<sup>(1)</sup> فارتفع الناتج المحلي الاجمالي من (95588.0) و(111455.8) الى (157026.1) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي موجب (29.99%) و(16.60%) و(40.89%) على التوالي .

في عام 2009 انخفض الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالعام السابق اذ بلغ (130643.2) مليار دينار بمعدل نمو سنوي سالب (16.80%) نتيجة لانخفاض سعر النفط الى (58.96) دولار للبرميل الواحد وبمعدل نمو سنوي سالب للسعر مقداره (33.60%) بسبب الازمة المالية ( ازمة الرهن العقاري) التي بدأت في الولايات المتحدة الامريكية نهاية عام 2008 وانتشرت لبقية دول العالم<sup>(2)</sup> .

وخلال المدة (2010- 2013) شهدت معدلات الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعات وبمعدلات نمو سنوية موجبة بلغت (24.05%) و(34.10%) و(16.98%) و(7.62%) على التوالي نتيجة لارتفاع أسعار النفط الخام والايرادات النفطية مقارنة بالسنوات السابقة وقد جاءت ارتفاعات أسعار النفط نتيجة عدة عوامل منها الانخفاض في سعر صرف الدولار والاضاع غير المستقرة في المنطقة العربية وتدايعيات ملف ايران النووي والحظر المفروض عليها<sup>(3)</sup> حيث بلغ الناتج المحلي الاجمالي في عامي 2010 و 2011 (162064.6) و(217327.1) مليار دينار على التوالي وارتفع في عام 2012 الى (254225.5) مليار دينار نتيجة ارتفاع سعر النفط كمعدل الى (107) دولار للبرميل وهو اعلى سعر خلال مدة الدراسة وكذلك نتيجة ارتفاع معدل انتاج النفط بنسبة (11.0%) مقارنة بالعام السابق وبلغت نسبة مساهمة الايرادات النفطية اكثر من نصف الناتج المحلي الاجمالي بنسبة مساهمة (52.4%) اما بقية الانشطة الاقتصادية غير النفطية فبلغت مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي (47.6%) مما يدل على هيمنة القطاع النفطي على تطور الناتج المحلي الاجمالي<sup>(4)</sup> ، وفي العام 2013 ارتفع الناتج المحلي الاجمالي حيث وصل إلى أعلى مستوى خلال مدة الدراسة فبلغ (273587.5) مليار

(1) حاتم القريشي، مصدر سابق، ص161 .

(2) مهدي سهر الجبوري ، خضير عباس حسين ، مصدر سابق، ص151.

(3) جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2010 ، ص3.

(4) جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2012 ، ص10-11.

## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

دينار نتيجة ارتفاع نشاط بعض القطاعات ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالعام السابق كقطاع الصناعة التحويلية وقطاع الماء والكهرباء وقطاع البناء والتشييد وقطاع النقل والمواصلات وقطاع التجارة وقطاع التنمية الاجتماعية<sup>(1)</sup>.

ومع انخفاض أسعار النفط خلال النصف الثاني من عام 2014 بسبب زيادة العرض النفطي حيث قامت الولايات المتحدة الامريكية بزيادة انتاجها الى (8.6) مليون برميل يومياً في عام 2014 بعد ان كان انتاجها عام 2013 (7.4) مليون برميل يومياً بسبب تنامي ظاهرة النفط الصخري<sup>(2)</sup> شهدت الفترة (2014- 2016) انخفاضاً في الناتج المحلي الاجمالي من (266420.4) و(194681.0) الى (196924.1) مليار دينار على التوالي وبلوغه معدلات نمو سالبة لعامي 2014 و2015 اذ بلغت النسبة (-2.62%) و (-26.93%) مقارنة بالسنوات السابقة مسجلا العام 2015 أعلى نسبة انخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي مقابل أعلى انخفاض لنمو سعر النفط الخام خلال مدة الدراسة اذ بلغ (-53.82%) مع ارتفاع قليل للناتج المحلي الاجمالي لعام 2016 إذ بلغ (196924.1) مليار دينار مقارنة بالعام 2015 بالرغم من انخفاض أسعار النفط الذي وصل الى (36) دولار للبرميل بسبب ارتفاع مساهمة قطاع الصناعة التحويلية بنسبة (2.32%) من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالعام 2015 الذي شكل نسبة (2.16%) أما قطاع الماء والكهرباء فارتفعت نسبة مساهمتها من (3.02) % عام 2015 الى (3.25) % عام 2016 مما عوض الانخفاض في سعر النفط وانخفاض الايرادات النفطية ، وبشكل عام فان الناتج المحلي الاجمالي انخفض في عامي 2015 و 2016 بسبب انخفاض أسعار النفط والتحديات الأمنية المتمثلة بمواجهة الارهاب<sup>(3)</sup>.

(1) جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2013 ، ص18-15.

(2) اسماعيل صاري، بوضياف مختار، سبل التنوع الاقتصادي لتنويع التنمية وللتخفيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية ، مجلة الاقتصاد الجديد ، جامعة خميس مليانة- الجزائر ، المجلد(10)، العدد (1) ، 2019، ص403.

(3) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، تقرير الاقتصاد العراقي لعام 2020 ، ص11.



## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

عاودت أسعار النفط بالارتفاع خلال المدة (2017-2019) نتيجة قيام مجموعة دول الاوبك على الحد من انتاج البترول للتحكم بسعره<sup>(1)</sup> ما أدى الى زيادة معدلات الناتج المحلي الاجمالي إذ بلغت (225995.2) و (251064.5) مليار دينار لعامي 2017 و 2018 على التوالي ومرتفعاً الى (266190.6) مليار دينار في العام 2019 على الرغم من انخفاض أسعار النفط مقارنة بالعام السابق ويعزى السبب الى ارتفاع انتاج النفط وانتعاش النشاطات الاقتصادية غير النفطية منها القطاع الزراعي والكهرباء والماء<sup>(2)</sup> ، ثم في العام 2020 انخفض الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالعام 2019 مسجلاً معدل نمو سنوي سالب مقداره (-25.33%) نتيجة انخفاض أسعار النفط الى (40.69) دولار للبرميل الواحد وانخفاض الطلب العالمي على النفط الخام وتوقف النشاط الاقتصادي العالمي كنتيجة لتداعيات جائحة كورونا والتزام العراق بتخفيض الانتاج حسب مقررات اوبك +<sup>(3)</sup>.

جدول (2) تطور أسعار النفط والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في العراق (مليار دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية %	سعر برميل النفط بالدولار	معدل نمو أسعار النفط %
	1	2	3	4
2003	29585.8	-	28.1	-
2004	53235.4	79.94	36.05	28.29
2005	73533.6	38.13	53.5	48.40
2006	95588.0	29.99	55.56	3.85
2007	111455.8	16.60	62.67	12.80
2008	157026.1	40.89	88.8	41.69
2009	130643.2	-16.80	58.96	-33.60
2010	162064.6	24.05	75.61	28.24

(<sup>1</sup>) بلهوشي عبد المؤمن، أثر تغيرات اسعار البترول على سعر الصرف دراسة حالة الدينار الجزائري في الفترة 2006-2018، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 ، 2020 ، ص57 .

(<sup>2</sup>) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، تقرير الاقتصاد العراقي لعام 2019 ، ص9 .

(<sup>3</sup>) جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2020 ، ص45 .

## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

36.23	103	34.10	217327.1	2011
3.88	107	16.98	254225.5	2012
-3.74	103	7.62	273587.5	2013
-6.02	96.8	-2.62	266420.4	2014
-53.82	44.7	-26.93	194681.0	2015
-19.46	36	1.15	196924.1	2016
36.94	49.3	14.76	225995.2	2017
33.06	65.6	11.09	251064.5	2018
-7.96	60.38	6.02	266190.6	2019
-32.61	40.69	-25.33	198774.3	2020

المصدر:- من اعداد الباحث بالاعتماد على :

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث- النشرة الاحصائية السنوية اعداد مختلفة .
- العمود ( 2 ، 4 ) من عمل الباحث .

### ثانياً: تحليل تطور الإيرادات العامة في العراق للمدة (2003 – 2020)

إن اعتماد العراق على سلعة اولية واحدة كمورد اساسي للإيرادات العامة عن طريق تصدير النفط الخام يؤدي الى اختلال هيكل الموارد المالية للدولة وتناقص او ضعف دور الموارد المالية الاخرى كالضرائب والرسوم وغيرها في ردد وتمويل الموازنة العامة وكما مبين في الجدول (3) الذي يبين تطور الإيرادات الاجمالية حيث نلاحظ من بيانات الجدول وخلال مدة الدراسة (2003- 2020) ارتفاع الإيرادات العامة للمدة (2003- 2008) بدءاً من العام 2003 حيث بلغت (4596) مليار دينار مع مساهمة للإيرادات النفطية منها بمبلغ (4096.50) مليار دينار مشكلاً نسبة (89.13 %) من الإيرادات العامة بينما حققت الإيرادات الضريبية (76.50) مليار دينار وبنسبة (1.66 %) اما الإيرادات الاخرى فكانت بمقدار (423) مليار دينار وبنسبة (9.20 %) من الإيرادات العامة ، واستمرت الزيادة في الإيرادات العامة للسنوات اللاحقة وبمعدلات نمو سنوية موجبة من العام 2004 الى 2008 نتيجة لارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية حيث غطت هذه الإيرادات (النفطية) عام 2004 نسبة (98.92 %) من الإيرادات العامة وهي اعلى نسبة خلال مدة الدراسة وبمبلغ (32627.20) مليار دينار ويعود ذلك الى رفع القيود التي كانت مفروضة على الصادرات النفطية

## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

العراقية مما انعكس بزيادة الإيرادات النفطية والإيرادات العامة<sup>(1)</sup> مع تدني نسبة الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى مقارنة مع السنة السابقة فكانت نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية (0.48%) بمبلغ (159.65) مليار دينار والإيرادات الأخرى بنسبة (0.59%) من إجمالي الإيرادات العامة وبمبلغ (195.89) مليار دينار ما يعني أن زيادة الإيرادات النفطية واعتماد الحكومة على قطاع النفط قلل من دور وأهمية مصادر الموارد المالية الأخرى غير النفطية، واستمرت الإيرادات العامة بالتزايد للاعوام 2005 و2006 و2007 حتى وصلت عام 2008 إلى (80252.18) مليار دينار مكونة من الإيرادات النفطية والضريبية وغيرها من الإيرادات حيث ساهمت الإيرادات النفطية بأكثر مبلغ قدره (75358.29) مليار دينار وشكلت الإيرادات الضريبية مقدار (985.84) مليار دينار أما مساهمة الإيرادات الأخرى فكانت بمبلغ (3908.05) مليار دينار.

ولكن نتيجةً لازمة المالية العالمية وما رافقها من انخفاض لأسعار النفط الخام عام 2009 تراجعت الإيرادات العامة للعراق حتى وصلت إلى (55209.35) مليار دينار محققة نسبة نمو سالبة (31.21-%) فشكلت الإيرادات النفطية (48871.71) مليار دينار ونسبة مساهمة (88.52%) من الإيرادات العامة وشكلت الإيرادات الضريبية (3334.81) مليار دينار ونسبة مساهمة (6.04%) أما حجم الإيرادات الأخرى فكانت بمقدار (3002.83) مليار دينار ونسبة مساهمة (5.44%) من الإيرادات العامة مع ملاحظة تزايد نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية من حجم الإيرادات العامة مقارنة بالسنة السابقة (2008) ما يعني اعتماد الحكومة على الموارد الضريبية في تمويل الموازنة ومحاولة زيادة حصيلتها عند انخفاض الإيرادات النفطية وبالعكس في حالة ارتفاع الإيرادات النفطية فتعتمد الحكومة على تقليل الاعتماد على الإيرادات غير النفطية (الإيرادات الضريبية) وخفضها ما يؤكد ضعف السياسة المالية وتعميق الجانب الربعي مع عدم وضع الحلول الدائمة وتنويع الاقتصاد.

عاودت الإيرادات العامة التزايد خلال المدة (2010-2012) نتيجة لارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية إلى (66819.67) مليار دينار في عام 2010 محققة زيادة عن العام 2009 ونسبة مساهمة مقدارها (95.21%) مع انخفاض للإيرادات غير النفطية فبينما كان مقدار الإيرادات الضريبية (1532.43) مليار دينار ونسبة مساهمة إلى الإيرادات العامة (2.18%) كانت الإيرادات الأخرى (1826.12) مليار دينار ونسبة (2.60%) إلى الإيرادات العامة وتعتبر نسبة متدنية مقارنة

(1) جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2003، ص18.

## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

بالعام 2009 عندما كانت الإيرادات النفطية اقل ، كذلك الحال بالنسبة لعامي 2011 و 2012 فمع استمرار ارتفاع أسعار النفط الخام في الاسواق العالمية وزيادة الإيرادات النفطية ازدادت الإيرادات العامة حيث وصلت الى (108807.39) و (119817.22) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي موجب (55.04%) و(10.12%) نتيجة لزيادة الإيرادات النفطية الى (98090.21) و (116597.08) مليار دينار على التوالي محققاً العام 2012 اعلى ايراد نفطي واعلى ايرادات عامة خلال مدة الدراسة نتيجةً لارتفاع أسعار النفط ووصوله الى (107) دولار للبرميل الذي يمثل أعلى سعر للنفط ما يؤكد ارتباط الإيرادات العامة بأسعار النفط ويثبت ريعية الاقتصاد العراقي اما الإيرادات الضريبية فبلغت (1783.59) و (2633.36) مليار دينار وبقية الإيرادات الأخرى بلغت (8933.59) و (586.79) مليار دينار للعامين على التوالي .

لكن سرعان ما عاودت الإيرادات الاجمالية بالانخفاض خلال المدة (2013- 2016) وبمعدلات نمو سالبة ومتباينة كان اقصاها في العام 2015 وبنسبة (-36.93%) وبنسبة (-18.14%) لعام 2016 نتيجة للانخفاض الحاد في أسعار النفط ابتداءً من النصف الثاني من عام 2014 وكذلك نتيجة للأوضاع الامنية غير المستقرة في هذين العامين فشهد الاقتصاد العراقي ركوداً واضحاً خلال العام 2015 ولمواجهة هذه الازمة اتبعت الحكومة اجراءات واصلاحات عديدة لغرض زيادة الإيرادات غير النفطية منها زيادة الضرائب والرسوم الجمركية ( مع بدء تطبيق قانون التعرفة الجمركية الجديد ) وسيطرتها على المنافذ الحدودية وكذلك قام البنك المركزي بتقديم قروضاً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة محاولة منه لدعم الاقتصاد العراقي<sup>(1)</sup> لذا يمكن ملاحظة ومن بيانات الجدول(3) ان حجم الإيرادات الأخرى ونسبتها الى الإيرادات العامة كانت الاعلى خلال مدة الدراسة فكانت حجم الإيرادات الأخرى (13142.64) مليار دينار ونسبتها الى الإيرادات العامة (19.77%) .

شهدت المدة (2017-2019) تحسناً في الإيرادات النفطية وبالتالي تحسناً في الإيرادات العامة بعد تحسن الوضع الامني وزيادة أسعار النفط الخام تدريجياً بدءاً من العام 2017 حيث بلغت الإيرادات الكلية لهذا العام (77335.90) مليار دينار وارتفعت في العام 2018 الى (106569.83) مليار دينار حتى وصلت الى (107566.99) مليار دينار في العام 2019 وبمعدلات نمو موجبة حيث بلغت الإيرادات النفطية (65071.90) و(95619.82) و(99216.31) وبنسب متزايدة من (84.14%)

(1) جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2015 ، ص 16 .

## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

و(89.73%) و(92.24%) بالترتيب على التوالي مع انخفاض حجم الإيرادات غير النفطية (الضريبية والإيرادات والأخرى) وبنسب مساهمة منخفضة تزامناً مع تزايد الإيرادات النفطية حيث بلغت نسب مساهمة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة (8.14%) و(5.34%) و(3.73%) أما نسبة ما ساهمت به الإيرادات الأخرى فكانت (7.71%) و(4.93%) و(4.03%) على التوالي .

وفي عام 2020 انخفضت الإيرادات العامة بشكل كبير بسبب تراجع الطلب العالمي على النفط الخام وانخفاض الأسعار بسبب تفشي فيروس كورونا في العالم حيث بلغت الإيرادات العامة (63199.70) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي سالب الأقل خلال مدة الدراسة (-41.25%) ، ووصلت الإيرادات النفطية إلى (54448.51) مليار دينار ونسبتها إلى الإيرادات العامة كانت (86.15%) منخفضة عن العام 2019 التي سجلت (92.24%) مسجلة زيادة في الإيرادات الضريبية حيث وصلت إلى (4718.18) مليار دينار بنسبة مساهمة إلى الإيرادات العامة (7.47%) مقارنة بعام 2019 كما بلغت الإيرادات الأخرى (4032.98) مليار دينار وبنسبة مساهمة (6.38%) إلى الإيرادات العامة .

جدول (3) تطور هيكل الإيرادات العامة في العراق للمدة (2003-2020) (مليار دينار)

السنة	الإيرادات العامة	معدل نمو الإيرادات العامة %	الإيرادات النفطية	نسبة الإيرادات النفطية للإيرادات العامة %	الإيرادات الضريبية	نسبة الإيرادات الضريبية للإيرادات العامة %	الإيرادات الأخرى	نسبة الإيرادات الأخرى للإيرادات العامة %
	1	2	3	4	5	6	7	8
2003	4596.00	-	4096.50	89.13	76.50	1.66	423.00	9.20
2004	32982.74	617.64	32627.20	98.92	159.65	0.48	195.89	0.59
2005	40502.89	22.80	39480.07	97.47	495.28	1.22	527.54	1.30
2006	49055.55	21.12	46534.31	94.86	591.23	1.21	1930.01	3.93
2007	54599.45	11.30	51701.30	94.69	1228.34	2.25	1669.81	3.06
2008	80252.18	46.98	75358.29	93.90	985.84	1.23	3908.05	4.87
2009	55209.35	-31.21	48871.71	88.52	3334.81	6.04	3002.83	5.44
2010	70178.22	27.11	66819.67	95.21	1532.43	2.18	1826.12	2.60
2011	108807.39	55.04	98090.21	90.15	1783.59	1.64	8933.59	8.21
2012	119817.22	10.12	116597.08	97.31	2633.36	2.20	586.79	0.49
2013	113767.40	-5.05	110677.54	97.28	2876.86	2.53	213.00	0.19

## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

6.10	6429.09	1.79	1885.12	92.11	97072.41	-7.37	105386.62	2014
19.77	13142.64	3.03	2015.04	77.20	51312.62	-36.93	66470.30	2015
11.54	6280.40	7.10	3861.80	81.36	44267.10	-18.14	54409.30	2016
7.71	5965.70	8.14	6298.30	84.14	65071.90	42.14	77335.90	2017
4.93	5253.80	5.34	5686.21	89.73	95619.82	37.80	106569.83	2018
4.03	4336.14	3.73	4014.53	92.24	99216.31	0.94	107566.99	2019
6.38	4032.98	7.47	4718.18	86.15	54448.51	-41.25	63199.70	2020

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على :

- البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والابحاث- النشرة الاحصائية السنوية اعداد مختلفة .

- العمود ( 2 ، 4 ، 6 ، 8 ) من عمل الباحث .

### ثالثاً: تحليل تطور النفقات العامة في العراق للمدة (2003 – 2020)

تعتمد الدول الريعية المصدرة للنفط الخام ومنها العراق في تمويل نفقاتها على الإيرادات الريعية الخارجية والتي تتميز أسعارها بكونها عرضة للتقلبات المستمرة لذا فان اعتماد العراق على الإيرادات النفطية في تمويل النفقات العامة جعل من تلك النفقات عرضة لتقلبات أسعار النفط في الاسواق العالمية وبالتالي التأثير على برامج وخطط التنمية للدولة وسيتم تحليل تطور هيكل النفقات العامة وبشقيها الجاري والاستثماري في العراق خلال مدة الدراسة (2003-2020) ، من بيانات الجدول (4) نلاحظ انه قد بلغت النفقات العامة في عام 2003 (9232.2) مليار دينار وكانت حصة الانفاق الجاري منها (7362.3) مليار دينار وبنسبة (79.75%) والانفاق الاستثماري (1869.9) مليار دينار وبنسبة من الانفاق الاجمالي بلغت (20.25%) ، ثم ارتفعت النفقات العامة كثيراً في عام 2004 فوصلت الى (32117.5) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي موجب قدره (247.89%) وهو اعلى معدل نمو للنفقات خلال مدة الدراسة نتيجة الرفع الجزئي للحظر عن الصادرات النفطية العراقية وزيادة الإيرادات العامة وتحسن مستوى النفقات وزيادتها وتوجه الحكومة الى زيادة الاجور والرواتب وتحسين مستوى المعيشة<sup>(1)</sup> فازدادت النفقات الجارية وبنسبة فاقت النفقات الاستثمارية وبلغت (90.61%) من النفقات الكلية مقابل نسبة (9.39%) للنفقات الاستثمارية بعدها في عام 2005 تراجع معدل نمو الانفاق العام

(1) عماد حسن حسين ، مصدر سابق ، ص98.

## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

الى (17.88- %) فبلغ حجم الانفاق العام (26375.2) مليار دينار مع انخفاض ما مخصص للإنفاق الجاري وزيادة حصة الانفاق الاستثماري فزادت نسبة الانفاق الاستثماري الى (17.33%) من اجمالي الانفاق العام مقارنة بـ (9.39%) في عام 2004 .

شهدت المدة (2006-2013) ارتفاعاً في حجم الانفاق العام وبمعدلات نمو متباينة مع تسجيل أعلى معدل نمو للنفقات العامة خلال هذه المدة في العام 2008 إذ بلغ نسبة (52.19%) مع التوسع في الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري نتيجة قيام الحكومة بزيادة عمليات الإصلاح الاقتصادي ودعم أسعار البطاقة التموينية مع التوسع في عمليات الاعمار<sup>(1)</sup> ، واستمرت زيادة الانفاق العام حتى وصل اقصاه عام 2013 إذ بلغ (119128) مليار دينار مع استحوذ الانفاق الاستثماري على أعلى نسبة خلال مدة الدراسة (33.90%) وبلغ حجم الانفاق الاستثماري (40381) مليار دينار مقابل (78747) مليار دينار للإنفاق الجاري وبنسبة (66.10%) من الانفاق الاجمالي .

وخلال المدة (2014-2016) سجلت النفقات العامة معدلات نمو سالبة بلغت (4.75- %) و (37.96- %) و (4.73- %) وانخفض حجم الانفاق العام من (113473.5) و(70397.5) الى (67067.4) مليار دينار على التوالي مع انخفاض للإنفاق الاستثماري والجاري نتيجة لسياسة التقشف التي اتبعتها الحكومة بسبب انخفاض أسعار النفط الخام وانخفاض العوائد النفطية وحدوث الركود الاقتصادي .

عاود الانفاق العام الارتفاع خلال الفترة (2017-2019) نتيجة لارتفاع أسعار النفط الخام وزيادة الإيرادات النفطية التي تعتبر مصدر تمويل النفقات الاجمالية فازدادت النفقات العامة من (75490.1) الى (80873.2) والى (111723.5) مليار دينار وبمعدلات نمو موجبة (12.56%) و(7.13%) و (38.15%) بالترتيب على التوالي.

وفي عام 2020 انخفض حجم الانفاق العام الى (76082.4) مليار دينار وبمعدل نمو منخفض (31.90- %) بسبب انخفاض أسعار النفط بنسبة كبيرة مقارنة بالسنة السابقة مع انخفاض النشاط النفطي بسبب جائحة كورونا وانخفاض الانفاق الجاري الى (72873.5) مليار دينار والانفاق الاستثماري الى (3208.9) مليار دينار على الرغم من زيادة نسبة الانفاق الجاري الى الانفاق العام

(1) جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2008 ، ص15 .

## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

بنسبة (95.78%) مشكلة أعلى نسبة خلال مدة الدراسة وانخفاض نسبة الانفاق الاستثماري الى (4.22%) مشكلة اقل نسبة خلال مدة الدراسة .

يتضح مما سبق حدوث اختلال كبير في هيكل الانفاق العام نتيجة الاعتماد الكبير على مورد طبيعي أسعاره متقلبة في تغطية النفقات العامة ، وان ما يخصص للإنفاق الاستثماري قليل جداً مقارنة بما يخصص للإنفاق الجاري الذي يحتل الجزء الأكبر من اجمالي الانفاق الكلي بسبب الزيادة الكبيرة بعد عام 2003 في اجور ورواتب القطاع العام وشبكة الحماية الاجتماعية والاسراف وعدم ترشيد الانفاق مما تسبب في عدم التوسع وتقليص الجزء المخصص للإنفاق الاستثماري<sup>(1)</sup> .

جدول(4) تطور هيكل النفقات العامة في العراق للمدة (2003-2020) (مليار دينار )

السنة	النفقات العامة	معدل نمو النفقات العامة %	النفقات الجارية	نسبة النفقات الجارية الى النفقات العامة %	النفقات الاستثمارية	نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة %
	1	2	3	4	5	6
2003	9232.2	-	7362.3	79.75	1869.9	20.25
2004	32117.5	247.89	29102.8	90.61	3014.7	9.39
2005	26375.2	-17.88	21803.2	82.67	4572	17.33
2006	38806.7	47.13	32779	84.47	6027.7	15.53
2007	39031.2	0.58	31308.2	80.21	7723	19.79
2008	59403.4	52.19	47522.7	80.00	11880.7	20.00
2009	65658	10.53	52567	80.06	13091	19.94
2010	83823	27.67	64351	76.77	19472	23.23
2011	96662.8	15.32	66596.5	68.90	30066.3	31.10
2012	105139.6	8.77	75788.6	72.08	29351	27.92
2013	119128	13.30	78747	66.10	40381	33.90
2014	113473.5	-4.75	88542.8	78.03	24930.8	21.97
2015	70397.5	-37.96	51832.8	73.63	18564.7	26.37
2016	67067.4	-4.73	51173.4	76.30	15894	23.70

(<sup>1</sup>) حيدر عبد الحسين الجبوري، رؤية حول مستوى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في العراق للمدة (2003-2010) ، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية ،جامعة بابل ،كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد(20)، العدد (1) ،2012، ص.11.



## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

21.81	16464.4	78.19	59025.7	12.56	75490.1	2017
17.09	13820.2	82.91	67052.9	7.13	80873.2	2018
21.86	24422.6	78.14	87301	38.15	111723.5	2019
4.22	3208.9	95.78	72873.5	-31.90	76082.4	2020

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على :

- البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والابحاث- النشرة الاحصائية السنوية اعداد مختلفة .
- العمود (2، 4، 6) من عمل الباحث .

### رابعاً: تحليل تطور الموازنة العامة في العراق للمدة (2003 – 2020)

إن وضع الموازنة العامة مرتبط بحجم الإيرادات العامة وحجم النفقات العامة وحيث ان حجم الإيرادات العامة في العراق مرتبط بحجم الإيرادات النفطية المتقلبة بتقلب أسعار النفط المستمر مما يؤثر بشكل كبير على الموازنة العامة والتي تعتبر من الأدوات الرئيسية التي تستطيع الحكومة من خلالها تحقيق اهداف التنمية وتنظيم اقتصادها لذا فان الاقتصادات التي تعتمد على موازنات معتمدة على مورد ريعي ناضب كالنفط هي اقتصادات غير مستقرة وهشة ، من بيانات الجدول (5) الذي يوضح تطور الموازنة العامة العراقية للمدة (2003-2020) والتي شهدت اوضاعاً متباينة بين العجز والفائض خلال مدة الدراسة، ففي العام 2003 سجلت الموازنة العامة عجزاً مقداره (4636.20 -) مليار دينار نتيجة لتزايد الانفاق العام بمستوى اعلى من مستوى الإيرادات العامة ثم بعد هذا العام وخلال المدة (2004 – 2008) حققت الموازنة العامة العراقية فائضاً وبمعدلات متباينة لتسجل اقل مستوى للفائض عام 2004 بمقدار (865.24) مليار دينار واعلى مستوى كان في العام 2008 حيث بلغ الفائض (20848.78) مليار دينار بمعدل نمو (33.92%) مقارنة بالعام 2007 نتيجة لارتفاع أسعار النفط الخام الى (88.8) دولار للبرميل وبالتالي ارتفاع الإيرادات العامة بمستوى يفوق مستوى النفقات العامة .

خلال عامي 2009 و2010 انخفض حجم الإيرادات العامة نتيجة انخفاض أسعار النفط بسبب الازمة المالية العالمية (ازمة الرهن العقاري) نهاية عام 2008 مع تزايد حجم النفقات العامة مقارنة مع الاعوام السابقة مما سبب عجزاً في الموازنة العامة للعام 2009 بمقدار (10448.65 -) مليار دينار مع تسجيل اعلى مقدار للعجز خلال مدة البحث في عام 2010 بمقدار (13644.78-) مليار دينار .

## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

ومع عودة ارتفاع أسعار النفط خلال عامي 2011 و2012 وبلوغه مستويات مرتفعة تزايد حجم الإيرادات العامة وبمستويات فاقت حجم النفقات العامة وحققت الدولة فائضاً في الموازنة بمقدار (12144.59) و(14677.62) مليار دينار بالترتيب على التوالي .

شهدت المدة (2013-2016) عجزاً في الموازنة العامة بسبب تزايد حجم الانفاق الحكومي مقارنة مع الإيرادات المتحققة نتيجة للالتزام المزدوج التي عانى منها العراق في نهاية عام 2014 المتمثلة بانخفاض أسعار النفط والركود الاقتصادي واحتلال الإرهاب لثلث الأراضي العراقية<sup>(1)</sup> فارتفع العجز من (5360.60 -) مليار دينار في عام 2013 الى (12658.10-) مليار دينار في عام 2016 .

خلال الفترة (2017-2019) تزايدت الإيرادات العامة بفعل تعافي أسعار النفط وتحسن الوضع الأمني للبلاد فحققت الموازنة فائضاً في عامي 2017 و2018 وبلغ مقدار الفائض (1845.80) مليار دينار عام 2017 كما تم تسجيل أعلى فائض خلال مدة البحث في عام 2018 بمقدار (25696.63) مليار دينار وبمعدل نمو بلغ (1292.17%) ، أما خلال العام 2019 ونتيجة لارتفاع حجم الانفاق العام وخاصة الانفاق العسكري حيث بلغ الانفاق العام (111723.5) مليار دينار وقد فاق مقدار تزايد الإيرادات العامة ما أدى الى تحول الفائض الى عجز في الموازنة العامة بمبلغ (4156.51-) مليار دينار .

في العام 2020 وبسبب ظهور أزمة جائحة كورونا وتوقف الحركة الاقتصادية العالمية والتي تسببت بانخفاض أسعار النفط الخام في الاسواق العالمية تراجعت الإيرادات الاجمالية للعراق مسببة عجزاً مقداره (12882.70 -) مليار دينار .

جدول(5) تطور الموازنة العامة في العراق للمدة (2003-2020) (مليار دينار )

السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	العجز/الفائض	معدل النمو للعجز او الفائض %
	1	2	3	4
2003	4596.00	9232.2	-4636.20	-
2004	32982.74	32117.5	865.24	-118.66
2005	40502.89	26375.2	14127.69	1532.81
2006	49055.55	38806.7	10248.85	-27.46

(1) علي عبد الكاظم دعدوش ، مصدر سابق ، ص10.

## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

51.90	15568.25	39031.2	54599.45	2007
33.92	20848.78	59403.4	80252.18	2008
-150.12	-10448.65	65658	55209.35	2009
30.59	-13644.78	83823	70178.22	2010
-189.01	12144.59	96662.8	108807.39	2011
20.86	14677.62	105139.6	119817.22	2012
-136.52	-5360.60	119128	113767.40	2013
50.86	-8086.88	113473.5	105386.62	2014
-51.44	-3927.20	70397.5	66470.30	2015
222.32	-12658.10	67067.4	54409.30	2016
-114.58	1845.80	75490.1	77335.90	2017
1292.17	25696.63	80873.2	106569.83	2018
-116.18	-4156.51	111723.5	107566.99	2019
209.94	-12882.70	76082.4	63199.70	2020

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على :

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث- النشرة الاحصائية السنوية اعداد مختلفة .
- العمود (4) من عمل الباحث .

### خامساً: تحليل تطور الدين العام في العراق للمدة (2003 – 2020)

عانى الاقتصاد العراقي من تزايد حجم المديونية نتيجة للحروب المستمرة التي خاضها فضلاً عن سنوات الحصار القاسية وما حصل من أحداث بعد سقوط النظام عام 2003 وتدهور الوضع الامني والاقتصادي ما جعل الاقتصاد العراقي يزرع تحت اعباء المديونية خاصة وان هذا الاقتصاد يعتمد على الايراد النفطي المتقلب فبعد ان كان الاقتصاد العراقي اقوى اقتصاد عربي أصبح اكبر مدين عربي، وتشير بيانات الجدول (6) للمدة (2003- 2020) إلى أن اكبر نسبة للدين العام في العراق سجلت عام 2003 بمبلغ (222219.2) مليار دينار موزع بين دين محلي ودين خارجي اذ بلغ الدين الداخلي (5543.7) مليار دينار والدين الخارجي (216675.5) مليار دينار نتيجة تراكم عبء الدين العام خلال فترة الحصار، ثم بدء الدين العام بالانخفاض خلال المدة (2004- 2008) نتيجة زيادة أسعار النفط الخام وزيادة الايرادات النفطية وكذلك تراجع الدين الخارجي بعد الاتفاق مع دول نادي

## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

باريس عام 2004 بخصوص اعادة جدولة الديون وتنازل معظم الدول الدائنة عن نسبة كبيرة من ديونها<sup>(1)</sup> فبلغ اجمالي الدين العام عام 2004 (134920.7) مليار دينار مع انخفاض للدين الخارجي الى (128995.6) مليار دينار مقارنة مع عام 2003 وبنسبة انخفاض للدين (40.47- %) وارتفاع الدين الداخلي بشكل طفيف الى (5925.1) مليار دينار وبنسبة نمو (6.88 %) ، واستمر الانخفاض في الدين حتى وصل عام 2007 و2008 الى (95760.8) و(73303.6) مليار دينار وبمعدل نمو منخفض (13.44-%) و (23.45-%) بالترتيب على التوالي بسبب زيادة الايرادات العامة وتحقيق فوائض مالية ساعدت في تسديد جزء من مستحقات الدين الداخلي والخارجي<sup>(2)</sup> .

خلال العامين 2009 و 2010 ونتيجةً لازمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط وتراجع الايرادات العامة وانخفاضها عن النفقات العامة و حدوث العجز ولجوء الحكومة الى الاقتراض لسد العجز ارتفع الدين الى (76233.2) و(76942.5) مليار دينار وبلغ الدين الداخلي منها (8434.0) و(9180.8) مليار دينار والدين الخارجي (67799.2) و(67761.7) مليار دينار للسنتين اعلاه على التوالي .

سرعان ما عاود الدين العام بالانخفاض خلال المدة (2011- 2013) ففي العام 2011 انخفض حجم الدين الداخلي بنسبة (18.89-%) مقارنة بالعام السابق نتيجة قيام الحكومة بتسديد اربعة اقساط فصلية من الدين القديم ابتداءً من 2011/1/31 مع تسديد مبلغ الفائدة لكل قسط<sup>(3)</sup> ، اما في عام 2012 فحقق العراق اعلى ايراداً خلال مدة الدراسة (2003- 2020) بسبب ارتفاع أسعار النفط الى اقصى حد اذ بلغ (107) دولار للبرميل الواحد مما ساعد على تسديد جزء من الديون<sup>(4)</sup> ، كذلك الحال نفسه في العام 2013 فسجل الدين العام أقل مقداراً خلال مدة الدراسة اذ بلغ (69309.0) مليار دينار مع انخفاض للدين الداخلي الى (4255.5) مليار دينار وبمعدل انخفاض (35.01-%) والدين الخارجي بلغ (65053.5) مليار دينار وبمعدل انخفاض ايضاً (2.25-%) مقارنة مع العام السابق .

(1) خضير عباس حسين الوائلي، زينب هادي نعمة، مديونية العراق وفرص تحقيق الاستدامة المالية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد(15)، العدد (56)، 2020، ص59.

(2) ميثم العبيبي اسماعيل، احمد حامد جمعة هذال، مصدر سابق، ص370.

(3) جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2011، ص42.

(4) جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2012، ص46.

## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

شهدت الفترة اللاحقة (2014-2017) تزايد ثقل الدين العام وارتفاعه بدءاً من عام 2014 فوصل الى (77287.9) مليار دينار وبمعدل نمو (11.51 %) مع تزايد الدين الداخلي الى (9520.0) مليار دينار والدين الخارجي الى (67767.9) مليار دينار بسبب التراجع الكبير في أسعار النفط الخام والايادات العامة من ناحية وارتفاع الانفاق العام بسبب محاربة الارهاب وسيطرته على مناطق واسعة ودمار وتخريب تلك المناطق من ناحية أخرى فلجأت الحكومة الى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية لسد العجز في موازنتها وعمدت أيضاً من اجل سد العجز في عامي 2015 و2016 الى السحب من الاحتياطيّات المالية المركزية لتسديد عجزها المالي مع الاستمرار في الاقتراض<sup>(1)</sup> حتى وصل الدين العام عام 2017 الى (135953.0) مليار دينار وبمعدل نمو مرتفع (4.96 %) مع ارتفاع معدل الدين الخارجي الى (7.43 %) والداخلي الى (0.67 %).

خلال عامي 2018 و 2019 انخفض حجم الدين العام فوصل الى (75393.0) و (69498.0) مليار دينار على التوالي مع انخفاض ملحوظ للدين الخارجي ووصوله الى (31429.0) مليار دينار عام 2018 والى (30588.0) مليار دينار في العام 2019 بعد ان كان (88274.2) مليار دينار عام 2017 وانخفاض للدين الداخلي الى (43954.0) عام 2018 و(38910.0) عام 2019 ، لكن مع ظهور أزمة الركود وتوقف النشاط الاقتصادي بسبب الوباء عام 2020 ارتفع الدين العام الى (94575.0) مليار دينار بمعدل نمو موجب (36.08 %) وارتقاعاً للدين الداخلي وبلوغه (66255.0) مليار وبمعدل نمو (70.28 %) مقارنة بعام 2019 وانخفاض للدين الخارجي الى (28320.0) مليار دينار وبمعدل نمو سالب (-7.41 %) بالمقارنة مع العام السابق .

(1) احمد عمر الراوي ، السياسات المطلوبة لتحقيق الاستدامة المالية في العراق والحد من آثار الدين العام، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ،جامعة الانبار،كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد(11)، العدد (27) ، 2019، ص1-8.

## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

جدول (6) تطور هيكل الدين العام في العراق للمدة (2003-2020) (مليار دينار )

السنة	الدين الداخلي	معدل نمو الدين الداخلي %	الدين الخارجي	معدل نمو الدين الخارجي %	اجمالي الدين العام	معدل نمو اجمالي الدين العام %
	1	2	3	4	5	6
2003	5543.7	-	216675.5	-	222219.2	-
2004	5925.1	6.88	128995.6	-40.47	134920.7	-39.28
2005	6255.6	5.58	104710.3	-18.83	110965.9	-17.75
2006	5307.0	-15.16	105323.3	0.59	110630.3	-0.30
2007	5193.7	-2.13	90567.1	-14.01	95760.8	-13.44
2008	4455.6	-14.21	68848.0	-23.98	73303.6	-23.45
2009	8434.0	89.29	67799.2	-1.52	76233.2	4.00
2010	9180.8	8.85	67761.7	-0.06	76942.5	0.93
2011	7446.9	-18.89	68353.7	0.87	75800.6	-1.48
2012	6547.5	-12.08	66551.8	-2.64	73099.3	-3.56
2013	4255.5	-35.01	65053.5	-2.25	69309.0	-5.19
2014	9520.0	123.71	67767.9	4.17	77287.9	11.51
2015	32142.8	237.63	73684.8	8.73	105827.6	36.93
2016	47362.3	47.35	82169.5	11.51	129531.8	22.40
2017	47678.8	0.67	88274.2	7.43	135953.0	4.96
2018	43954.0	-7.81	31429.0	-64.40	75393.0	-44.54
2019	38910.0	-11.48	30588.0	-2.68	69498.0	-7.82
2020	66255.0	70.28	28320.0	-7.41	94575.0	36.08

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على :

- البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والابحاث- النشرة الاحصائية السنوية اعداد مختلفة .

- العمود (2، 4، 6) من عمل الباحث .

مما سبق تحليله نلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي في العراق يعتمد بشكل اساسي على ايرادات النفط الخام الذي يتسم بتقلب أسعاره في الاسواق العالمية والتي تشكل نسبة عالية مع ضعف مساهمة الايرادات الضريبية والاييرادات الاخرى وتبعاً لذلك يكون الانفاق العام متقلباً وغير مستقراً ويوجه بشكل كبير الى الانفاق الجاري مقارنة مع الانفاق الاستثماري ما يؤثر على الانتشطة الاقتصادية وعليه لابد من وضع حدود وضوابط للإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من أجل تقليص حجم العجز في الموازنة العامة وكذلك للحد أو تضيق فجوة اتساع الدين العام.

## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

### المطلب الثاني/ تحليل قواعد الانضباط المالي في العراق للمدة (2003- 2020)

من بيانات الجدول (7) الموضح فيه نسب القواعد المالية المسموح بها حسب معاهدة ماستريخت والتي حددت ان يكون الدين أقل من 60 % من الناتج المحلي الاجمالي مع وجود نسبة للعجز في الموازنة العامة لا تتجاوز 3 % من الناتج المحلي الاجمالي يمكن تحليل قواعد الانضباط المالي في العراق وكالتالي :

جدول(7) قواعد الانضباط المالي في العراق للمدة (2003- 2020)

السنة	قاعدة النفقات العامة نسبة الإيرادات العامة / النفقات العامة %100	قاعدة عجز الموازنة نسبة عجز - فائض الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي 3 %	قاعدة الدين العام نسبة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي % 60	القاعدة الذهبية نسبة عجز الموازنة / النفقات الاستثمارية اقل من 100%
2003	49.78	-15.67	751.10	-247.94
2004	102.69	1.63	253.44	28.70
2005	153.56	19.21	150.91	309.00
2006	126.41	10.72	115.74	170.03
2007	139.89	13.97	85.92	201.58
2008	135.10	13.28	46.68	175.48
2009	84.09	-8.00	58.35	-79.82
2010	83.72	-8.42	47.48	-70.07
2011	112.56	5.59	34.88	40.39
2012	113.96	5.77	28.75	50.01
2013	95.50	-1.96	25.33	-13.28
2014	92.87	-3.04	29.01	-32.44
2015	94.42	-2.02	54.36	-21.15
2016	81.13	-6.43	65.78	-79.64
2017	102.45	0.82	60.16	11.21
2018	131.77	10.24	30.03	185.94
2019	96.28	-1.56	26.11	-17.02
2020	83.07	-6.48	47.58	-401.47

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة

## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

بخصوص قاعدة النفقات العامة (ضبط الانفاق العام بحدود الايرادات العامة ) نلاحظ انه في العام 2003 سجلت نسبة الايرادات العامة / النفقات العامة اقل نسبة خلال مدة الدراسة (2003-2020) وبنسبة (49.78 % ) أي أن حجم الانفاق العام قد تجاوز حجم الايرادات العامة المتوفرة ولم يكن هناك سياسة مالية انضباطية .

خلال المدة (2004-2008) سجلت قاعدة النفقات العامة ضبطاً للإنفاق بحدود الايرادات العامة وتجاوزت نسبة الايرادات العامة/ النفقات العامة نسبة 100 % نتيجة لزيادة الايرادات النفطية بفعل ارتفاع أسعار النفط الخام خلال هذه المدة ورفع القيود عن الصادرات النفطية فسجلت اعلى نسبة لهذه القاعدة خلال مدة البحث في العام 2005 بنسبة (153.56 % ) بفعل زيادة الايرادات مع ترشيد وضبط الانفاق بمستوى اقل من حجم الايرادات العامة .

وخلال عامي 2009 و 2010 تجاوز حجم الانفاق العام حدود الايرادات العامة بسبب انخفاض الايرادات العامة نتيجة للارزمة المالية العالمية مع زيادة الانفاق الحكومي فسجلت هذه القاعدة في العام 2009 نسبة (84.09 %) بينما سجلت في العام 2010 نسبة (83.72 % ) .

عاودت نسبة الايرادات/ النفقات العامة الارتفاع في عامي 2011 و 2012 فكانت النسب ( 112.56 % ) و( 113.96 % ) على التوالي متجاوزةً نسبة 100 % بفعل زيادة الايرادات وارتفاع أسعار النفط مع ارتفاع في الانفاق العام ولكن بنسبة أقل من زيادة الايرادات .

شهدت الفترة (2013-2016) نسباً اقل من 100 % بمعنى تجاوز حدود النفقات العامة امكانات الايرادات العام وكانت النسب مرتبةً على التوالي (95.50%) و(92.87%) و(94.42%) و(81.13%) ، مع معاودة الارتفاع في هذه النسب خلال عامي 2017 و 2018 نتيجة لتحسن الايرادات النفطية مع معاودة ارتفاع أسعار النفط فكان الانفاق العام أقل من حجم الايرادات المتاحة وكانت النسب (102.45%) و (131.77%) بالترتيب على التوالي .

أما خلال عامي 2019 و2020 انخفضت نسبة تغطية الايرادات العامة الى النفقات العامة فسجل العام 2019 نسبة (96.28%) على الرغم من زيادة الايرادات العامة مقارنة مع العام السابق لكن سبب انخفاض النسبة الى أقل من 100 % هو زيادة حجم الانفاق العام (وخاصة الانفاق العسكري) بمعدل اكبر من زيادة حجم الايرادات العامة ، اما في العام 2020 فكانت النسبة (83.07%) بفعل

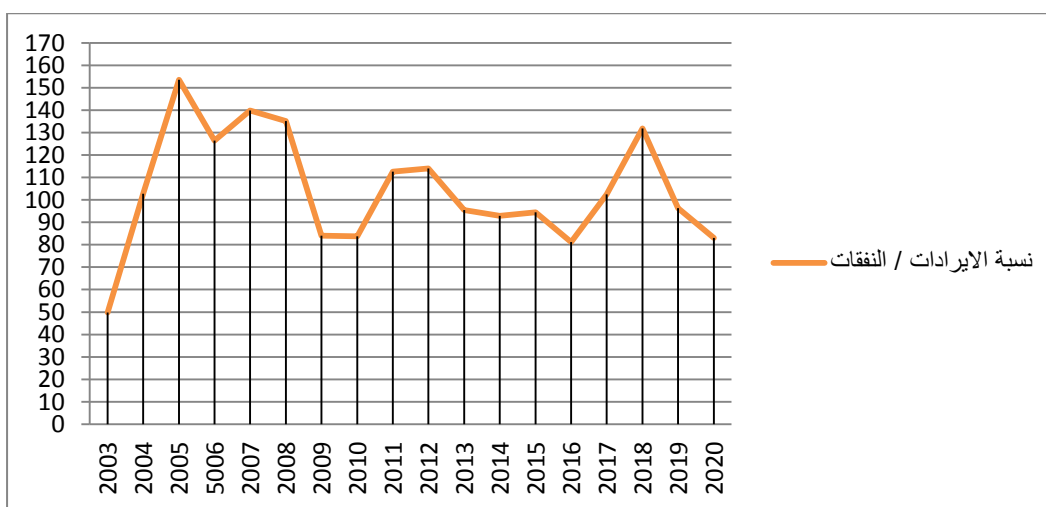


## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

انخفاض الإيرادات النفطية وبالتالي الإيرادات العامة بسبب انخفاض أسعار النفط نتيجة لآثر جائحة كورونا .

مما سبق يتضح ان قاعدة النفقات العامة حققت انضباطاً خلال المدة (2004-2008) و (2011-2012) و (2017-2018) ولم تحقق انضباطاً في العام 2003 وخلال المدة (2009-2010) و(2013-2016) و (2019-2020) وكما موضح في الشكل البياني(1):

الشكل(1) نسبة الإيرادات العامة الى النفقات العامة



المصدر : من عمل الباحث بالاستناد الى جدول (7)

أما قاعدة عجز الموازنة (نسبة عجز- فائض الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي) ففي العام 2003 بلغت نسبة عجز- فائض الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي (GDP) (-15.67%) مسجلة أقل نسبة خلال فترة الدراسة متجاوزة الحد الامثل (3%) حسب معاهدة ماستريخت نتيجة لارتفاع حجم العجز مقارنة مع حجم الناتج المحلي الاجمالي .

أما خلال المدة (2004-2008) فقد حققت الموازنة العامة فائضاً نتيجة للارتفاع التدريجي في أسعار النفط الخام فسجلت نسبة عجز- فائض الموازنة / (GDP) في عام 2004 (1.63%) وسجل العام 2005 اعلى نسبة خلال فترة الدراسة اذ بلغت (19.21%) ناجم عن زيادة الإيرادات العامة مع انخفاض الانفاق بالمقارنة مع السنة السابقة وبالتالي ارتفاع الفائض .

## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

خلال عامي 2009 و 2010 تجاوزت قاعدة عجز الموازنة الحدود الآمنة اذ بلغت (8- %) و (8.42- %) على التوالي بسبب الازمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط ما أدى الى انخفاض الإيرادات النفطية والإيرادات العامة مسببةً عجزاً في الموازنة وانخفاضاً في الناتج المحلي الاجمالي.

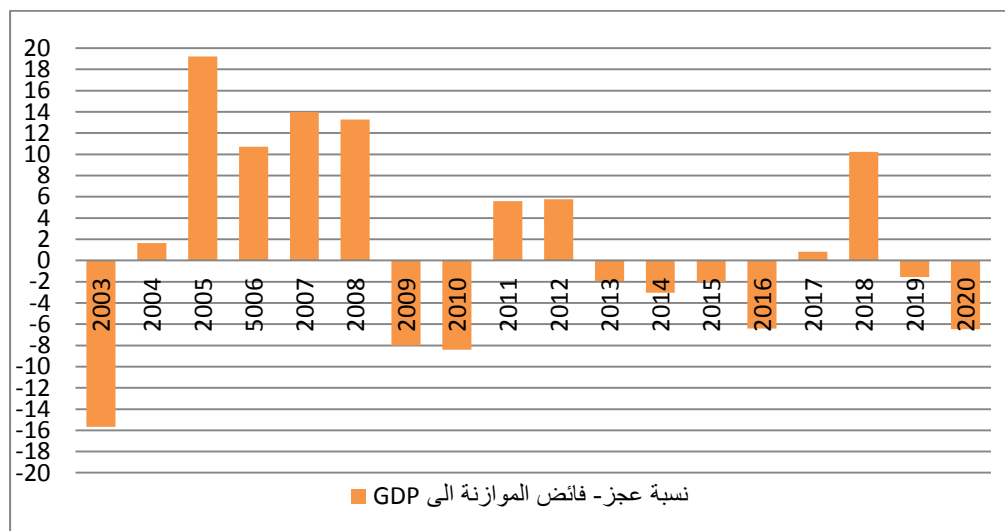
ومع ارتفاع أسعار النفط خلال عامي 2011 و 2012 وتزايد الإيرادات العامة تحول العجز في الموازنة الى فائض فحققت قاعدة عجز الموازنة نسباً موجبة بلغت (5.59 %) و (5.77 %) على التوالي.

وشهدت المدة (2013-2016) عجزاً في الموازنة العامة بسبب الانخفاض المستمر في الإيرادات العامة لانخفاض أسعار النفط واحتلال الارهاب لبعض الأراضي العراقية ونلاحظ من بيانات الجدول (7) ان نسبة عجز الموازنة / (GDP) لعام 2013 سجلت أقل من 3% لان الانخفاض في سعر النفط لم يكن بمستوى عالي فبلغت النسبة (1.96- %) لكن تخطت هذه النسبة الحدود المعيارية في العام 2014 فبلغت (3.04- %) ، وفي العام 2015 ونتيجة للإجراءات التقشفية التي اتبعتها الحكومة انخفضت النسبة لتصل ضمن الحدود المثلى فبلغت (2.02- %) ، أما في عام 2016 فقد ارتفعت نسبة عجز الموازنة/ (GDP) الى خارج النسب المحددة لتصل الى (6.43- %) بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط وبلوغه أقل مستوى خلال هذه الفترة (36) دولار للبرميل فانخفضت الإيرادات العامة وحدث العجز.

خلال عامي (2017-2018) حققت الحكومة فوائض مالية مع ارتفاع الإيرادات النفطية بسبب تعافي أسعار النفط فكانت نسبة عجز الموازنة / (GDP) في عام 2017 (0.82 %) ومع ارتفاع الفائض في عام 2018 ارتفعت النسبة الى (10.24 %) ، لكن أسعار النفط عاودت الانخفاض في العام 2019 لتعاود معها النسبة في الانخفاض أيضاً فوصلت النسبة الى (1.56- %) بسبب تزايد الانفاق العام ، ونتيجة لتداعيات جائحة كورونا انخفضت الإيرادات العامة في عام 2020 لتتخطى قاعدة عجز الموازنة الحدود الآمنة فبلغت نسبة عجز الموازنة / (GDP) في هذا العام (6.48- %).

نلاحظ من خلال ما ورد اعلاه ان قاعدة عجز الموازنة قد تخطت النسبة المثلى (3%) حسب ما تم تحديدها في معاهدة ماستريخت في السنوات 2003 ، 2009 ، 2010 ، 2014 ، 2016 ، 2020 كما موضح في الشكل (2) ولم يتم اتخاذ اي سياسة مالية منضبطة تحكم حجم الانفاق العام في ضوء ما متوفر من إيرادات عامة ، كذلك لم تستفيد الحكومة من السنوات الأخرى التي حققت فيها فوائض مالية ما جعلها تلجأ في اغلب الاحيان الى الاقتراض لتمويل العجز .

الشكل (2) نسبة عجز - فائض الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي



المصدر : من عمل الباحث بالاستناد الى جدول (7)

أما بالنسبة لقاعدة الدين العام (نسبة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي) فإن نسبة اجمالي الدين العام/ (GDP) خلال المدة (2007-2003) قد تجاوزت النسبة المحددة بموجب معاهدة ماستريخت البالغة (60%) مسجلا العام 2003 اعلى نسبة خلال فترة الدراسة والبالغة (751.10%) بسبب تراكم اعباء الدين قبل عام 2003 وخاصة الدين الخارجي ثم بدأت النسبة بالانخفاض نتيجة لانخفاض اجمالي الدين بسبب تراجع الدين الخارجي بعد الاتفاق مع مجموعة دول نادي باريس وخارج نادي باريس على اطفاء نسبة من الديون وعلى مراحل كذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام وزيادة الناتج المحلي الاجمالي الى ان وصلت النسبة في عام 2007 الى (85.92%) ولكنها بقيت متخطية الحدود الآمنة .

ثم شهدت المدة (2008- 2015) عودة قاعدة الدين العام ضمن الحد المسموح به فسجلت نسباً متباينة اقل من (60%) بدءاً من العام 2008 اذ بلغت النسبة (46.68%) ثم ارتفعت في العام 2009 الى (58.35%) بسبب الازمة المالية العالمية ، وسجل العام 2013 أقل نسبة خلال مدة الدراسة اذ بلغت (25.33%) نتيجة لارتفاع أسعار النفط الخام وزيادة الناتج المحلي الاجمالي الى اعلى مقدار خلال فترة الدراسة مع بلوغ حجم الدين العام أقل مستوى .

ومع انخفاض أسعار النفط والاييرادات العامة في عامي 2016 و 2017 لجأت الحكومة الى زيادة الاقتراض وخاصة الاقتراض الداخلي لتمويل العجز في الموازنة العامة مما زاد من حجم الدين العام

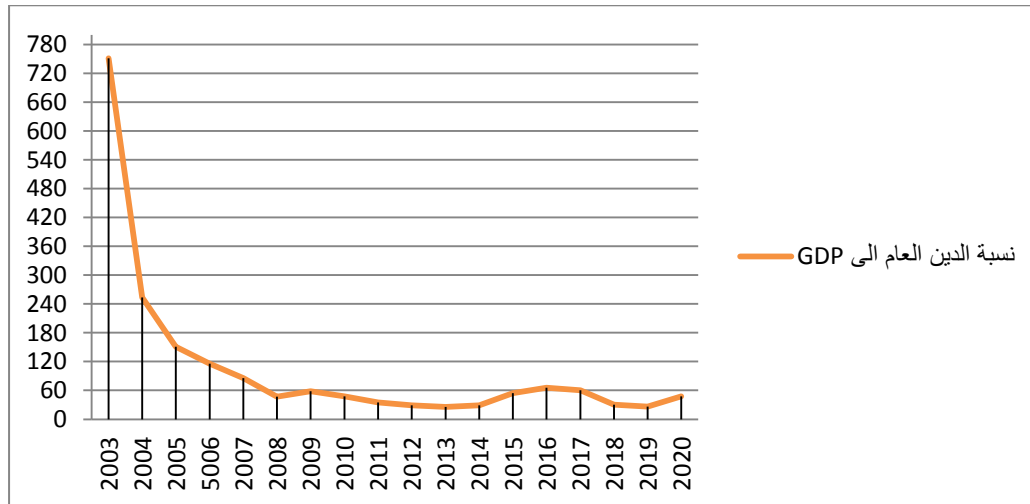
## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

فتخطت نسبة الدين العام / (GDP) الحدود الآمنة ففي عام 2016 بلغت النسبة (65.78 %) اما في العام 2017 فبلغت النسبة (60.16 %).

خلال المدة (2018- 2020) سجلت قاعدة الدين العام انخفاضاً في نسبة الدين العام / (GDP) نتيجة لانخفاض حجم الدين العام مع معاودة الارتفاع في أسعار النفط في عامي 2018 و 2019 مقارنة بالعام السابق وارتفاع الإيرادات العامة والنتائج المحلي الاجمالي فانتت النسب ضمن الحدود المثلى وأقل من 60% فسجل العام 2018 نسبة (30.03 %) وفي العام 2019 كانت النسبة (26.11%) ثم ارتفعت النسبة في العام 2020 ووصلت الى (47.58 %) بسبب توقف النشاط الاقتصادي وانخفاض أسعار النفط .

من خلال ما تم ذكره اعلاه نلاحظ ان قاعدة الدين العام سجلت نسباً مختلفة تراوحت بين الارتفاع بمستويات تجاوزت النسب الآمنة (60%) بموجب معاهدة ماستريخت وبين الانخفاض الى دون النسبة الآمنة فسجلت المدة (2003- 2007) و (2016- 2017) ارتفاعاً في قاعدة الدين العام متجاوزة النسبة المعيارية ، أما بقية السنوات فسجلت نسباً أقل تراوحت بين (25.33 – 58.35 %) وكما موضح الشكل (3).

الشكل(3) نسبة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي



المصدر : من عمل الباحث بالاستناد الى جدول (7)

## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

أما القاعدة الذهبية ( نسبة عجز الموازنة الى النفقات الاستثمارية) فتعتبر من اكثر القواعد انصافاً وعدالةً بين الاجيال الحالية والقادمة من خلال تخصيص الديون للمشاريع الاستثمارية والبنى التحتية وبالتالي امكانية استفادة الاجيال القادمة من هذه المشاريع ، ففي العام 2003 سجلت الموازنة عجزاً وكانت نسبة عجز الموازنة / النفقات الاستثمارية (247.94- %) وتمثل هذه النسبة خروج عن اطار القاعدة الذهبية (بنسبة اكبر من 100%) وعليه فان الاقتراض لا يوجه الى الانفاق الاستثماري ويتم تمويل الانفاق الاستثماري عن طريق الايرادات العادية .

أما خلال المدة (2004- 2008) فحققت الموازنة فائضاً نتيجة لارتفاع أسعار النفط واليرادات العامة تراوحت بين اقل نسبة في عام 2004 بمقدار (28.70 %) و اعلى نسبة في عام 2005 بمقدار (309.00 %).

اما عامي 2009 و 2010 فشهدت عجزاً في الموازنة العامة بسبب الازمة المالية وسجلت نسب (79.82- %) و (70.07- %) على التوالي فكانت النسب ضمن حدود القاعدة حيث تم تمويل الانفاق الاستثماري بالنسب اعلاه من الاقتراض والباقي تم تمويله عن طريق الايرادات العامة العادية من غير الاقتراض ما يدل على ان ما يخصص للإنفاق الجاري يفوق ما يخصص للإنفاق الاستثماري من اجمالي الانفاق العام .

ومع ارتفاع أسعار النفط الخام واليرادات النفطية حققت الحكومة فوائض في الموازنة العامة في عامي 2011 و 2012 وسجلت القاعدة الذهبية نسبة (40.39 %) لعام 2011 و (50.01 %) للعام 2012 ، لكن مع تراجع أسعار النفط وتراجع الوضع الامني تراجعت الايرادات العامة خلال الفترة (2013- 2016) وكان العجز حصة الموازنة العامة فكانت النسب المخصصة للإنفاق الاستثماري من الاقتراض هي (13.28- %) و (32.44- %) و (21.15- %) و (79.64- %) بالترتيب على التوالي ولم تخرج هذه النسب خارج اطار القاعدة ولم تزيد عن نسبة 100 % .

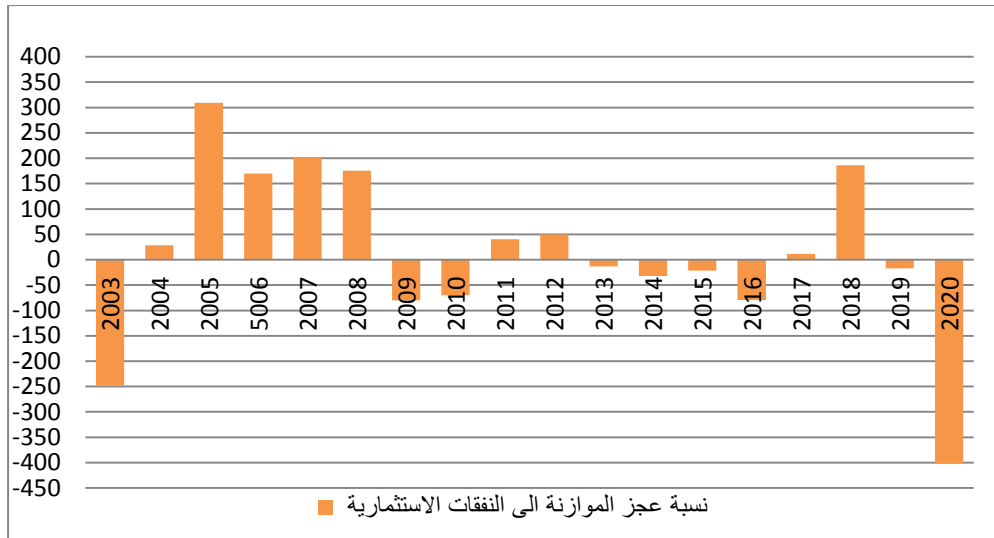
وفي المدة الزمنية (2017- 2020) حققت أول سنتين منها فائضاً في الموازنة فسجلت القاعدة نسبة (11.21 %) في العام 2017 و(185.94 %) للعام 2018 وتحول هذا الفائض الى عجز خلال عامي 2019 و 2020 نتيجة زيادة الانفاق العام بمعدلات تفوق الايرادات العامة فكانت النسبة المخصصة من

## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

الاقتراض للإنفاق الاستثماري لعام 2019 (17.02% -) وخرجت هذه النسبة عن حدود القاعدة في العام 2020 فسجلت نسبة (-401.47%).

ما يعني ان القاعدة الذهبية لم تحقق انضباطاً وتجاوزت حدود القاعدة في عامي 2003 و 2020 نتيجة للظروف غير الطبيعية التي مر بها العراق ، أما بقية الاعوام فكانت ضمن النسب المقبولة ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني (4) ، كذلك يمكن ملاحظة ان ما يخصص للإنفاق الاستثماري ضئيل مقارنة بما يخصص للإنفاق الجاري من اجمالي الانفاق العام مما يسبب ضعف في النشاط الحقيقي واهمال للكثير من الصناعات وعدم الاستفادة من الموارد الطبيعية الأخرى .

الشكل(4) نسبة عجز- فائض الموازنة الى النفقات الاستثمارية



المصدر : من عمل الباحث بالاستناد الى جدول (7)

## المبحث الثاني/تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط

### المالي في الجزائر

#### نبذة مختصرة عن الواقع الاقتصادي الجزائري

يعد الاقتصاد الجزائري من الاقتصادات الأفريقية المهمة لما يمتلكه من موارد طبيعية كالبتترول والغاز الطبيعي ومواد أولية أخرى وكفاءات بشرية وان من خصائص الاقتصاد الجزائري :-

انه اقتصاد ريعي نفطي يعتمد على سلعة واحدة قابلة للنفاد في تمويل الموازنة العامة وتنفيذ الانفاق بشقيه الجاري والاستثماري وان تقلب وتذبذب أسعار هذا المورد يؤثر بشكل كبير على اقتصاد هذه الدولة، فمنذ استقلال الجزائر 1962 اصبح الاعتماد بشكل اساسي على الريع البترولي لتمويل المسيرة التنموية وخاصة في مدة السبعينيات والثمانينيات، ومع انهيار أسعار النفط في منتصف الثمانينيات شهد هذا الاقتصاد انهيار وركود اقتصادي ولكن تحسن الواقع والنمو الاقتصادي بفضل مجموعة الاصلاحات والتعديلات الهيكلية التي اتبعتها الحكومة بعد عام 1986 في مختلف الجوانب<sup>(1)</sup>، كذلك اطلقت الجزائر مجموعة برامج لانعاش الاقتصاد منها برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004) وبرنامج دعم النمو التكميلي (2005-2009) وبرنامج الانعاش الخماسي (2010 – 2014) وغيرها من الاجراءات لدعم الاقتصاد الوطني<sup>(2)</sup>.

كذلك من خصائص هذا الاقتصاد انه اقتصاد مديونية مما يشكل قيلاً مؤثراً على القرارات الاقتصادية وتحاول معظم السياسات الاقتصادية إدارة أزمة الديون اذ قدرت الديون في عام 2000 بـ (2500) مليار دينار جزائري مما يؤدي الى هدر الموارد المالية الوطنية بشكل مستمر والاعتماد على مصادر التمويل الخارجي لتمشية وتمويل المشاريع الانمائية<sup>(3)</sup>، ومن اجل تلافي ازمة المديونية في المستقبل ومحاولة لإطفاء الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي عمدت الجزائر على انشاء "صندوق

(1) حميدة حسين سوادي الجبوري ، أثر عوائد الموارد الناضبة في التنمية المستدامة تجارب دولية مع إشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ، 2021، ص60-61.

(2) نادية العقون ، الصدمات النفطية وانعكاساتها على استراتيجيات التنمية الصناعية في الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، جامعة باتنة -1 - الجزائر، المجلد(8)، العدد (1)، 2021، ص154.

(3) بلهوشي عبد المؤمن، مصدر سابق ،ص71 .

## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

ضبط الإيرادات " في العام 2000 ساعد في ذلك تحقيق الوفورات المالية بعد الألفية الثانية نتيجة ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية وتكمن أهمية هذا الصندوق في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وحماية ميزانية الدولة من تقلبات أسعار النفط السلبية عن طريق تمويل الموازنة العامة في حالة العجز عند انخفاض أسعار النفط وكذلك المساهمة في تخفيض حجم المديونية العمومية<sup>(1)</sup>.

### المطلب الأول/ تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

أولاً: تحليل تطور أسعار النفط والنتاج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في الجزائر للمدة (2003 – 2020)

كما هو معلوم ان الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي لذا فان أسعار النفط تلعب دوراً أساسياً في تحقيق التنمية وتساهم الإيرادات النفطية بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي، وسيتم تحليل أسعار النفط والنتاج المحلي الاجمالي بواسطة الجدول (8) إذ نلاحظ انه خلال المدة (2003- 2008) تزايد الناتج المحلي الاجمالي بصورة تصاعدية بدءاً من العام 2003 إذ بلغ (5124.0) مليار دينار جزائري وتحقق أعلى معدل نمو سنوي خلال مدة الدراسة في العام 2005 مسجلاً نسبة (22.97 %) بسبب وصول أسعار النفط الخام لأعلى معدل نمو خلال هذه المدة إذ وصل نمو أسعار النفط الى (41.82 %) ومع تزايد ارتفاع أسعار النفط للأعوام اللاحقة ازداد حجم الناتج المحلي الاجمالي مشكلاً قفزة في العام 2008 مقارنة بالأعوام السابقة حيث بلغ (11090.0) مليار دينار وخلال هذه المدة تمكنت الحكومة الجزائرية من تحقيق فوائض مالية ساعدت في صياغة برامج للانعاش ودعم النمو الاقتصادي .

ومع انخفاض سعر النفط الخام في العام 2009 ووصوله الى (62.2) دولار للبرميل الواحد بسبب الأزمة المالية العالمية انخفض حجم الناتج المحلي الاجمالي الى (10043.5) مليار دينار مسجلاً أقل معدل نمو خلال مدة الدراسة بمقدار (-9.44 %).

شهدت المدة (2010- 2014) تعافي أسعار النفط من أزمة الرهن العقاري واستقراراً للسوق النفطية العالمية فازداد حجم الناتج المحلي الاجمالي وبمعدلات نمو موجبة تراوحت بين (2.70 – 21.07%) فبلغ الناتج الاجمالي (12049.5) مليار دينار في العام 2010 واستمر التزايد الى ان بلغ

<sup>(1)</sup> بن عمارة دليلة ، شريف طويل نور الدين ، صندوق ضبط الإيرادات الجزائري كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي) دراسة تحليلية لتقييم استخدامات الصندوق خلال الفترة (2000 - 2017 )، المجلة المغاربية للإقتصاد والمانجمنت ، جامعة معسكر- الجزائر، المجلد(5)، العدد (2)، 2018، ص4.



## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

اقصاه في العام 2014 بمقدار (17228.6) مليار دينار كذلك فان نمو القطاعات الاخرى غير النفطية ساهم في زيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي اذ ارتفع نمو القطاع الزراعي في العام 2013 بمعدل (8.8%) عن العام السابق وارتفع نمو قطاع البناء والاشغال الى (6.6%) ونمو قطاع الصناعة بـ (0.9%)<sup>(1)</sup>، خلال هذه المدة شهد الاقتصاد تحسناً نتيجة لتحسن الايرادات النفطية كذلك شرعت الحكومة الجزائرية بتطبيق برنامج الانعاش الخماسي (2010-2014) والذي بموجبه تم تخصيص مبالغ كبيرة قدرت بـ (21.250) ترليون دينار لاستكمال المشاريع الكبرى قيد الانجاز واطلاق مشاريع جديدة<sup>(2)</sup>.

وفي العام 2015 انخفض الناتج المحلي الاجمالي الى (16702.1) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي منخفض بنسبة (3.06 - %) نتيجة لانخفاض أسعار النفط وبمعدل نمو سالب (47.01 - %).

اما المدة الاخيرة الممتدة بين (2016-2020) فشهدت ارتفاعاً في الناتج المحلي الاجمالي بصورة متزايدة ما عدا العام 2020، حيث سجل العام 2016 وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط مقارنة بالعام السابق زيادة في حجم الناتج الاجمالي حيث بلغ (17406.8) مليار دينار نتيجة زيادة نمو قطاع البناء والاشغال العمومية وزيادة نسبة مساهمته بمقدار (17.4%) من نمو الناتج المحلي الاجمالي كذلك زيادة مساهمة قطاع الخدمات حيث حقق نمواً مقداره (2.4%) مع زيادة في حجم النفط والغاز الطبيعي المصدر وبنسبة (10.8%) و (18.8%) على التوالي<sup>(3)</sup>، واستمر الارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي الى ان وصل الى أعلى حجم خلال مدة الدراسة في العام 2019 فبلغ (20284.2) مليار دينار بسبب نمو القطاعات الاخرى كالزراعة والصناعة وزيادة نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي<sup>(4)</sup>، اخيراً وفي العام 2020 انخفض الناتج الاجمالي الى (18380.0) مليار دينار وبنسبة نمو سالبة بلغت (9.39 - %) نتيجة لانخفاض أسعار النفط بسبب ازمة جائحة كورونا .

(1) بنك الجزائر، التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2013، ص 27-88.

(2) عماد حسن حسين، مصدر سابق، ص 61.

(3) بنك الجزائر، التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2016، ص 7-28.

(4) بنك الجزائر، التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2019، ص 26.

## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

جدول (8) تطور أسعار النفط والنتاج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في الجزائر (مليار دينار)

السنة	النتاج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية %	سعر برميل النفط بالدولار	معدل نمو أسعار النفط %
	1	2	3	4
2003	5124.0	-	29.03	-
2004	6150.6	20.04	38.5	32.62
2005	7563.6	22.97	54.6	41.82
2006	8514.8	12.58	65.7	20.33
2007	9366.6	10.00	74.8	13.85
2008	11090.0	18.40	99.9	33.56
2009	10043.5	-9.44	62.2	-37.74
2010	12049.5	19.97	80.2	28.94
2011	14588.5	21.07	112.9	40.77
2012	16209.6	11.11	111	-1.68
2013	16647.9	2.70	109.5	-1.35
2014	17228.6	3.49	100.2	-8.49
2015	16702.1	-3.06	53.1	-47.01
2016	17406.8	4.22	45	-15.25
2017	18575.8	6.72	54.1	20.22
2018	20259.0	9.06	71.3	31.79
2019	20284.2	0.12	64.45	-9.61
2020	18380.0	-9.39	41.9	-34.99

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على :

- بنك الجزائر ، التقرير السنوي ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، اعداد مختلفة .
- الديوان الوطني للإحصائيات ، الحسابات القومية الربعية ، الربع الثالث 2021 .
- العمود (2، 4) من عمل الباحث.

### ثانياً: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر للمدة (2003 – 2020)

تعتمد الإيرادات العامة في الجزائر بنسبة كبيرة على الإيرادات النفطية التي تتأثر بتقلبات أسعار النفط الخام كما يظهر بالجدول (9) وعند ملاحظة المدة (2003-2008) نجد ان الإيرادات العامة بدأت بالتصاعد تدريجياً نتيجة تصاعد حجم الإيرادات النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام حيث بلغ حجم الإيرادات العامة في العام 2003 (1974.4) مليار دينار جزائري وارتفع وصولاً الى أعلى حجم للإيرادات خلال هذه المدة في العام 2008 بمبلغ (5190.5) مليار دينار وبمعدل نمو الاعلى خلال مدة الدراسة بنسبة (40.7 %) تقابلها أعلى نسبة مساهمة للإيرادات النفطية من اجمالي الإيرادات بنسبة

## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

(78.8%) نتيجة لارتفاع سعر النفط الى أعلى مستوى ما يؤكد ارتباط الإيرادات العامة بأسعار النفط كذلك زادت الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى غير الضريبية بنسب (18.6%) و (2.6%) على التوالي .

لكن هذا الإيراد العام انخفض في العام 2009 مسجلاً معدل نمو سنوي سالب (-29.2%) نتيجة لانخفاض الإيرادات النفطية الى (2412.7) مليار دينار بسبب انخفاض أسعار النفط قابل ذلك ارتفاعاً في الإيرادات الضريبية الى (1146.6) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت (31.2%) من إجمالي الإيرادات .

بعد الانخفاض في الإيرادات النفطية في العام 2009 نتيجة أزمة الرهن العقاري شهدت الفترة (2010- 2012) زيادة في الإيرادات النفطية نتيجة تعافي أسعار النفط فكان حجم الإيرادات النفطية (2905.0) مليار دينار في العام 2010 وتزايدت هذه الإيرادات مع وصول أسعار النفط الى (111) دولار في العام 2012 لتصل معها هذه الإيرادات الى أعلى حجم أيضاً مسجلاً (4184.3) مليار دينار .

بدأت الأسعار في الهبوط التدريجي خلال المدة (2013- 2016) لتتخفف معها حجم الإيرادات النفطية فسجلت هذه الإيرادات (3678.1) مليار دينار في العام 2013 ثم تهاوت الى ان وصلت في العام 2016 الى (1781.1) مليار دينار بسبب انخفاض الأسعار الى أقل مستوى خلال هذه المدة إذ بلغت (45) دولار للبرميل على الرغم من ذلك سجل هذا العام معدل نمو موجب للإيرادات العامة إذ بلغ (0.1%) بالمقارنة مع العام السابق فزاد حجم الإيراد الكلي الى (5110.1) مليار دينار كان ذلك بسبب زيادة الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى غير الضريبية الى (2482.2) و (846.8) مليار دينار على التوالي بالمقارنة مع العام السابق ، وبشكل عام ارتفعت خلال هذه المدة الإيرادات الضريبية وخاصة الضرائب المباشرة وبشكل أسرع من الضرائب غير المباشرة كذلك ارتفعت الإيرادات الأخرى غير الضريبية<sup>(1)</sup> .

خلال عامي 2017 و 2018 ارتفعت الإيرادات العامة مع ارتفاع أسعار النفط وارتفاع الإيرادات النفطية وسجلت نسب نمو موجبة بلغت (18.4%) و (11.6%) على التوالي مع زيادة في الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى .

(1) بنك الجزائر ، التقرير السنوي ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، 2016 ، ص71- 73.

## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

ثم عاودت أسعار النفط بالهبوط في عامي 2019 و 2020 لتتخفف على اثرها الإيرادات العامة الى ( 6453.5 ) و ( 5539.6 ) مليار دينار على التوالي وبنسب نمو سالبة مع ارتفاع نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية بـ ( 49.3 % ) من اجمالي الإيرادات في العام 2019 وبنسبة ( 39.1 % ) في العام 2020 كذلك فان التزام الجزائر بتخفيض انتاج النفط حسب اتفاق "اوبك+" في العام 2020 ساهم في انخفاض الإيرادات النفطية وبالتالي الإيرادات العامة حيث انخفض انتاج النفط بنسبة 12%<sup>(1)</sup>.

جدول(9) تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر للمدة (2003- 2020) (مليار دينار )

السنة	الإيرادات العامة	معدل نمو الإيرادات العامة %	الإيرادات النفطية	نسبة الإيرادات النفطية للإيرادات العامة %	الإيرادات الضريبية	نسبة الإيرادات الضريبية للإيرادات العامة %	الإيرادات الأخرى	نسبة الإيرادات الأخرى للإيرادات العامة %
	1	2	3	4	5	6	7	8
2003	1974.4	-	1350.0	68.4	524.9	26.6	99.5	5.0
2004	2229.7	12.9	1570.7	70.4	580.4	26.0	78.6	3.5
2005	3082.6	38.3	2352.7	76.3	640.4	20.8	89.5	2.9
2006	3639.8	18.1	2799.0	76.9	720.8	19.8	120.0	3.3
2007	3687.8	1.3	2796.8	75.8	766.7	20.8	124.3	3.4
2008	5190.5	40.7	4088.6	78.8	965.2	18.6	136.7	2.6
2009	3676.0	-29.2	2412.7	65.6	1146.6	31.2	116.7	3.2
2010	4379.6	19.1	2905.0	66.3	1287.4	29.4	187.2	4.3
2011	5790.1	32.2	3979.7	68.7	1527.1	26.4	283.3	4.9
2012	6339.3	9.5	4184.3	66.0	1908.6	30.1	246.4	3.9
2013	5957.5	-6.0	3678.1	61.7	2031.0	34.1	248.4	4.2
2014	5738.4	-3.7	3388.4	59.0	2091.4	36.4	258.6	4.5
2015	5103.1	-11.1	2373.5	46.5	2354.7	46.1	374.9	7.3
2016	5110.1	0.1	1781.1	34.9	2482.2	48.6	846.8	16.6
2017	6047.9	18.4	2177.0	36.0	2630.0	43.5	1240.9	20.5
2018	6751.4	11.6	2887.1	42.8	2648.5	39.2	1215.8	18.0

(1) صندوق النقد العربي ، تقرير آفاق الاقتصادي العربي ، الاصدار الثالث عشر -ابريل 2021 ، ص 20 .

## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

10.9	705.1	49.3	3179.1	39.8	2569.3	-4.4	6453.5	2019
23.9	1326.3	39.1	2164.5	37.0	2048.8	-14.2	5539.6	2020

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على :

- بنك الجزائر ، التقرير السنوي ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، اعداد مختلفة .
- صندوق النقد العربي ، نشرة الاحصاءات الاقتصادية ربع السنوية ، الربع الاول 2021 .
- العمود (2، 4، 6، 8) من عمل الباحث .

### ثالثاً: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر للمدة (2003 – 2020)

ان النفقات العامة في الجزائر تنقسم الى نفقات التسيير (النفقات الجارية) ونفقات التجهيز ( النفقات الرأسمالية) ومن الجدول (10) وخلال المدة (2003- 2012) نلاحظ ان النفقات العامة ازدادت بصورة تدريجية بدءاً من العام 2003 اذ بلغت النفقات العامة (1690.2) مليار دينار جزائري لترتفع بعدها وبصورة مستمرة في السنوات اللاحقة ، ومع ارتفاع أسعار النفط وبدء تنفيذ برامج الانعاش لدعم النمو الاقتصادي ارتفعت النفقات الاستثمارية ويمكن ملاحظة هذه الزيادة في الانفاق الاستثماري اذ ارتفع هذا الانفاق الى (806.9) مليار دينار في العام 2005 واستمرت في الارتفاع وبنسب متفاوتة إلا ان بلغ اعلى حد في العام 2012 بمقدار (2275.5) مليار دينار مع وصول الانفاق الكلي اقصاه حيث بلغ (7058.1) مليار دينار تزامناً مع ارتفاع النفط الخام مع هذا بقيت نسبة ما مخصص للانفاق الجاري تفوق النسبة المخصصة للانفاق الاستثماري حيث بلغت أقصى نسبة في العام 2012 (67.76%) كنسبة من الانفاق العام مقابل نسبة (32.24%) مخصصة للانفاق الاستثماري وترجع زيادة الانفاق الجاري في هذا العام الى زيادة المبالغ المخصصة لدعم الأسعار المحلية والتي ارتفعت الى (1550.8) مليار دينار بعدما كانت بمقدار (863.5) مليار دينار في العام 2011 ما يعادل نسبة زيادة مقدارها (79.6%) ، اما بالنسبة لزيادة الانفاق الاستثماري فقد ازدادت النفقات المخصصة لقطاع السكن حيث ارتفعت هذه النفقات من (271.4) مليار دينار في العام 2011 الى (611.1) مليار دينار في العام 2012<sup>(1)</sup>.

وبعد بلوغ الانفاق العام أقصاه في العام 2012 وارتفاع عجز الموازنة العامة وانخفاض الإيرادات العامة نتيجة انخفاض أسعار النفط في العام 2013 انخفض الانفاق العام الى (6024.1) مليار دينار في العام 2013 وبنسبة نمو سالبة بلغت (-14.65%) مع انخفاض ملحوظ للإنفاق الجاري والاستثماري

(1) بنك الجزائر ، التقرير السنوي ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، 2012 ، ص102.

## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

مقارنة بالعام السابق فانخفضت النفقات المخصصة للخدمات الادارية كنفقات دعم المؤسسات العامة ذات الطابع الاداري ونفقات دعم المستشفيات والتي انخفضت الى (87.6) مليار دينار اما بالنسبة للإنفاق الاستثماري فقد تم تخفيض ما مخصص لقطاع السكن الى (243.6) مليار دينار في العام 2013<sup>(1)</sup>.

بعدها شهدت المدة (2014-2020) ارتفاعاً في حجم الانفاق بنسب متباينة وبمستويات اعلى من السنوات السابقة مسجلاً أقل حجم للانفاق خلال هذه المدة وبشقيه الانفاق الجاري والاستثماري في العام 2014، ثم تزايد حجم الانفاق في العام 2015 الى (7656.3) مليار دينار مع انخفاض نسبة ما مخصص للانفاق الجاري من حجم الانفاق الكلي اذ بلغ نسبة (60.30%) مقارنة مع نسبة العام السابق وزيادة ما تم تخصيصه للانفاق الاستثماري (39.70%) وجاءت هذه الزيادة في الانفاق الاستثماري نتيجة ارتفاع نفقات البنية الاقتصادية والادارية ونفقات قطاع السكن حيث خصص لهما (214.2) و (187.4) مليار دينار لعامي 2014 و 2015 على التوالي كذلك ارتفعت تخصيصات قطاع المناجم والطاقة من (111.7) مليار في العام 2014 الى (114.7) مليار في العام 2015<sup>(2)</sup>، وتراجع حجم الانفاق العام في عامي 2016 و 2017 مسجلاً معدل نمو سالب (-4.69%) و (-0.20%) على التوالي فتراجع ما مخصص لقطاع المناجم والزراعة والموارد المائية والبنى التحتية والتربية<sup>(3)</sup>، بعدها وفي العام 2018 ارتفع حجم الانفاق العام وسجل اعلى حجم للانفاق الاستثماري خلال مدة الدراسة إذ بلغ (3078) مليار دينار نتيجة قيام الحكومة الجزائرية بزيادة رأس مال نفقات (دعم أسعار الفائدة ودعم ميزانية صندوق الضمان الاجتماعي وغيرها) بأكثر من ثمانية اضعاف فبعد ان كانت هذه النفقات بمقدار (64) مليار دينار في عام 2017 تضاعفت الى (528.6) مليار دينار في العام 2018<sup>(4)</sup>، اما العام 2019 فشهد تراجع في حجم الانفاق العام وخاصة الانفاق الاستثماري نتيجة تراجع حجم الايرادات النفطية والايرادات العامة بسبب انخفاض أسعار النفط وعلى الرغم من الانخفاض الاشد في سعر النفط في العام 2020 إلا ان الانفاق ازداد وذلك بفعل ارتفاع التخصيصات المالية لمواجهة

(1) بنك الجزائر، التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2013، ص92.

(2) بنك الجزائر، التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2015، ص83.

(3) بنك الجزائر، التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2017، ص64.

(4) بنك الجزائر، التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2018، ص66.

## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

وتخفيف تداعيات جائحة كورونا فتم تخصيص مبلغ (8.9) مليار دينار لميزانية وزارة الصحة والسكان مع تخصيص مبالغ للمتضررين من جراء الازمة الصحية ورفع معاشات تقاعد الضمان الاجتماعي<sup>(1)</sup>.

جدول (10) تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر للمدة (2003-2020) (مليار دينار)

السنة	النفقات العامة	معدل نمو النفقات العامة %	النفقات الجارية	نسبة النفقات الجارية الى النفقات العامة %	النفقات الاستثمارية	نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة %
	1	2	3	4	5	6
2003	1690.2	-	1122.8	66.43	567.4	33.57
2004	1891.8	11.93	1251.1	66.13	640.7	33.87
2005	2052	8.47	1245.1	60.68	806.9	39.32
2006	2453	19.54	1437.9	58.62	1015.1	41.38
2007	3108.5	26.72	1673.9	53.85	1434.6	46.15
2008	4191	34.82	2217.7	52.92	1973.3	47.08
2009	4246.3	1.32	2300	54.16	1946.3	45.84
2010	4512.8	6.28	2683.8	59.47	1829	40.53
2011	5853.6	29.71	3879.2	66.27	1974.4	33.73
2012	7058.1	20.58	4782.6	67.76	2275.5	32.24
2013	6024.1	-14.65	4131.5	68.58	1892.6	31.42
2014	6995.7	16.13	4494.3	64.24	2501.4	35.76
2015	7656.3	9.44	4617.0	60.30	3039.3	39.70
2016	7297.5	-4.69	4585.6	62.84	2711.9	37.16
2017	7282.7	-0.20	4677.3	64.22	2605.4	35.78
2018	7726.3	6.09	4648.3	60.16	3078	39.84
2019	7441.7	-3.68	4659.9	62.62	2781.8	37.38
2020	7929.9	6.56	5154.5	65.00	2775.4	35.00

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على :

- بنك الجزائر ، التقرير السنوي ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، اعداد مختلفة .
- صندوق النقد العربي ، نشرة الاحصاءات الاقتصادية ربع السنوية ، الربع الاول 2021 .
- العمود (2، 4، 6) من عمل الباحث .

<sup>(1)</sup> زرمان محمد ، غردي محمد ، السياسة المالية ودورها في مجابهة الصدمات النفطية وتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر دراسة صدمات 2014 و 2020، المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة، جامعة معسكر- الجزائر، المجلد(15)، العدد (1)، 2021، ص236.

### رابعاً: تحليل تطور الموازنة العامة في الجزائر للمدة (2003 – 2020)

يشير العجز في الموازنة العامة الى الحالة التي تكون فيها النفقات العامة للدولة اكبر من ايراداتها وان الموازنة العامة في الجزائر شهدت تطورات مختلفة بسبب تأثرها بتقلبات أسعار النفط في الاسواق العالمية يمكن بيان ذلك من الجدول (11) حيث شهدت الموازنة في الجزائر خلال الفترة (2003-2008) فوائض مالية بسبب زيادة الايرادات النفطية نتيجةً لارتفاع أسعار النفط بصورة تصاعدية مما أدى الى زيادة الايرادات العامة بمستوى يفوق حجم النفقات العامة، ففي العام 2003 سجلت الموازنة فائضاً مقداره (284.20) مليار دينار ثم ازداد الفائض بصورة تصاعدية مسجلاً في العام 2005 أعلى معدل نمو خلال هذه المدة بنسبة (205.00%) وبفائض مقداره (1030.60) مليار دينار ومرتفعاً الى (1186.80) مليار دينار في العام 2006 إلا ان العام 2007 شهد انخفاضاً في حجم الفائض نتيجة زيادة حجم الانفاق العام الى (3108.5) مليار دينار حيث كان الفائض بمقدار (579.30) مليار ومرتفعاً في العام 2008 الى (999.50) مليار دينار .

خلال المدة (2009-2020) تبدل وضع الموازنة العامة فكان العجز سائداً خلال هذه المدة بدءاً من ظهور ازمة الرهن العقاري وانخفاض أسعار النفط الخام في العام 2009 لتتخفف معها الايرادات العامة وتحقق العجز في رصيد الموازنة العامة اذ بلغ في هذا العام (570.30 -) مليار دينار ومنخفضاً خلال عامي 2010 و 2011 الى (-133.20) و (-63.50) مليار دينار على التوالي نتيجة زيادة حجم الايرادات العامة بمعدلات اعلى من زيادة حجم الانفاق العام ، وبالرغم من زيادة أسعار النفط الى اعلى مستوى في العام 2012 وزيادة الايرادات النفطية والاجمالية إلا ان العجز ارتفع بشكل كبير فوصل الى (-718.80) مليار دينار جاء ذلك نتيجة زيادة اجمالي الانفاق بشكل ملحوظ اذ وصل الى (7058.1) مليار بعد ان كان في العام 2011 (5853.6) مليار دينار .

ومع انخفاض أسعار النفط في العام 2013 انخفض حجم الايرادات العامة والحجم الكلي للإنفاق ما تسبب بانخفاض العجز الى (-66.60) مليار دينار وبمعدل (-90.73%) ، ومع بروز ازمة انخفاض أسعار النفط في النصف الثاني من العام 2014 انخفضت الايرادات العامة وبالمقابل ارتفع حجم الانفاق العام خلال المدة (2014-2016) فزاد حجم العجز في الموازنة مسجلاً العام 2015 أعلى مقدراً للعجز اذ بلغ (-2553.20) مليار دينار ، ثم شهدت المدة (2017-2019) ارتفاع الايرادات العامة بسبب الارتفاع التدريجي في أسعار النفط وزيادة الايرادات النفطية ولكن الارتفاع الذي حصل في حجم الانفاق العام حال دون تحقيق الفوائض المالية في الموازنة فكان العجز نصيب الموازنة العامة في



## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

الجزائر ليبلغ في العام 2017 (-1234.80) مليار ومنخفضاً الى (-974.90) مليار في العام 2018 والى (-988.20) مليار في العام 2019 .

ثم ازداد العجز بنسبة (141.88%) في العام 2020 ليبلغ (-2390.30) مليار دينار نتيجة انخفاض اجمالي الإيرادات بسبب ازمة جائحة كورونا .

جدول(11) تطور الموازنة العامة في الجزائر للمدة (2003- 2020) (مليار دينار )

السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	العجز/الفائض	معدل النمو للعجز او الفائض %
	1	2	3	4
2003	1974.4	1690.2	284.20	-
2004	2229.7	1891.8	337.90	18.90
2005	3082.6	2052	1030.60	205.00
2006	3639.8	2453	1186.80	15.16
2007	3687.8	3108.5	579.30	-51.19
2008	5190.5	4191	999.50	72.54
2009	3676.0	4246.3	-570.30	-157.06
2010	4379.6	4512.8	-133.20	-76.64
2011	5790.1	5853.6	-63.50	-52.33
2012	6339.3	7058.1	-718.80	1031.97
2013	5957.5	6024.1	-66.60	-90.73
2014	5738.4	6995.7	-1257.30	1787.84
2015	5103.1	7656.3	-2553.20	103.07
2016	5110.1	7297.5	-2187.40	-14.33
2017	6047.9	7282.7	-1234.80	-43.55
2018	6751.4	7726.3	-974.90	-21.05
2019	6453.5	7441.7	-988.20	1.36
2020	5539.6	7929.9	-2390.30	141.88

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على :

- بنك الجزائر ، التقرير السنوي ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، اعداد مختلفة .
- صندوق النقد العربي ، نشرة الاحصاءات الاقتصادية ربع السنوية ، الربع الاول 2021 .
- العمود (4) من عمل الباحث .

### خامساً: تحليل تطور الدين العام في الجزائر للمدة (2003 – 2020)

تعد تقلبات أسعار النفط من أهم العوامل التي تؤثر في حجم الدين العام للدول الريعية النفطية ومن ضمنها الجزائر عن طريق التأثير على حجم الإيرادات النفطية وبالتالي الإيرادات العامة فتلجأ هذه الدول للاقتراض لسد العجز في حالة تجاوز حجم النفقات العامة الإيرادات العامة ، ويمكن توضيح ذلك بواسطة الجدول (12) والملاحظ ان الاقتصاد الجزائري شهد انخفاضاً في حجم الدين العام وبمستويات مختلفة بدءاً من العام 2003 وصولاً الى العام 2014 وخاصةً بعد العام 2007 بسبب التسديد وانخفاض العجز خلال هذه المدة فبعدما كان حجم اجمالي الدين في العام 2003 (2789.5) مليار دينار انخفض الى (1492.3) مليار دينار في العام 2007 وبمعدل انخفاض بلغ (33.82-%) ومنخفضاً الى (1094.7) مليار في العام 2008 مسجلاً اقل حجم للدين خلال فترة الدراسة بسبب ارتفاع أسعار النفط وتصاعد حجم الإيرادات العامة والفائض في الموازنة العامة ، ومع انخفاض أسعار النفط نتيجة الازمة المالية في العام 2009 ازداد حجم الدين العام بمعدل نمو (10.49-%) وبلوغه حجماً مقداره (1209.5) مليار لجأت إليه الحكومة لتمويل الموازنة واستمر ارتفاع الدين خلال المدة المتبقية وحتى العام 2014 وبمستويات مختلفة بسبب ارتفاع حجم الانفاق العام وحدث العجز ، مع ملاحظة انه وخلال هذه الفترة (2003-2014) شهدت الديون الخارجية انخفاضاً ايضاً بسبب اعتماد الحكومة سياسة التسديد المسبق (موارد صندوق ضبط الإيرادات) لتسديد الديون الخارجية ما جعل الاقتصاد يحقق نوعاً من الاستقرار في المديونية الخارجية والابتعاد عن خطر الديون السيادية ويمكن ملاحظة ذلك بشكل واضح بدءاً من العام 2006 بعد الانخفاض الكبير في حجم الدين الخارجي الذي بلغ (407.7) مليار بعد ان كان بمقدار (1259.8) مليار في العام 2005 وبمعدل انخفاض لحجم الدين بلغ (67.64-%) واستمر هذا الانخفاض وبنسب متفاوتة ومسجلاً اقل حجم للدين الخارجي في العام 2013 بمبلغ (269.5) مليار دينار ، ومع انخفاض أسعار النفط نتيجة الازمة المالية العالمية التي حدثت في النصف الثاني من عام 2014 وارتفاع حجم العجز لجأت الحكومة للاقتراض مما زاد من اجمالي الدين في العام 2015 وصولاً الى نهاية الفترة في العام 2020 ففي حين بلغ اجمالي الدين في العام 2015 (2744.5) مليار ارتفع الى (4413.0) في العام 2016 مع زيادة في شقي اجمالي الدين الداخلي والخارجي كذلك لجأت الحكومة الى صندوق ضبط الإيرادات لسد النقص في موازنة 2015 و 2016 بحدود (89.1-%) و (58.1-%) على التوالي من موارد الصندوق<sup>(1)</sup> إلا ان الدين وصل حداً

(1) بنك الجزائر ، التقرير السنوي ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، 2016 ، ص 69 .

## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

مرتفعاً في العام 2019 إذ بلغ (9290.2) مليار وبنسبة نمو (81.46%) ومرتفعاً في العام 2020 الى (9759.8) مليار مع اعتماد الحكومة وبشكل كبير على الدين الداخلي بمبلغ (9320.5) مليار مقابل (439.3) مليار للدين الخارجي بسبب زيادة نفقات الحكومة لمواجهة تداعيات جائحة كورونا .

جدول(12) تطور هيكل الدين العام في الجزائر للمدة (2003- 2020) (مليار دينار )

السنة	الدين الداخلي	معدل نمو الدين الداخلي %	الدين الخارجي	معدل نمو الدين الخارجي %	اجمالي الدين العام	معدل نمو اجمالي الدين العام %
	1	2	3	4	5	6
2003	982.2	-	1807.3	-	2789.5	-
2004	1000.0	1.81	1572.4	-13.00	2572.4	-7.78
2005	1038.9	3.89	1259.8	-19.88	2298.7	-10.64
2006	1847.3	77.81	407.7	-67.64	2255.0	-1.90
2007	1103.9	-40.24	388.4	-4.73	1492.3	-33.82
2008	734.0	-33.51	360.7	-7.13	1094.7	-26.64
2009	816.3	11.21	393.2	9.01	1209.5	10.49
2010	1107.4	35.66	405.9	3.23	1513.3	25.12
2011	1214.8	9.70	321.3	-20.84	1536.1	1.51
2012	1312.1	8.01	286.4	-10.86	1598.5	4.06
2013	1176.6	-10.33	269.5	-5.90	1446.1	-9.53
2014	1238.0	5.22	301.0	11.67	1539.0	6.42
2015	2444.0	97.42	300.5	-0.15	2744.5	78.33
2016	3991.8	63.33	421.2	40.17	4413.0	60.79
2017	5790.8	45.07	442.6	5.08	6233.4	41.25
2018	4640.7	-19.86	479.0	8.22	5119.7	-17.87
2019	8830.6	90.29	459.6	-4.05	9290.2	81.46
2020	9320.5	5.55	439.3	-4.42	9759.8	5.05

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على :

- بنك الجزائر ، التقرير السنوي ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، اعداد مختلفة .
- صندوق النقد العربي ، نشرة الاحصاءات الاقتصادية ربع السنوية ، الربع الاول 2021 .
- العمود (2، 4، 6) من عمل الباحث .

## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

مما سبق ذكره يمكن ملاحظة ان القطاع النفطي يعد القلب النابض للاقتصاد الجزائري والقطاع الاول الذي تعتمد عليه الحكومة في تنمية وتمويل مختلف المشاريع عن طريق الايرادات الناتجة عن هذا القطاع فهو يساهم بنسبة كبيرة ومعتبرة من حجم الناتج المحلي الاجمالي كما مبين سابقاً غير ان موارد هذا القطاع متذبذبة ومتقلبة بتقلب أسعار النفط الخام لذا فان حجم الناتج المحلي الاجمالي كونه مرتبط بهذا القطاع يكون متذبذباً ايضاً وكما تبين سابقاً فيرتفع بارتفاع أسعار النفط وينخفض بانخفاضه ، وكحال البلدان الريعية تعد السياسة الانفاقية الحكومية في الجزائر ركيزة وقناة اساسية لتحفيز وتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية اي ان للانفاق الحكومي الدور الاساسي في تنشيط النمو في ظل ضعف القطاع الخاص وان هذه السياسة يكون لها دور ايجابي واضح خلال فترات ارتفاع أسعار النفط وتحقيق الوفورات المالية كما تم ملاحظته وبيانه في الجدول (10) حيث اقدمت الحكومة الجزائرية عند ارتفاع أسعار النفط على صياغة وتفعيل برامج عدة للإنعاش الاقتصادي وانشاء صندوق لضبط الايرادات تتجمع فيه الوفورات المالية للاستفادة منها في اوقات العجز وتسديد الديون وفعلاً تم تقليص الديون وخاصة الخارجية منذ استحداث هذا الصندوق كما مبين في الجدول (12) الخاص بتطور الدين العام حيث نلاحظ بعد ان كان الدين الخارجي يتخطى الالف مليار دينار مع بداية فترة الدراسة اخذ بالتراجع وبشكل كبير بعد ذلك عند استخدام موارد الصندوق وحتى نهاية فترة الدراسة في العام 2020.

## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

### المطلب الثاني/ تحليل قواعد الانضباط المالي في الجزائر للمدة (2003- 2020)

من بيانات الجدول (13) يمكن تحليل قواعد الانضباط المالي في الجزائر وكما يأتي :-

جدول(13) قواعد الانضباط المالي في الجزائر للمدة (2003- 2020)

السنة	قاعدة النفقات العامة نسبة الإيرادات العامة / النفقات العامة %100	قاعدة عجز الموازنة نسبة عجز- فائض الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي 3 %	قاعدة الدين العام نسبة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي % 60	القاعدة الذهبية نسبة عجز الموازنة / النفقات الاستثمارية اقل من 100%
2003	116.8	5.5	54.4	50.1
2004	117.9	5.5	41.8	52.7
2005	150.2	13.6	30.4	127.7
2006	148.4	13.9	26.5	116.9
2007	118.6	6.2	15.9	40.4
2008	123.8	9.0	9.9	50.7
2009	86.6	-5.7	12.0	-29.3
2010	97.0	-1.1	12.6	-7.3
2011	98.9	-0.4	10.5	-3.2
2012	89.8	-4.4	9.9	-31.6
2013	98.9	-0.4	8.7	-3.5
2014	82.0	-7.3	8.9	-50.3
2015	66.7	-15.3	16.4	-84.0
2016	70.0	-12.6	25.4	-80.7
2017	83.0	-6.6	33.6	-47.4
2018	87.4	-4.8	25.3	-31.7
2019	86.7	-4.9	45.8	-35.5
2020	69.9	-13.0	53.1	-86.1

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة

بخصوص قاعدة النفقات العامة (ضبط حجم الانفاق العام في حدود الإيرادات العامة) فنلاحظ خلال المدة (2003 – 2008) ان نسبة الإيرادات العامة / النفقات العامة تجاوزت نسبة 100 % وتراوحت ما بين (116.8 – 150.2 % ) ما يعني ان هناك انضباطاً مالياً في حجم الانفاق وبحدود حجم

## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

الايادات العامة ولم يتعدى حجم النفقات العامة حجم الايرادات العامة (النفقات العامة اقل من الايرادات العامة) فسجل العام 2003 اقل نسبة (116.8%) واعلى نسبة سجلت في العام 2005 اذ بلغت (150.2% ) .

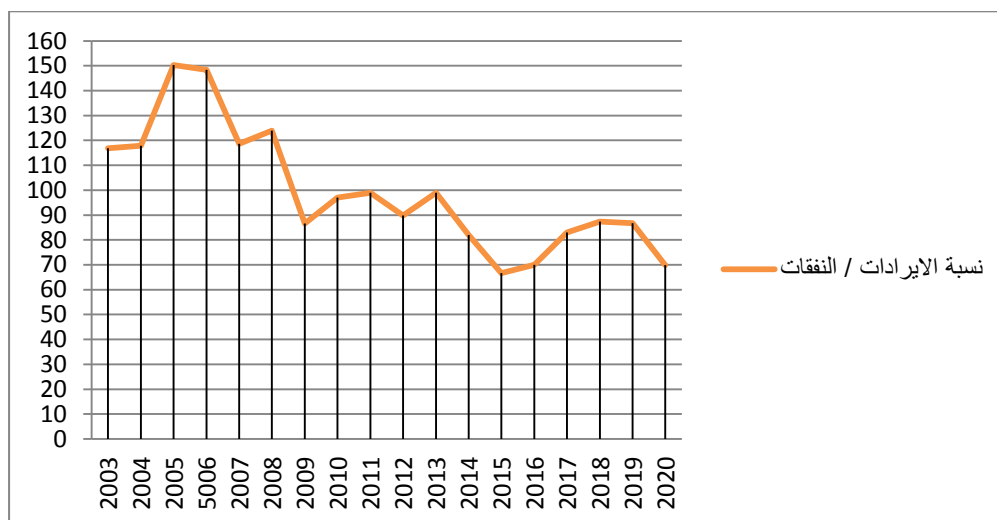
اما المدة الممتدة بين (2009- 2020 ) فلم يكن هناك اي ضبط مالي في قاعدة النفقات العامة وتجاوز حجم الانفاق حجم الايرادات العامة على طول المدة ،ففي العام 2009 ونتيجةً للأزمة المالية العالمية وانخفاض سعر النفط الخام انخفض حجم الايرادات إلا ان حجم الانفاق العام لم يشهد اي ضبط وانما ازداد وتجاوز الانفاق حجم الايرادات وسجلت قاعدة النفقات نسبة (86.6%) ، ومع تعافي أسعار النفط خلال السنوات اللاحقة ازدادت الايرادات العامة إلا ان زيادة النفقات كانت بمستويات اكبر مع ملاحظة انه في العام 2013 اقدمت الحكومة على خفض النفقات العامة وبشقيها الجارية والاستثمارية بغية تحقيق ضبط مالي وكانت النتيجة انخفاض حجم النفقات وبلوغه مستوى قريب من حجم الايرادات وسجلت نسبة الايرادات الى النفقات (98.9%) التي تمثل نسبة تقارب حجم النفقات من حجم الايرادات وبنفس النسبة سجل العام 2011 وتراجعت النسبة بعد العام 2013 بسبب الأزمة السلبية وانخفاض أسعار النفط والايادات العامة بعد النصف الثاني من عام 2014 فشهد العام 2015 تراجع في حجم الايرادات النفطية والعامة ولكن هذا التراجع في حجم الايرادات لم يقابله انخفاض في حجم الانفاق ولم تكن هناك سياسة انفاقية رشيدة منضبطة بل ازداد حجم الانفاق كثيراً متجاوزاً حجم الايرادات وسجل نمواً وارتفاعاً بنسبة (9.44%) عن انفاق العام السابق كما مبين في الجدول (10) وبلغت نسبة الايرادات العامة/ النفقات أقل نسبة خلال مدة الدراسة (66.7%) مما يعني ان الفرق كبير حجم الايرادات العامة والنفقات العامة ، ثم بدأت النسبة بالتزايد وبمستويات متباينة مع تحسن الايرادات العامة ما عدا العام 2020 مع بقاء النفقات بحجم اكبر من الايرادات وتراجع نسب قاعدة النفقات دون مستوى نسبة 100% حتى ان وصلت النسبة الى (69.9%) في العام 2020 بسبب تزايد حجم الانفاق الحكومي وبلوغه اقصى حجم خلال مدة الدراسة وذلك لمواجهة تداعيات جائحة كورونا .

مما سبق تحليله نلاحظ ان الاقتصاد الجزائري حقق انضباطاً مالياً في قاعدة النفقات العامة خلال المدة (2003- 2008 ) فقط بالرغم من زيادة الانفاق العام وخاصة الانفاق المخصص لبرامج الانعاش الاقتصادي ولكن هذه الزيادة كانت في حدود الايرادات المتوفرة ،أما بخصوص بقية المدة ولغاية العام 2020 فلم نلاحظ اي سياسة مالية انضباطية او ترشيداً للانفاق فقد تزايد الانفاق بمستوى يفوق تزايد الايرادات كالانفاق المخصص لبرامج دعم النمو الاقتصادي مع عدم مراعاة الطاقة الاستيعابية

## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

للاقتصاد لتنفيذ مثل هذه البرامج الانفاقية فقد تجاوزت النفقات العامة الإيرادات العامة وبنسب مختلفة للقاعدة تراوحت ما بين (66.7- 98.9 %) وكما مبين في الشكل (5).

الشكل(5) نسبة الإيرادات العامة الى النفقات العامة



المصدر : من عمل الباحث بالاستناد الى جدول (13)

اما فيما يخص قاعدة عجز الموازنة (نسبة عجز - فائض الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي ) فقد شهدت الفترة (2003- 2008) فائضاً في رصيد الموازنة العامة نتيجة لارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية والعامة فسجلت قاعدة عجز الموازنة نسباً موجبة تراوحت بين أقل نسبة (5.5 %) في عامي 2003 و 2004 واعلى نسبة (13.9 %) سجلت في العام 2006 بسبب ارتفاع حصة الفائض في هذا العام الذي بلغ (1186.80) مليار دينار كما تم بيانه في الجدول (11) .

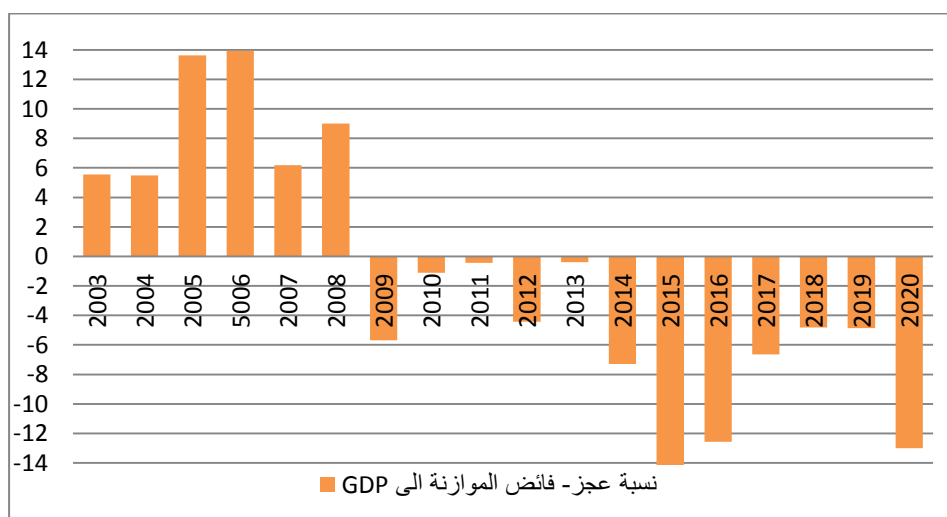
أما اخلال المدة الزمنية (2009- 2020) فكان العجز هو السائد في الموازنة على طول الفترة ومتجاوزةً للنسبة الآمنة لقاعدة عجز الموازنة (3%) ماعدا الأعوام 2010 و 2011 و 2013 بسبب انخفاض حجم العجز في الموازنة في هذه الاعوام ، اما الاعوام التي سجلت تجاوزاً للنسبة المعيارية بدءاً من العام 2009 والتي سجلت نسبة عجز - فائض الموازنة / الناتج المحلي الاجمالي (-5.7 %) مع انخفاض للنسبة في العام 2012 الى (-4.4 %) وارتفاعها لبقية الاعوام اللاحقة لتقفز الى (-15.3 %) في العام 2015 نتيجة للازمة السلبية وانخفاض سعر النفط والإيرادات العامة ومسجلةً اعلى نسبة لهذه القاعدة بسبب وصول العجز اقصى حد اذ بلغ (2553.20) مليار دينار كما مبين في الجدول

## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

(11)، وبعد هذا العام تراجعت هذه النسبة وبمستويات مختلفة ولكنها بقيت اعلى من النسبة المسموح بها حتى وصلت في العام 2020 الى (-13.0%) .

من بيانات الجدول (13) والشكل البياني (6) نلاحظ ان قاعدة عجز الموازنة سجلت عبوراً وتجاوزاً للنسبة المثلى في الأعوام 2009 و 2012 وخلال المدة (2014-2020) ولم تكن هناك سياسة حقيقية لتقليل العجز وإنما تم الاعتماد على الاقتراض وزيادة الديون ، أما بالنسبة للأعوام 2010 و 2011 و 2013 فكانت النسبة في الحدود الآمنة وأقل من النسبة المحددة (3%) وشهدت نوعاً من الضبط وزيادة قليلة في الانفاق وقريبة من حجم الإيرادات ، أما المدة (2003 – 2008) فشهدت الموازنة فائضاً وتحقيق وفورات مالية استفادت منها الحكومة الجزائرية في انشاء صندوقاً لضبط الموارد .

الشكل(6) نسبة عجز – فائض الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي



المصدر : من عمل الباحث بالاستناد الى جدول (13)

بالنسبة لقاعدة الدين العام (نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي) ومن بيانات الجدول (13) يمكن ملاحظة ان القاعدة لم تشهد تجاوزاً للحدود الآمنة (60%) طول مدة الدراسة (2003-2020) وظلت تتراوح بين (8.7 – 54.4%) فكان العام 2003 الاكبر نسبة خلال الفترة اذ بلغت النسبة (54.4%) نتيجة تزايد حجم الدين العام الذي بلغ (2789.5) مليار دينار مع انخفاض في حجم الناتج المحلي الاجمالي الذي بلغ (5124.0) مليار دينار كما مبين في الجدولين (12) و(8) ، ثم بدأت النسبة بالانخفاض وصولاً الى (9.9%) في العام 2008 نتيجة لانخفاض حجم الدين العام بسبب ارتفاع سعر النفط وزيادة الوفرة المالية وتسديد الديون السابقة كذلك استخدام موارد صندوق ضبط الإيرادات من

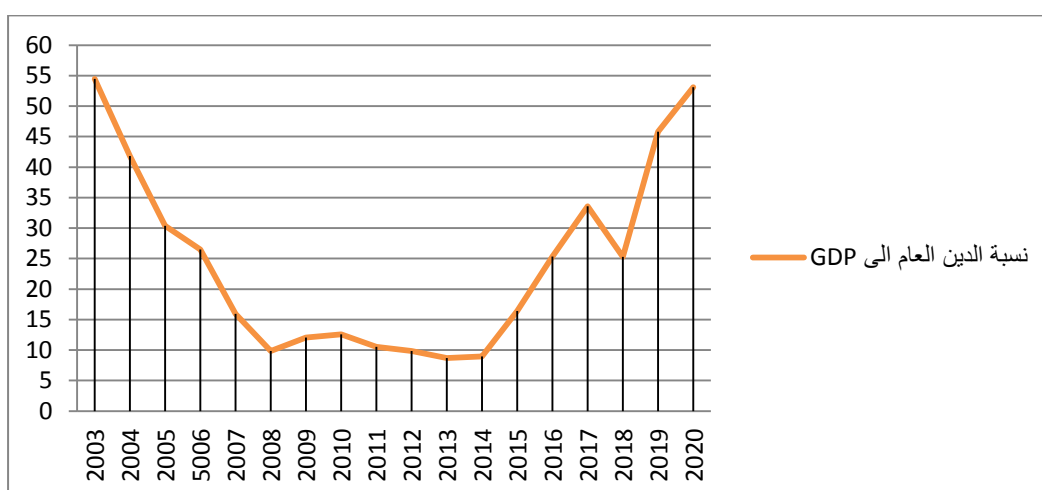


## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

أجل تقليل الاعتماد على الاقتراض ولكن مع ظهور الازمة المالية عام 2009 وانخفاض أسعار النفط والايادات تزايد حاجة الدولة للاقتراض لتمويل عجز الموازنة فزاد الدين العام وبدأت نسبة قاعدة اجمال الدين بالارتفاع فسجل العام 2009 نسبة (12.0 %) وارتفعت الى (12.6 %) في العام 2010، ثم بدأت النسبة بالانخفاض بعد تحسن أسعار النفط خلال (2011- 2014) فبلغت النسب (10.5%) ، (9.9%) ، (8.7%) ، (8.9%) على التوالي ، ثم عاودت الارتفاع خلال الفترة المتبقية (2015- 2020) بسبب ازمة تخمة المعروض في النصف الثاني من عام 2014 وازمة جائحة كورونا في العام 2020 فسجلت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي (16.4 %) في العام 2015 ثم ارتفعت بنسب متباينة وصولاً الى (53.1 %) في العام 2020 .

مما سبق ذكره يمكن ملاحظة ان قاعدة الدين العام سجلت نسب متباينة وفق الحدود الآمنة ( اقل من 60 %) خلال فترة الدراسة (2003- 2020) فكانت النسبة مرتفعة من بداية المدة ثم انخفضت بشكل ملحوظ بدءاً من العام 2007 اذ سجلت نسبة (15.9 %) بعد ان كانت (26.5 %) في العام 2006 الى ان وصلت الى (8.9 %) في العام 2014 حيث قامت الحكومة بتسديد الديون السابقة بالاستعانة بصندوق ضبط الايرادات ، وبعد العام 2014 ونتيجة لانخفاض أسعار النفط وظهور ازمته 2014 و 2020 مع انخفاض حجم الايرادات بالمقارنة مع حجم النفقات ارتفعت نسبة قاعدة الدين العام من (16.4 %) في العام 2015 وصولاً الى (53.1 %) في العام 2020 ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل (7).

الشكل (7) نسبة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي



المصدر : من عمل الباحث بالاستناد الى جدول (13)

## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

أما بالنسبة للقاعدة الذهبية (نسبة عجز الموازنة الى النفقات الاستثمارية) فشهدت المدة (2003-2008) فوائض مالية وسجلت القاعدة الذهبية نسباً موجبة تراوحت بين (40.4- 127.7 %) والتي تمثل ما يخصص للإنفاق الاستثماري من الفائض المتحقق فسجلت القاعدة في عامي 2005 و 2006 نسبة (127.7%) و (116.9%) على التوالي نتيجة ارتفاع الفائض في الموازنة العامة وتسجيلها أعلى حجم خلال مدة الدراسة وبمقدار (1030.60) و (1186.80) مليار دينار وعلى التوالي ككما مبين في الجدول (11) مع الاخذ بنظر الاعتبار ما مخصص لحجم الانفاق الاستثماري من مجموع الانفاق العام والذي ارتفع تدريجياً مع تطبيق برامج انعاش ودعم النمو الاقتصادي وبالعكس بالنسبة للنسب المنخفضة التي جاءت نتيجة انخفاض الفوائض المالية للاعوام 2003 و 2004 و 2007 و 2008 .

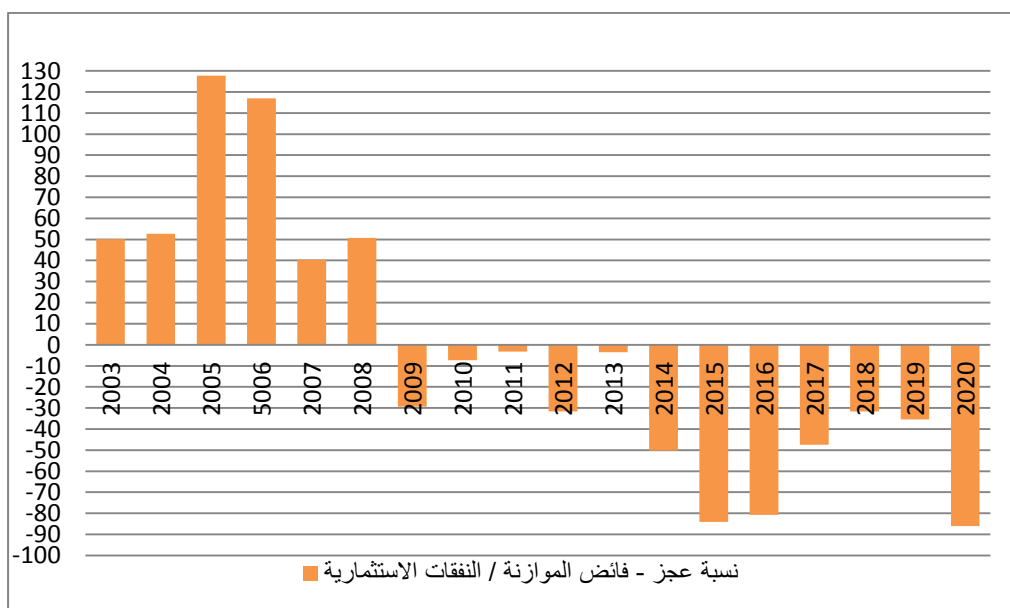
أما المدة (2009 – 2020) فشهدت عجزاً مالياً في الموازنة وكانت نسب عجز الموازنة / النفقات الاستثمارية سالبة وبمستويات مختلفة تبعاً لحجم العجز والنفقات الاستثمارية فسجل العام 2009 نسبة (-29.3%) في القاعدة الذهبية ثم اخذت هذه النسبة بالانخفاض مع انخفاض العجز الى ان وصل العجز في العام 2011 الى أقل حجم خلال المدة مسجلاً (-63.50) مليار دينار وكما مبين في الجدول (11) لذلك وصلت نسبة عجز الموازنة / النفقات الاستثمارية الى أقل نسبة (-3.2%) والتي تمثل ما مخصص للإنفاق الاستثماري من الاقتراض نتيجة العجز وتعتبر نسبة قليلة وتم توجيه الاقتراض وبنسبة كبيرة الى الانفاق الجاري، ثم اخذت النسب بالارتفاع بعد هذا العام وبمستويات مختلفة الى ان وصلت النسبة المخصصة للإنفاق الاستثماري من الاقتراض في العام 2015 الى (-84.0%) نتيجة الأزمة المالية التي أدت الى انخفاض الإيرادات العامة وارتفاع العجز في الموازنة أما الباقي فتم تمويله من الإيرادات العادية ما يعني انخفاض ما تم تخصيصه للإنفاق الاستثماري مقارنة بما يخصص للإنفاق الجاري، بعدها وخلال الأعوام اللاحقة اخذت النسب منحى منخفض بالمقارنة مع العام 2015 ثم قفزت بشكل كبير في العام 2020 الى أعلى نسبة خلال فترة الدراسة فبلغت (86.1 - %) نتيجة ارتفاع النفقات العامة وتوجيه النسبة الكبرى من النفقات للإنفاق الجاري وبنسبة (65.00%) لمواجهة جائحة كورونا وانخفاض ما مخصص للإنفاق الاستثماري نسبة (35.00%) كما مبين في الجدول (10) ( لذا فان ارتفاع قيمة عجز الموازنة (البسط في معادلة عجز الموازنة / النفقات الاستثمارية) مع انخفاض قيمة النفقات الاستثمارية (المقام في المعادلة) أدت الى ارتفاع نسبة القاعدة الذهبية (نسبة ما مخصص للإنفاق الاستثماري من الاقتراض) وبلغها (86.1 -%) والباقي تم تمويله من الإيرادات

## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

العادية ، مع ملاحظة ان نسب القاعدة الذهبية وخلال فترة الدراسة لم تشهد الارتفاع عن نسبة 100 % بالنسبة للعجز أي أن الاقتراض كان موزعاً بين الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري ولم يخصص للإنفاق الجاري فقط .

من خلال ما مبين اعلاه يمكن ملاحظة ان القاعدة الذهبية سجلت نسباً موجبة من بداية المدة في العام 2003 ولغاية 2008 بسبب تحقيق الفوائض المالية في الموازنة العامة ، ومع بداية ازمة عام 2009 وظهور العجز سجلت القاعدة نسب سالبة وبحدود القاعدة وتراوحت بين (3.2- % - 86.1- % ) وكما مبين بالشكل (8) ويمكن ملاحظة ان الجزائر كاققتصاد ريعي نفطي لم يخصص القدر المطلوب للإنفاق الاستثماري على الرغم من تبني مجموعة من البرامج التنموية لدعم الاستثمار وكان الاعتماد على مورد واحد ناضب إيراداته غير مستقرة وعدم تنويع موارد الاقتصاد.

الشكل(8) نسبة عجز- فائض الموازنة الى النفقات الاستثمارية



المصدر : من عمل الباحث بالاستناد الى جدول (13)

## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

من خلال ما ذكر في المبحثين السابقين نلاحظ ان الاقتصاد كان ربيعياً للعراق والجزائر إذ ان القطاع النفطي (المورد الريعي) يشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي وان تقلب هذا الاخير يعتمد بشكل اساسي على تقلب أسعار النفط وتكون علاقتهما طردية ما يؤكد رعية الاقتصاد حيث عندما بلغ سعر برميل النفط (28.1) دولار كان الناتج المحلي الجمالي في العراق عند أقل مستوى مسجلاً (29585.8) مليار دينار وعند ارتفاع السعر الى (103) دولار في العام 2013 وصل الناتج المحلي الى أعلى مستوى إذ بلغ (273587.5) مليار دينار .

ويمكن بيان القواعد المالية رياضياً ولناخذ احدي الدولتين مثلاً العراق وينطبق نفس الحال على الدولة الاخرى باعتبار الدولتين تشتركان بالرعية ، كما تم ذكره ان العراق لم يحقق ضبط مالي في اي من القواعد طوال مدة الدراسة وفق النسب الآمنة المقررة في معاهدة ماستريخت وذلك لاعتماد اقتصاده على مصدر وحيد ايراداته متقلبة مع سيطرة القطاع النفطي على بقية القطاعات الاقتصادية .

بالنسبة لقاعدة النفقات العامة فإن التجاوز جاء نتيجة ما تمتاز به الاقتصادات الرعية ومنها العراق من زيادة الانفاق من الموارد الرعية وبمستوى يفوق قيمة الناتج المحلي وهيمنة هذه الموارد على اتجاه الانفاق العام في هذه الاقتصادات مع ضعف بقية الموارد كالضرائب والرسوم مما أدى الى خلق سياسة انفاقية مسايرة لتقلبات أسعار النفط ، فمع تدفق الايرادات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط يرتفع ويتسع الانفاق العام وبالعكس في حالة هبوط أسعار النفط والاييرادات النفطية لذا ومن أجل المحافظة على استقرار الاقتصاد لابد للحكومات من تفكيك العلاقة بين الانفاق وسعر النفط وتكثيف الجهد من أجل ضبط الانفاق وتنويع حصيلة الايرادات الاخرى غير النفطية ، ويمكن بيان ذلك رياضياً من خلال معادلة احتساب قاعدة النفقات العامة وكالتالي :

$$\text{قاعدة النفقات العامة} = \frac{\text{الايرادات العامة}}{\text{النفقات العامة}} * 100 \dots\dots\dots (1)$$

ومن أجل معالجة هذه القاعدة وتقليص هيمنة الايرادات النفطية على الاقتصاد وتقليل الاعتماد عليه في تمويل الموازنة والنهوض بالاقتصاد على الحكومة اتباع سياسات تعتمد على تنويع الموارد المالية وزيادة حصيلة الايرادات (البسط في المعادلة (1) ) أو أن تقوم بضبط النفقات العامة ( المقام في المعادلة (1) ) وبحدود الايرادات العامة من اجل الحفاظ على استقرار هذه القاعدة وعدم تخطيها الحد الامن .

## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

مثلاً في العام 2013 سجلت هذه القاعدة نسبة (95.50 %) عندما تخطت النفقات العامة حجم الإيرادات العامة :

$$100 * \frac{113767.40}{119128} = \text{قاعدة النفقات العامة لعام 2013}$$

$$= 95.50 \% \text{ ( والتي تساوي اقل من 100 ما يعني ان}$$

حجم الانفاق يفوق حجم الإيرادات العامة وحدث العجز )

فلو عمدت الحكومة على :-

- تنويع وزيادة حجم الإيرادات (التمثل بالبسط في المعادلة اعلاه والتي تكون علاقته طردية مع القاعدة ) لأدت الى زيادة نسبة القاعدة فمثلاً عند زيادة الإيرادات العامة الى (120500) مليار لارتفعت النسبة الى ( 101.15 % ) :

$$100 * \frac{120500}{119128} = \text{قاعدة النفقات العامة لعام 2013}$$

$$= 101.15 \% \text{ ( والتي تساوي اكبر من 100 ما يعني ان}$$

حجم الانفاق اقل من حجم الإيرادات العامة وحدث الفائض )

- أو أن تقوم الحكومة باتباع سياسة ضبط وتقليص الانفاق في حدود أو أقل من الإيرادات العامة (التمثل بالمقام في المعادلة اعلاه والتي تكون علاقته عكسية مع القاعدة ) وبالتالي ارتفاع نسبة القاعدة مثلاً عند ضبط الانفاق بحدود (112500) مليار لارتفعت النسبة الى ( 101.13 % ) :

$$100 * \frac{113767.40}{112500} = \text{قاعدة النفقات العامة لعام 2013}$$

$$= 101.13 \% \text{ ( والتي تساوي اكبر من 100 ما يعني ان}$$

حجم الانفاق اقل حجم الإيرادات العامة وحدث الفائض )

لذا فإن عدم اتباع او تجاهل الحكومة لسياسة الانضباط المالي واعتماد الموازنة العامة لهذه الاقتصادات وبشقيها الانفاقي والإيرادي على عوائد القطاع النفطي يجعل من إيرادات هذا القطاع يمارس تأثيراً

## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

قوياً ومباشراً على حجم واستقرار الموازنة مسببةً الفائض أو العجز حسب ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية .

وبخصوص قاعدة عجز الموازنة التي يمكن التعبير عنها رياضياً بالاتي :

$$\text{قاعدة عجز الموازنة} = \frac{\text{عجز الموازنة}}{GDP} * 100 \dots\dots\dots (2)$$

يمكن للحكومة اتباع نفس السياسة السابقة في هذه القاعدة وتستطيع المعالجة في حالة العجز من خلال تقليل نسبة عجز الموازنة/GDP في المعادلة اعلاه وبشقي الموازنة (الايرادات او النفقات ) عن طريق ضبط الانفاق أو عن طريق تنويع وزيادة الموارد المالية وبكلتا الحالتين يتحول العجز الى فائض أو تقليل نسبة العجز على اقل تقدير وتنخفض نسبة هذه القاعدة الى الحد الآمن (اقل من 3%) ، بمعنى إنه كلما اتخذت الحكومة سياسات لتقليل نسبة عجز الموازنة تقل النسبة المئوية لقاعدة العجز (العلاقة طردية) ويمكن توضيح ذلك رياضياً فبعد ان كان العجز في العام 2014 بمقدار (-8086.88) مليار دينار انخفض في العام 2015 الى (-3927.20) مليار دينار بسبب اتخاذ الحكومة سياسة ضبط الانفاق وتقليصه نتيجة انخفاض أسعار النفط والايرادات العامة وبذلك انخفض العجز بحدود النسبة الآمنة الى (-2.02) % بعد ما كان متخطياً للنسبة المثلى في العام 2014 مسجلاً (-3.04) % كما مبين ادناه :

$$\text{قاعدة عجز الموازنة لعام 2014} = \frac{-8086.88}{266420.4} * 100$$

$$= -3.04\% \text{ ( اكبر من النسبة الآمنة 3\% )}$$

أما في العام 2015 ومع تقليص الانفاق العام الى (70397.5) مليار دينار بعد ان كان بمقدار (113473.5) مليار في العام 2014 وانخفاض العجز انخفضت النسبة في قاعدة العجز على الرغم من انخفاض الناتج المحلي الاجمالي(المقام في المعادلة) الذي يعمل على زيادة النسبة لكن النسبة ظلت منخفضة :

$$\text{قاعدة عجز الموازنة لعام 2015} = \frac{-3927.20}{194681} * 100$$

$$= -2.02\% \text{ ( اقل من النسبة الآمنة 3\% )}$$

## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

أما بالنسبة لقاعدة الدين العام فمع تطور دور الدولة وزيادة تدخلها في النشاطات الاقتصادية وارتفاع نفقاتها مع عدم كفاية الإيرادات العادية لتغطية هذه النفقات المتزايدة واصلت السياسة المالية للحكومة اللجوء إلى الاقتراض من أجل تلبية الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة وبالتالي ارتفاع حجم الديون العامة وعند حساب هذه القاعدة رياضياً :

$$\text{قاعدة الدين العام} = \frac{\text{اجمال الدين}}{\text{GDP}} * 100 \dots\dots\dots (3)$$

نلاحظ أن علاقة اجمالي الدين (البسط في المعادلة اعلاه) بقاعدة الدين العام هي علاقة طردية وان النسبة في القاعدة تنخفض مع انخفاض نسبة الدين العام/ GDP وهذا الأخير ينخفض عند اتباع سياسات مالية منضبطة كما تم ذكرها في القاعدتين السابقتين وصولاً إلى النسبة الآمنة (أقل من 60% ) فضلاً عن أنه يمكن للحكومة الاستفادة من السنوات التي حققت فيها الموازنة فوائض مالية وانشاء صندوق لتجميع هذه الفوائض لتمويل العجز أو المشاركة في تمويل الموازنة في سنوات العجز وتقليل الاعتماد على القروض وهذا ما قامت به دولة الجزائر عند انشاءها صندوقاً لضبط الإيرادات في العام 2000 مع امكانية استثمار أموال هذا الصندوق في انشاء مشاريع تعمل على زيادة النمو الاقتصادي والاستفادة من حصيلته هذه المشاريع في سداد الديون وتمويل الانفاق مستقبلاً وتعويض الأثر الانكماشى في الاقتصاد في الاوقات التي لجأت فيها الحكومة للدين.

يمكن للحكومة ان تلجأ للدين من أجل تمويل الانفاق الاستثماري فقط وهذا ما تنص عليه القاعدة الذهبية ووفق المعادلة الآتية :

$$\text{القاعدة الذهبية} = \frac{\text{عجز الموازنة}}{\text{الانفاق الاستثماري}} * 100 \dots\dots\dots (4)$$

والتي تمثل نسبة ما مخصص للانفاق الاستثماري من القروض مثلاً سجلت هذه القاعدة في العام 2009 نسبة (79.82-%) وكما مبين :

$$\text{القاعدة الذهبية لعام 2009} = \frac{-10448.65}{13091} * 100$$

$$= -79.82 \%$$

تمثل هذه النسبة ما تم تخصيصه للانفاق الاستثماري من القرض أما النسبة المتبقية والتي تبلغ (20.18%) فتم تمويلها عن طريق الإيرادات العادية قبل اللجوء إلى القروض ، وفي العام 2010

## الفصل الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وقواعد الانضباط المالي في العراق والجزائر

انخفضت النسبة في هذه القاعدة الى (70.07- %) اي ان النسبة المخصصة للإنفاق الاستثماري من الإيرادات العادية كانت (29.93 %) وهي نسبة متدنية ايضاً إذا ما قورنت بما يتم تخصيصه للإنفاق الجاري بسبب قلة مرونة هذا الإنفاق تجاه العجز ومع كل زيادة في عجز الموازنة فإن النسبة المخصصة للإنفاق الاستثماري من القرض ترتفع أيضاً ( علاقة طردية حسب معادلة القاعدة ) كنتيجة لانخفاض ما مخصص للإنفاق الاستثماري من الإيرادات العادية المتوفرة قبل اللجوء للقرض فيتم تعويض الباقي بالاقتراض، عليه فإن القاعدة الذهبية تحث على توجيه الديون نحو الإنفاق الاستثماري والذي يمثل نشاط الحكومة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطور البنى التحتية بما يحقق الرفاهية وزيادة دخل الفرد وتأمين مستوى معاشي أفضل وبما يحقق زيادة في الأصول الرأسمالية ( كالأبنية والمعدات والآلات وغيرها ) وبالتالي مقدره الاقتصاد على زيادة الانتاج والنتاج القومي ، أما في حالة ترسيخ نمو الاقتصاد الريعي فان ذلك يعمل على تحكم أسعار النفط بالنشاط الاقتصادي وتراجع الانتاج الصناعي والزراعي ويولد شريحة اجتماعية ذات ثقافة وذهنية بعيدة عن الانتاج والابداع .



## الفصل الثالث:-

قياس وتحليل أثر تقلبات أسعار النفط

على الإنضباط المالي لدول العينة

## تمهيد

لتحقيق الانضباط المالي لابد للحكومة من اتخاذ سياسات واجراءات للتوافق بين حجم الانفاق والايرادات تجنباً لحالات العجز في الموازنة واللجوء الى الاقتراض وزيادة الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وفي هذا الفصل سيتم قياس اثر تقلبات أسعار النفط على قواعد الانضباط المالي (قاعدة الايرادات ، قاعدة النفقات ، قاعدة عجز الموازنة، قاعدة الدين العام ، القاعدة الذهبية ) عن طريق استخدام منهجية الابطاء الموزع (ARDL) والوصول الى بعض النتائج والعلاقة بينهما فتم تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث :-

المبحث الأول/ التأطير النظري لبعض الأساليب القياسية المعتمدة في التحليل القياسي

المبحث الثاني/ قياس وتحليل أثر تقلبات أسعار النفط على الانضباط المالي في الجزائر

المبحث الثالث/ قياس وتحليل أثر تقلبات أسعار النفط على الانضباط المالي في العراق

### المبحث الاول/ التأطير النظري لبعض الاساليب القياسية المعتمدة في التحليل القياسي

يعمل التحليل القياسي على تزويد الباحثين بمعلومات مفيدة عن السياسة الاقتصادية عن طريق أدوات وأساليب احصائية وإن أول اجراء يتخذ لقياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية للسلاسل الزمنية طويلة الامد هو تجنب الانحدار الزائف الذي يظهر نتيجة عدم استقرارية هذه السلاسل ثم بعدها يأتي الاجراء الثاني المتمثل بإجراء اختبار التكامل المشترك لهذه المتغيرات بالإضافة لاختبارات أخرى لإيجاد العلاقة بين المتغيرات، لذا سيتم الاعتماد في هذا المبحث على عدد من الاختبارات القياسية وكما مبين ادناه :-

#### المطلب الاول : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

يعد هذا الاختبار أول الاختبارات لأغلب النماذج التي تعتمد السلاسل الزمنية وذلك لإثبات استقرار أو عدم استقرار هذه السلاسل ، ان عدم استقرار السلاسل الزمنية يحدث نتيجة عوامل عديدة اهمها التقلبات الاقتصادية التي يمر بها اقتصاد البلد او تعرض الاقتصاد للصدمات وبخاصة في الاقتصادات الريعية مما يدل على وجود ما يعرف بالانحراف الزائف (spurious regression).<sup>(1)</sup>، يعد اختبار جذر الوحدة من اهم الاختبارات والاكثر شيوعاً لمعرفة مدى استقرارية السلاسل الزمنية من عدمه إذ لا بد من عبور متغيرات هذه السلاسل هذا الاختبار قبل تقدير النموذج وبيان استقرارية هذه المتغيرات (stationary) وإذا تبين عدم استقراريتها فيجب تحويل البيانات باستخدام بيانات أخرى أو عن طريق اخذ الفرق الاول للبيانات الاصلية او استخدام طرق اخرى.

احصائياً تكون السلسلة الزمنية ساكنة عندما يكون الوسط والتباين لهذه السلسلة ثابت عبر الزمن وان قيمة التباين المشترك لفترتين تعتمد على المسافة بين هذه الفترتين وليس على الزمن الحقيقي عند حساب التباين المشترك ، أما السلسلة غير الساكنة فتحدث عندما يكون وسطها وتباينها غير ثابت (غير محدد) ومتكاملة من رتبة  $I(1)$ .<sup>(2)</sup>

(1) وعد شهاب الجبوري ، تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على الاحتياطات الدولية في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الاعمال، جامعة مؤتة ،الاردن، 2021 ،ص31 .

(2) عمار حمد خلف ، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام البرنامج E-VIEWS ، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية ، بغداد، العراق ، ط 1 ، 2015 ،ص74 .

وهناك طرق عدة لحساب اختبار جذر الوحدة منها طريقة الرسم البياني وطريقة معادلة الارتباط الذاتي واختبار ديكي-فولر البسيط (Dickey-Fuller) واختبار ديكي-فولر الموسع ( Augmented Dickey-Fuller) وتعتبر الطريقة الاخيرة (ADF) من اهم الطرق حيث تعد من الاختبارات الرئيسية والمهمة في تشخيص وجود أو عدم وجود جذر الوحدة في بيانات السلاسل الزمنية، ويعتبر (ADF) تعديلاً لاختبار ديكي-فولر العادي (DF) بعد تطويره من قبل ديكي-فولر عام 1981 من أجل التعامل مع الارتباط المحتمل في حد الخطأ وذلك عن طريق اضافة الفروق في الفترات الزمنية المتأخرة، ويتم تحديد طول الفترة الزمنية بواسطة معايير معينة مثل (Akaike Info criterion)، ويتم اختبار فرضية العدم ( $H_0: b=0$ ) أي أن السلسلة الزمنية تحتوي على جذر الوحدة (السلسلة غير ساكنة) واختبار الفرض البديل ( $H_1: b<0$ ) أي ان السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة (السلسلة ساكنة او مستقرة) وذلك من خلال مقارنة احصائية (t) المقدرة للمعلمة (b) مع القيمة الجدولية لها فاذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية عندها نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة (عدم وجود جذر الوحدة) أي أن السلسلة الزمنية تتصف بالاستقرار ، أما في حالة كون قيمة (t) المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية فنقبل فرضية العدم (وجود جذر الوحدة) ما يعني ان السلسلة الزمنية غير مستقرة أو غير ساكنة<sup>(1)</sup>.

وبشكل رئيسي ان النماذج المعتمدة في اختبار جذر الوحدة هي كالآتي<sup>(2)</sup>:

1- نموذج يحتوي على حد ثابت فقط وصيغته :

$$\Delta Y_t = a + (\rho - 1)Y_{t-1} + \sum_{j=1}^m \rho_j \Delta Y_{t-j} + U_t \dots \dots (1)$$

2- نموذج يحتوي على حد ثابت واتجاه زمني وصيغته :

$$\Delta Y_t = a + \beta T + (\rho - 1)Y_{t-1} + \sum_{j=1}^m \rho_j \Delta Y_{t-j} + U_t \dots \dots (2)$$

(1) ايفان جواد كاظم، قياس وتحليل العلاقة بين الكثافة النسبية لرأس المال وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية -العراق حالة دراسية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2021، ص92.

(2) أزهري محمد عبد الله شنته، أثر الدين العام الداخلي في بعض مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 - 2020)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2021، ص94.

3- نموذج لا يحتوي على حد ثابت ولا على اتجاه زمني وصيغته :

$$\Delta Y_t = (\rho - 1)Y_{t-1} + \sum_{j=1}^m \rho_j \Delta Y_{t-j} + U_t \dots \dots (3)$$

حيث (a) الحد الثابت ، (T) الاتجاه الزمني ، (m) فترة الابطاء .

**المطلب الثاني: منهج التكامل المشترك وفق اطار انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء**

### **الموزع (ARDL) Autoregressive distributed lag model**

التكامل المشترك هو التلازم بين سلسلتين (Yt ، Xt) او اكثر من سلسلتين وان تقلب أحدهما يؤدي الى الغاء تقلب الأخرى مما يؤدي الى ثبات نسبة قيمتهما عبر الزمن ما يعني ان السلسلة الزمنية تكون مستقرة في حالة ارتباطها كمجموعة في المدى الطويل وقد لا تكون مستقرة عند دراستها كل على حدة أي أن عدم الاستقرار قصير الاجل يتحول الى حالة التوازن والاستقرار في الأجل الطويل<sup>(1)</sup>.

يعد نموذج (ARDL) من النماذج التي شاع استعمالها في السنوات الأخيرة إذ يمكن ان يتعامل مع المتغيرات المتباطئة زمنياً كمتغيرات مستقلة وتطبق هذا النموذج من قبل بيساران وشين (Pesaran and Shin 1999) وتم تطويره من قبل بيساران واخرون عام 2001، اذ يصلح هذا النموذج للعينات الصغيرة ولا يشترط ان تكون متغيرات النموذج من الرتبة نفسها اذ يمكن التعامل معها اذا كانت من الدرجة صفر I(0) أو إذا كانت من الدرجة واحد I(1) او كليهما على خلاف المناهج السابقة مثل طريقة (1987) E-granger ذات المرحلتين و Durbin Watson و Johansen .

يقدم هذا النموذج طريقة حديثة لاختبار وتحقيق العلاقة التوازنية لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد التي تعرف بطريقة اختبار الحدود ( Bound Testing Approach ) لبيان تحقيق التكامل المشترك بين متغيرات السلاسل الزمنية للاجل الطويل والقصير وفق اطار (UECM)<sup>(2)</sup> وذلك عن طريق

(1)عباس جواد احمد كشمش، تحليل اثر الاقتراض العام في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (2004-2020) ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ، 2022 ،ص116 .

(2)عبد النور إيشوف، رشيد ساطور، أثر إنتاج الطاقات المتجددة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2000 - 2018 ) باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي- الجزائر، المجلد(6)، العدد (2)، 2021، ص17.

المقارنة بين (F-stat) مع القيمة الجدولية المقدمة من قبل (Narayan (2005) فعندما تكون قيمة f المحتسبة اكبر من القيمة العليا الحرجة عندها نرفض فرضية العدم (  $H_0:b=0$  ) ونقبل الفرضية البديلة (  $H_1:b\neq 0$  ) بمعنى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، أما عندما تكون قيمة f المحتسبة اقل من الحد الأدنى فان ذلك يعني عدم وجود علاقة طويلة الأجل، وإذا وقعت القيمة بين الحدود العليا والدنيا فالنتيجة تكون غير حاسمة<sup>(1)</sup>.

ويمكن تلخيص مجموعة من المميزات التي يمتاز بها نموذج (ARDL) ما يجعله مفضلاً على غيره من النماذج منها<sup>(2)</sup>:-

- 1- وفق هذا النموذج فإنه لا يشترط ان تكون فترات السلاسل الزمنية المراد دراستها من نفس الدرجة ( الدرجة الاولى  $I(1)$  ) كما هو الحال في بقية النماذج وإنما يمكن دراسة المتغيرات من نوع  $I(0)$  او  $I(1)$  او كلاهما .
- 2- يمكن في هذا النموذج دراسة العينات الصغيرة واعطاء نتائج جيدة وكفاءة .
- 3- يمكن دمج علاقة المتغيرات القصيرة والطويلة الاجل في معادلة واحدة .
- 4- يحدد هذا النموذج عدد مدد التباطؤ المثلى للمتغيرات المدروسة بواسطة معايير احصائية محددة مثل (AIC) .

أما خطوات تقدير نموذج (ARDL) فيمكن بيانه بالتالي<sup>(3)</sup>:-

- 1- يتم اختبار استقرارية أو سكون متغيرات السلاسل الزمنية وتعيين رتبة تكاملها عن طريق اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) .
- 2- استعمال نموذج الانحدار الذاتي غير المقيد (var) من أجل تحديد فترات الابطاء المثلى عن طريق أقل قيمة مدة ابطاء لمعايير الاكليك (AIC) وشوارز (sc) ومعيار هانن كوان (HQ)

(1) أحمد حسن علوان الشمري، قياس وتحليل مؤشرات الامن الغذائي في ظل الازمات العراق حالة دراسية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ، 2021 ، ص108 .

(2) يعرب يوسف درجال السراي، تأثير التحرير المالي في التنمية المالية تجارب مختارة مع إشارة للعراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ، 2021 ، ص131 .

(3) خضير عباس حسين الوائلي ، استعمال اسلوب ARDL في تقدير اثر سياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق ، اطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ، 2017 ، ص107 .

ويمكن اعتماد حد اعلى لفترات الابطاء وفق بيساران إذا كانت البيانات سنوية وحجم العينة صغير .

- 3- اعتماد اختبار الحدود (Bound Test) لاختبار وجود علاقة طويلة الاجل للتكامل المشترك.
- 4- اختبار استقرارية النموذج عن طريق مجموعة اختبارات منها :-  
أ- اختبار ( Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test ) لبيان خلو النموذج من الارتباط الذاتي .  
ب- اختبار (CUSUM , CUSUM Squares) لاختبار ثبات واستقرارية النموذج.
- 5- تقدير معلمات النموذج قصيرة الاجل (انموذج تصحيح الخطأ) والمعلمات طويلة الاجل وفق الصيغة التالية :-

$$\Delta(Y_t) = c + \lambda Y_{t-1} + \beta X_{t-1} + \sum_{i=1}^n \alpha_1 \Delta(Y_{t-i}) + \sum_{i=0}^m \alpha_2 \Delta(X_{t-i}) + \varepsilon_t \dots (4)$$

حيث ان :

$\Delta$  : الفرق الاول

C : الحد الثابت

n,m : حدود مدد التخلف الزمني العليا للمتغيرات التابعة والمستقلة

$\lambda$  : معلمة تصحيح الخطأ

$\beta$  : معلمات النموذج طويلة الاجل

$\alpha_1, \dots, \alpha_2$  : معلمات الاجل الطويل

I : تمثل الزمن

$\varepsilon_t$  : حد الخطأ العشوائي

### المطلب الثالث: توصيف الدوال باستعمال نموذج (ARDL)

لقياس معاملات العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية بالطرق القياسية لا بد من صياغتها بصورة رياضية حيث تم استخدام البرنامج الاحصائي ( E-views 10 ) وتم تمثيل هذه العلاقات بصورة معادلات واعتماد معدل نمو أسعار النفط كمتغير مستقل وقواعد الانضباط المالي ( الايرادات والنفقات والعجز والدين والذهبية) كمتغيرات تابعة ويمكن توصيف المتغيرات كالتالي :-

- توصيف المتغيرات

Op: تمثل معدل نمو أسعار النفط

Rr: تمثل قاعدة الايرادات العامة

Gr: تمثل قاعدة النفقات العامة

Bdr: تمثل قاعدة عجز/فائض الموازنة

Bur: تمثل قاعدة الدين العام

Gor: تمثل القاعدة الذهبية

ويمكن التعبير عن علاقة المتغيرات التابعة والمستقلة من خلال المعادلات التالية:

1- علاقة معدل نمو أسعار النفط وقاعدة الايرادات

$$Rr = f(OP) \dots\dots(5)$$

$$\Delta rr = c + \lambda rr_{t-1} + \beta_1 op_{t-1} + \sum_{i=1}^n \alpha_1 \Delta rr_{t-i} + \sum_{i=0}^m \alpha_2 \Delta op_{t-i} + \varepsilon_t \dots\dots (5,1)$$

2- علاقة معدل نمو أسعار النفط وقاعدة النفقات

$$Gr = f(OP) \dots\dots(6)$$

$$\Delta gr = c + \lambda gr_{t-1} + \beta_1 op_{t-1} + \sum_{i=1}^n \alpha_1 \Delta gr_{t-i} + \sum_{i=0}^m \alpha_2 \Delta op_{t-i} + \varepsilon_t \dots\dots (6,1)$$

3- علاقة معدل نمو أسعار النفط وقاعدة عجز الموازنة

$$Bdr = f(OP) \dots\dots(7)$$

$$\Delta bdr = c + \lambda bdr_{t-1} + \beta_1 op_{t-1} + \sum_{i=1}^n \alpha_1 \Delta bdr_{t-i} + \sum_{i=0}^m \alpha_2 \Delta op_{t-i} + \varepsilon_t \dots\dots (7,1)$$

4- علاقة معدل نمو أسعار النفط وقاعدة الدين العام

$$Bur = f(OP) \dots\dots(8)$$

$$\Delta bur = c + \lambda bur_{t-1} + \beta_1 op_{t-1} + \sum_{i=1}^n \alpha_1 \Delta bur_{t-i} + \sum_{i=0}^m \alpha_2 \Delta op_{t-i} + \varepsilon_t \dots\dots (8,1)$$



5- علاقة معدل نمو أسعار النفط والقاعدة الذهبية

$$Gor = f(OP) \dots\dots(9)$$

$$\Delta gor = c + \lambda gor_{t-1} + \beta_1 op_{t-1} + \sum_{i=1}^n \alpha_1 \Delta gor_{t-i} + \sum_{i=0}^m \alpha_2 \Delta op_{t-i} + \varepsilon_t \dots\dots(9,1)$$

## المبحث الثاني/ قياس وتحليل اثر تقلبات أسعار النفط على الانضباط المالي

### في الجزائر

يتضمن هذا المبحث النتائج القياسية والاحصائية للاقتصاد الجزائري وبيان أثر تقلبات معدل أسعار النفط على الانضباط المالي من خلال التأثير على قواعد الانضباط خلال مدة الدراسة (2003-2020) عن طريق الاستعانة بالقياس الاقتصادي والذي يوفر سهولة بيان العلاقة بين المتغيرات ، وسنركز على قواعد النفقات والعجز والدين فقط باعتبار القواعد الاخرى (قاعدة الايرادات والقاعدة والذهبية) مرتبطة بهذه القواعد وتأخذ نفس مسار التحليل.

### المطلب الاول: اختبار استقرارية بيانات السلاسل الزمنية لديكي- فولر الموسع (ADF)

لابد من التأكد من استقرار متغيرات السلاسل الزمنية إذ يعد الاستقرار لهذه المتغيرات شرطاً رئيسياً في دراسة السلاسل وان عدم استقرار هذه السلاسل لا تعطي نتائج منطقية ويتضح من بيانات الجدول (14) ان هناك بعض المتغيرات كانت مستقرة عند المستوى (Level) اي انها خالية من جذر الوحدة ولا تحتوي على الانحدار الزائف ومتكاملة من الدرجة I(0) وهذه المتغيرات هي ( OP, GR) عند مستوى معنوية 5% او 1% بوجود قاطع او اتجاه عام او بدون قاطع واتجاه عام للمتغير OP وبدون قاطع واتجاه عام وعند مستوى معنوية 1% بالنسبة للمتغير GR ، اما بخصوص بقية المتغيرات ( BDR, BUR ) فكانت غير مستقرة لذلك تم اجراء اختبار جذر الوحدة بعد أخذ الفروق الأولى (First Difference) للسلسلة الاصلية وجاءت النتيجة استقرار هذه المتغيرات عند مستوى 1% وستكون متكاملة من الدرجة I(1) بوجود قاطع أو اتجاه عام أو بدون قاطع واتجاه عام للمتغير BDR وبوجود قاطع واتجاه عام أو بدون قاطع واتجاه عام للمتغير BUR من ثم يمكن تطبيق نموذج ARDL.

جدول (14) اختبار ديكي- فولر الموسع لجذر الوحدة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)					
Null Hypothesis: the variable has a unit root					
	<u>At Level</u>				
		OP	BDR	BUR	GR
With Constant	t-Statistic	-3.4107	-0.8128	-0.0870	-0.8496
	<b>Prob.</b>	<b>0.0177</b>	<b>0.8019</b>	<b>0.9424</b>	<b>0.7909</b>
		**	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.1495	-3.0650	-1.2271	-2.8842
	<b>Prob.</b>	<b>0.0153</b>	<b>0.1321</b>	<b>0.8863</b>	<b>0.1809</b>
		**	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.2053	-0.6970	1.0003	-2.7968
	<b>Prob.</b>	<b>0.0022</b>	<b>0.4070</b>	<b>0.9124</b>	<b>0.0071</b>
		***	n0	n0	***
<u>At First Difference</u>					
		d(OP)	d(BDR)	d(BUR)	d(GR)
With Constant	t-Statistic	-4.7076	-4.5705	-1.3520	-4.1298
	<b>Prob.</b>	<b>0.0006</b>	<b>0.0009</b>	<b>0.5925</b>	<b>0.0037</b>
		***	***	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.6665	-4.4969	-5.9321	-4.0956
	<b>Prob.</b>	<b>0.0038</b>	<b>0.0058</b>	<b>0.0002</b>	<b>0.0177</b>
		***	***	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.7306	-4.4786	-2.6971	-2.8398
	<b>Prob.</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0001</b>	<b>0.0086</b>	<b>0.0060</b>
		***	***	***	***
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant					

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 10 Eviews.

**المطلب الثاني : تقدير وتحليل نتائج اختبار (ARDL)**

يتم في هذا المطلب تقدير وتحليل العلاقة بين تقلب معدل نمو أسعار النفط وقواعد الانضباط المالى في الجزائر للمدة (2003- 2020) ولبيانات نصف سنوية لصغر حجم العينة باستخدام نموذج (ARDL).

اولاً : نتائج تقدير العلاقة بين معدل نمو أسعار النفط وقاعدة النفقات العامة في الجزائر

**1- نتائج التقدير الاولي لنموذج (ARDL)**

يوضح الجدول (15) تقدير انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) بفترات ابطاء مثلى (2) حيث نلاحظ ان قيمة ( $R^2=0.955638$ ) مما يعني ان المتغير المستقل في النموذج (OP) قد فسر المتغير التابع (GR) بنسبة (95%) وكانت قيمة Adjusted R-squared = 0.949301 ، وسجلت قيمة F المحتسبة (150.7937) وهي اكبر من القيمة الجدولية وفق قيمة Prob. ما يؤكد معنوية النموذج .

**جدول (15) نتائج انموذج ARDL لدالة قاعدة النفقات العامة GR**

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GR(-1)	0.873862	0.054501	16.03390	0.0000
OP	0.489717	0.083331	5.876801	0.0000
OP(-1)	-0.345735	0.121593	-2.843370	0.0082
OP(-2)	0.126411	0.092352	1.368790	0.1819
C	9.091483	5.066577	1.794403	0.0836
R-squared	0.955638	Mean dependent var		98.71818
Adjusted R-squared	0.949301	S.D. dependent var		24.16376
S.E. of regression	5.440825	Akaike info criterion		6.364466
Sum squared resid	828.8722	Schwarz criterion		6.591209
Log likelihood	-100.0137	Hannan-Quinn criter.		6.440758
F-statistic	150.7937	Durbin-Watson stat		1.183511
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

## 2- اختبار الحدود Bounds Test

من بيانات الجدول (16) تظهر نتائج اختبار الحدود ان قيمة F المحتسبة (F-) (statistic= 4.302774) وهي اكبر من قيمة F الجدولية العظمى عند مستوى معنوية 5% وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل اي بمعنى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة .

### جدول (16) اختبار الحدود ( Bounds Test ) للنموذج المقدر لدالة GR

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.302774	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 10 Eviews.

## 3- اختبار المشاكل القياسية للنموذج

يتم التأكد من خلو النماذج من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين:-

### أ- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

يتضح من الجدول (17) ان النموذج المقدر خالٍ من مشكلة الارتباط التسلسلي وبذلك نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي ونرفض الفرضية البديلة لان قيمة F المحتسبة و Chi-Square غير معنوية عند مستوى معنوية 5% .

### جدول (17) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	1.931085	Prob. F(2,25)	0.1660
Obs*R-squared	4.415870	Prob. Chi-Square(2)	0.1099

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 10 Eviews.

### ب- اختبار عدم تجانس التباين

من بيانات الجدول (18) يتضح ان النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين لان المؤشرات الاحصائية غير معنوية أي ان قيمة F المحتسبة و Chi-Square غير معنوية عند مستوى 5% .

جدول (18) نتائج اختبار عدم ثبات التجانس

Heteroskedasticity Test			
F-statistic	1.556646	Prob. F(5,27)	0.2060
Obs*R-squared	7.384207	Prob. Chi-Square(5)	0.1936

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

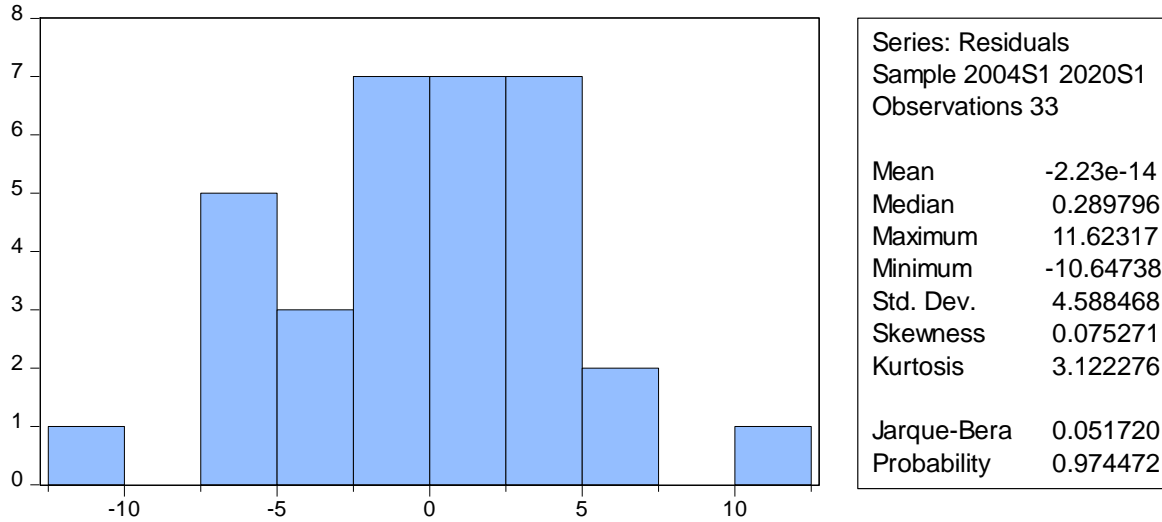
#### 4- اختبار جودة النموذج

للتأكد من جودة النموذج المقدر يتم اجراء بعض الاختبارات منها :

##### أ- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

يوضح الشكل البياني (9) نتائج التوزيع الطبيعي للبواقي حيث نلاحظ ان قيمة Skewness قريبة من الصفر إذ بلغت (0.075271) ، أما قيمة probability فقد سجلت (0.974472) وهي اكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل (9) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



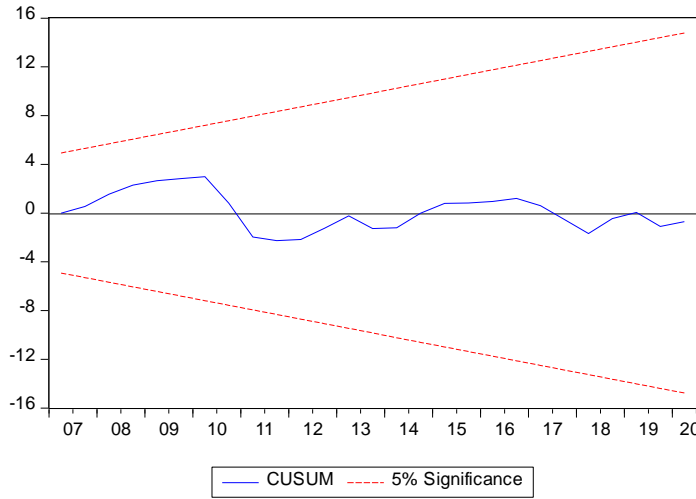
المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

#### ب- اختبار استقرارية النموذج المقدر Stability Test

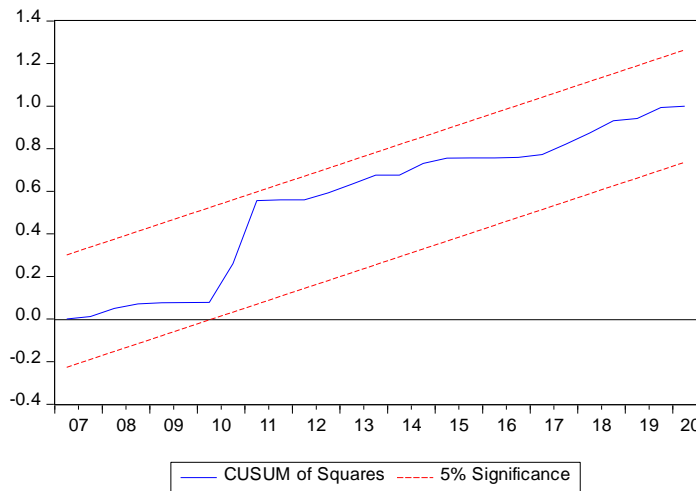
يمكن الاعتماد على اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM واختبار مجموع تراكم مربعات البواقي CUSUM OF Squares لغرض التحقق من الاستقرار الهيكلي للمعلومات المقدرة ويتحقق الاستقرار الهيكلي عندما يكون مسار الشكل البياني داخل الحدود

الدرجة وعند مستوى معنوية 5%، ومن الشكل (10) يمكن النظر الى اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM حيث نلاحظ وقوع الخط البياني ضمن حدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية 5% ما يعني ان المعلمات مستقرة في الاجل القصير ونفس الحال بالنسبة لاختبار مجموع تراكم مربعات البواقي CUSUM OF Squares فمن الشكل (11) يمكن ملاحظة ان مجموع تراكم مربعات البواقي قد وقع داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى 5% مما يعني ان بيانات النموذج مستقرة في الاجل الطويل والقصير ضمن النموذج ARDL عند مستوى معنوية 5% .

الشكل (10) إختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM



الشكل (11) إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM OF Squares



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

5- تقدير معالم (الاجل القصير والاجل الطويل )

بالنظر الى بيانات الجدول (19) يمكن بيان اثر المتغير المستقل (معدل نمو أسعار النفط OP) على المتغير التابع ( قاعدة النفقات GR) في الاجل القصير ومن النتائج نلاحظ وجود علاقة طردية وتأثير معنوي موجب للسنة الحالية بين المتغيرين وهو مطابق للنظرية الاقتصادية فزيادة أسعار النفط بنسبة 1% يؤدي الى زيادة في قاعدة النفقات بنسبة (0.489717)، أما بالنسبة للسنة السابقة فكان تأثيره غير معنوي .

اما بالنسبة لمعلمة تصحيح الخطأ فمن نفس الجدول يتبين ان قيمتها سالبة ومعنوية احصائياً عند مستوى 1% (  $\text{CoIntEq}(-1)^* = -0.126138$  ) مما يعني وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة حيث بلغت سرعة التعديل (0.12) بمعنى أن أي خلل في المتغير التابع سيصحح بنسبة 12% في نفس المدة لبقاء الوضع متوازن على المدى الطويل.

جدول (19) معالم الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OP)	0.489717	0.077248	6.339566	0.0000
D(OP(-1))	-0.126411	0.088007	-1.436384	0.1620
CoIntEq(-1)*	-0.126138	0.033918	-3.718917	0.0009

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

أما معالم الأجل الطويل فإن بيانات الجدول (20) ادناه توضح ان المتغير المستقل (OP) له تأثير معنوي موجب على المتغير التابع (GR) على المدى الطويل وكما مبين في معادلة الاجل الطويل وان زيادة أسعار النفط بنسبة 1% تؤدي الى زيادة في قاعدة النفقات بنسبة (2.1436) مما يبين طبيعة الاقتصاد الجزائري واعتماد السياسة الانفاقية لهذا الاقتصاد على الايرادات النفطية.

جدول (20) معالم الاجل الطويل

Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OP	2.143634	0.705710	3.037559	0.0051
C	72.07585	11.95142	6.030737	0.0000
EC = GR - (2.1436*OP + 72.0758)				

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

ثانياً : نتائج تقدير العلاقة بين معدل نمو أسعار النفط وقاعدة عجز/فائض الموازنة في الجزائر

### 1- نتائج التقدير الاولي لنموذج (ARDL)

من بيانات الجدول (21) تظهر النتائج المستخرجة للاختبار الاولي لنموذج (ARDL) بفترات ابطاء مثلى (2) والتي تبين قيمة القوة التفسيرية للنموذج المقدر ( $R^2=0.967240$ ) وقيمة Adjusted R-squared= 0.961173 أي أن المتغير المستقل في النموذج (OP) قد فسر المتغير التابع (BDR) بنسبة (96%) ، اما قيمة F المحتسبة فقد بلغت (159.4333) وهي اكبر من القيمة الجدولية وفق قيمة Prob. ما يؤكد معنوية النموذج .

### جدول (21) نتائج انموذج ARDL لدالة قاعدة عجز الموازنة BDR

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
BDR(-1)	1.175852	0.171957	6.838039	0.0000
BDR(-2)	-0.306001	0.160205	-1.910061	0.0668
OP	0.193459	0.025150	7.692310	0.0000
OP(-1)	-0.191799	0.045580	-4.207930	0.0003
OP(-2)	0.085984	0.033275	2.584042	0.0155
C	-1.237761	0.430605	-2.874471	0.0078
R-squared	0.967240	Mean dependent var		-1.601515
Adjusted R-squared	0.961173	S.D. dependent var		8.353765
S.E. of regression	1.646076	Akaike info criterion		3.997631
Sum squared resid	73.15826	Schwarz criterion		4.269723
Log likelihood	-59.96091	Hannan-Quinn criter.		4.089182
F-statistic	159.4333	Durbin-Watson stat		1.818029
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

### 2- اختبار الحدود Bounds Test

يمكن ملاحظة نتائج اختبار الحدود من خلال الجدول (22) الذي يظهر وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة لأن قيمة (F-statistics) المحتسبة كانت (3.959250) وهي اكبر من قيمة F الجدولية العظمى عند مستوى معنوية 10% وبذلك نرفض فرضية العدم.



**جدول (22) اختبار الحدود ( Bounds Test ) للنموذج المقدر لدالة BDR**

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	3.959250	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

**3- اختبار المشاكل القياسية للنموذج**

**أ- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test**

استناداً الى بيانات الجدول (23) الذي يبين خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي بسبب عدم معنوية قيمة F المحتسبة و Chi-Square أي أن قيمتهما اكبر من 5% وبذلك نقبل فرضية العدم للنموذج المقدر.

**جدول (23) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.132061	Prob. F(1,26)	0.2971
Obs*R-squared	1.376895	Prob. Chi-Square(1)	0.2406

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

**ب- اختبار عدم تجانس التباين**

من بيانات الجدول (24) المبين ادناه يتبين ان القيمة الاحتمالية لكل من F المحتسبة و Chi-Square غير معنوية عند مستوى 5% وان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين وبذلك نقبل فرضية العدم .

**جدول (24) نتائج اختبار عدم ثبات التجانس**

Heteroskedasticity Test			
F-statistic	0.213504	Prob. F(1,30)	0.6474
Obs*R-squared	0.226128	Prob. Chi-Square(1)	0.6344

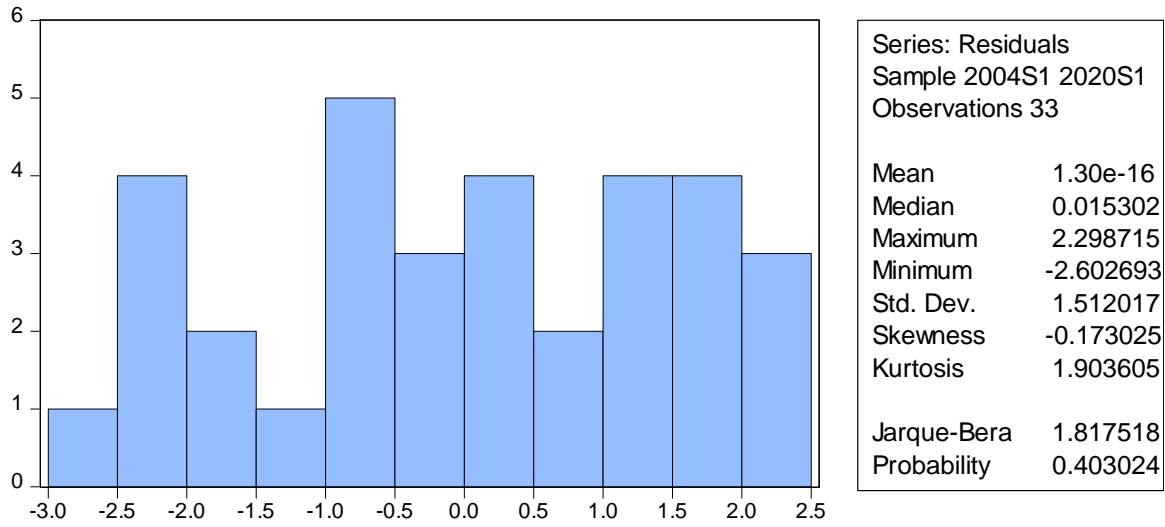
المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

#### 4- اختبار جودة النموذج

##### أ- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

يوضح الشكل البياني (12) ان قيمة Skewness مقاربة للصفر إذ بلغت (0.173025) ، وان قيمة probability سجلت (0.403024) وان هذه النسبة اكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني ان البواقي تتوزع بشكل طبيعي في النموذج .

. الشكل (12) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

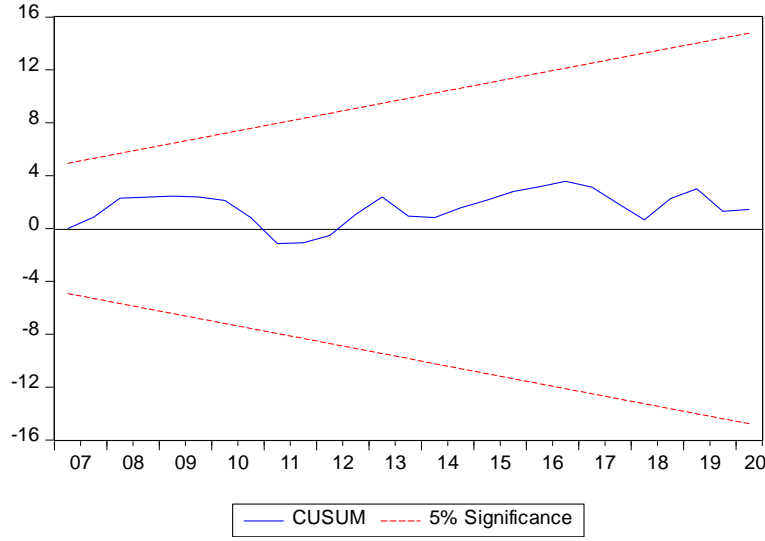


المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

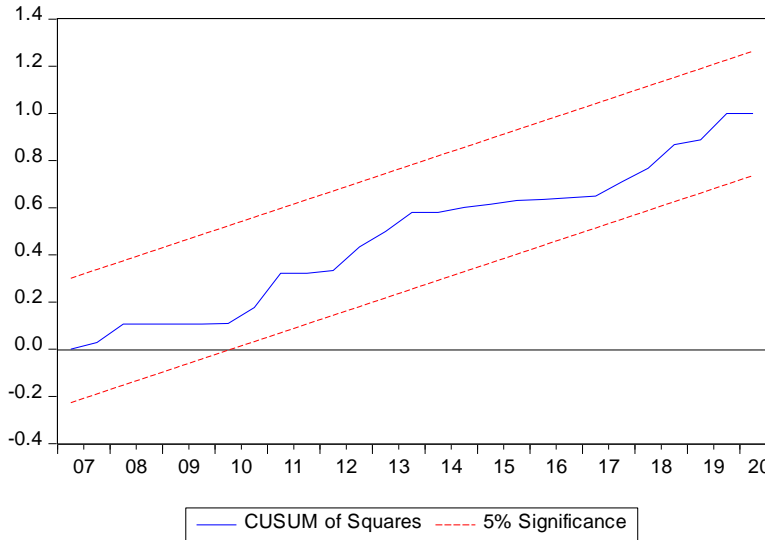
##### ب- اختبار استقرارية النموذج المقدر Stability Test

يوضح اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM الموضح بالشكل (13) وكذلك اختبار مجموع تراكم مربعات البواقي CUSUM OF Squares الموضح بالشكل (14) وقوع الشكل البياني ضمن الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% ما يعني استقرار المعلمات الطويلة والقصيرة الأجل ضمن النموذج ARDL .

الشكل (13) إختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM



الشكل (14) إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM OF Squares



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

### 5- تقدير معالم (الاجل القصير والاجل الطويل)

تظهر نتائج الجدول (25) وجود علاقة طردية وتأثير معنوي موجب للسنة الحالية بين المتغير المستقل (معدل نمو أسعار النفط OP) والمتغير التابع (قاعدة عجز/فائض الموازنة BDR) في الاجل القصير فزيادة أسعار النفط بنسبة 1% يزيد من القاعدة بنسبة (0.193459)، أما تغير أسعار النفط لسنة سابقة فان التأثير غير معنوي حيث يرتبط العجز بأسعار النفط في الاقتصادات الربعية ارتباطاً وثيقاً لاعتماد هذه الاقتصادات على الايرادات النفطية فينخفض ويرتفع العجز مع تقلب أسعار النفط .

ويمكن ملاحظة ان قيمة معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية احصائياً عند مستوى 1% اذ بلغت (  $-0.130149 = \text{cointEq}(-1)^*$  ) مما يؤكد وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة وان تصحيح الخلل في المتغير التابع سيتم بسرعة تعديل (0.13) أي أن التصحيح سيكون بنسبة 13% في نفس المدة للحفاظ على العلاقة التوازنية الطويلة الاجل .

جدول (25) معالم الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BDR(-1))	0.306001	0.148707	2.057737	0.0494
D(OP)	0.193459	0.023098	8.375619	0.0000
D(OP(-1))	-0.085984	0.031760	-2.707358	0.0116
CointEq(-1)*	-0.130149	0.036438	-3.571776	0.0014

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

أما بالنسبة لمعالم الأجل الطويل فكما موضح بالجدول (26) فان التأثير معنوي وموجب للمتغير المستقل (OP) على المتغير التابع (BDR) وعلى المدى الطويل وان ارتفاع أسعار النفط بنسبة 1% يزيد من قاعدة عجز/فائض الموازنة بنسبة (0.6734) كما مبين في معادلة الأجل الطويل.

جدول (26) معالم الاجل الطويل

Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OP	0.673415	0.197714	3.406009	0.0021
C	-9.510329	3.355534	-2.834222	0.0086
EC = BDR - (0.6734*OP - 9.5103 )				

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

ثالثاً : نتائج تقدير العلاقة بين معدل نمو أسعار النفط وقاعدة اجمالي الدين في الجزائر

### 1- نتائج التقدير الاولي لنموذج (ARDL)

تظهر بيانات الجدول (27) نتائج التقدير الأولي لنموذج (ARDL) بفترات ابطاء مثلى (2) والتي تبين ان قيمة ( $R^2=0.934093$ ) والذي يعطي قوة تفسيرية للنموذج أي أن المتغير المستقل في النموذج (OP) قد فسر المتغير التابع (BUR) بنسبة (93%) ، وان قيمة Adjusted R-squared سجلت نسبة (0.929841) ، أما قيمة F المحتسبة فقد بلغت نسبة (219.6811) وتعد اكبر من القيمة الجدولية حسب قيمة probability ما يؤكد معنوية النموذج.

### جدول (27) نتائج انموذج ARDL لدالة قاعدة اجمالي الدين BUR

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
BUR(-1)	0.974824	0.046507	20.96060	0.0000
OP	-0.109616	0.029298	-3.741460	0.0007
C	1.505347	1.216618	1.237321	0.2253
R-squared	0.934093	Mean dependent var		22.76618
Adjusted R-squared	0.929841	S.D. dependent var		13.62571
S.E. of regression	3.609108	Akaike info criterion		5.488896
Sum squared resid	403.7955	Schwarz criterion		5.623575
Log likelihood	-90.31123	Hannan-Quinn criter.		5.534825
F-statistic	219.6811	Durbin-Watson stat		0.858430
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

### 2- اختبار الحدود Bounds Test

تبين بيانات الجدول (28) ان قيمة F المحتسبة بلغت ( $F\text{-statistic}= 5.151869$ ) وأنها اكبر من الحدود الجدولية العليا للقيم الاحصائية عند مستوى معنوية 5% ما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وبذلك يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات.

جدول (28) اختبار الحدود ( Bounds Test ) للنموذج المقدر لدالة BUR

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.151869	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

3- اختبار المشاكل القياسية للنموذج

أ- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

عند النظر الى بيانات الجدول (29) يمكن ملاحظة ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي الذي يفصح عن عدم معنوية قيمة F المحتسبة و Chi-Square حيث يظهر ان قيمتهما اكبر من مستوى 5% لذا سنقبل فرضية العدم لهذا النموذج .

جدول (29) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.577820	Prob. F(1,26)	0.4540
Obs*R-squared	0.717443	Prob. Chi-Square(1)	0.3970

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

ب- اختبار عدم تجانس التباين

من بيانات الجدول (30) يتبين ان النموذج خالٍ من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين لان القيمة الاحتمالية لكل من F المحتسبة و Chi-Square غير معنوية عند مستوى 5% وبذلك نقبل فرضية العدم .

جدول (30) نتائج اختبار عدم ثبات التجانس

Heteroskedasticity Test			
F-statistic	0.062833	Prob. F(1,30)	0.8038
Obs*R-squared	0.066881	Prob. Chi-Square(1)	0.7959

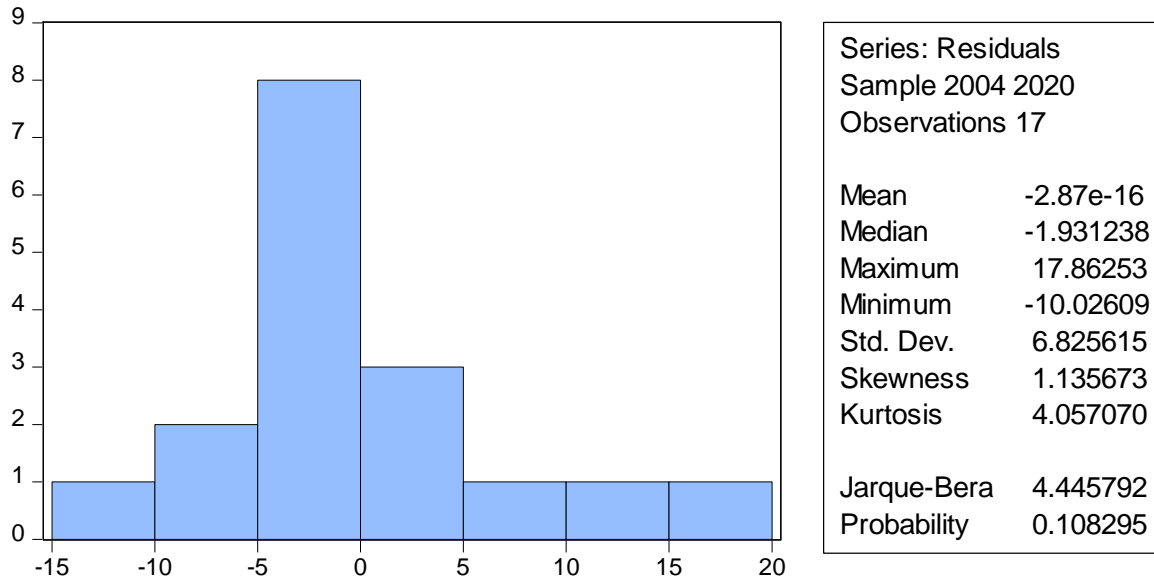
المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

#### 4- اختبار جودة النموذج

##### أ- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

من الشكل البياني (15) نلاحظ ان قيمة probability سجلت (0.108295) وهي اكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني ان البواقي تتوزع بشكل طبيعي في النموذج.

. الشكل (15) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

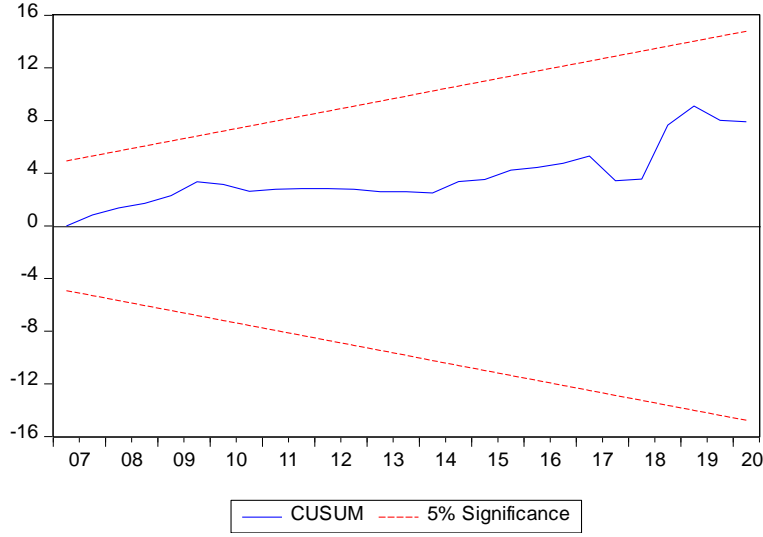


المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

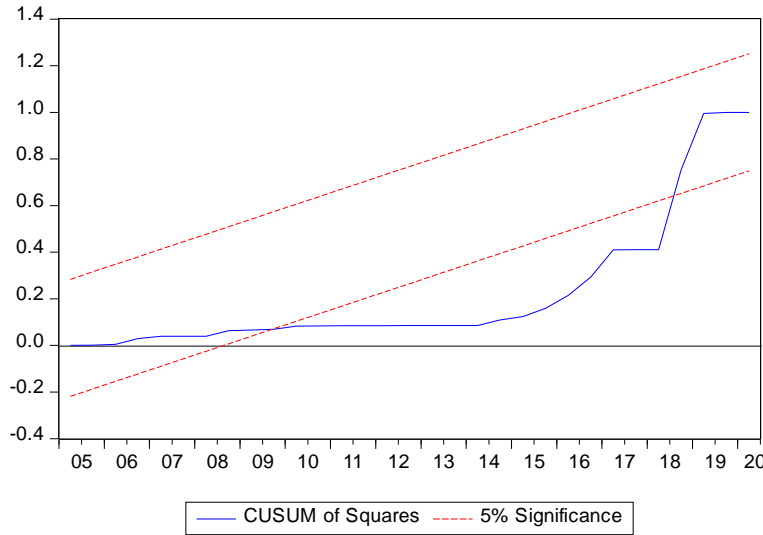
##### ب- اختبار استقرارية النموذج المقدر Stability Test

من الشكل (16) نلاحظ ان الرسم البياني لإحصائية (CUSUM) يقع بين الحدود الحرجة وعند مستوى معنوية 5% مما يعني استقرار المعلمات المقدرة في الاجل القصير لاعتماد السياسة المالية للحكومة في حالة انخفاض أسعار النفط وحدث العجز على صندوق ضبط الموارد للقضاء او للتقليل من نسبة العجز في الموازنة ، في حين ان اختبار (CUSUM OF Squares) الموضح بالشكل (17) يبين ان مسير المجموع التراكمي لمربعات البواقي قد وقع خارج حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% مما يثبت عدم استقرار متغيرات النموذج في الاجل الطويل نتيجة عدة ازمات مر بها الاقتصاد الجزائري بالإضافة الى عدم كفاية موارد صندوق ضبط الإيرادات على المدى الطويل وذلك لصغر حجم هذه الموارد لذلك لجأت الحكومة بشكل اساسي الى الاقتراض لسد العجز مما يعمل على زيادة حجم الدين العام.

الشكل (16) إختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM



الشكل (17) إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM OF Squares



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

##### 5- تقدير معالم (الاجل القصير والاجل الطويل )

من الجدول (31) يمكن ملاحظة وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة من خلال النظر الى قيمة معلمة تصحيح الخطأ إذ سجلت قيمة سالبة وصلت الى  $(\text{CoIntEq}(1)^* = -0.025176)$  وسيتم تصحيح الخلل في المتغير التابع بنسبة (02%) لنفس المدة للبقاء والحفاظ على الوضع التوازني الطويل الاجل .



جدول (31) معالم الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CoIntEq(-1)*	-0.025176	0.006207	-4.056198	0.0003

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

أما معالم الأجل الطويل والذي توضحه بيانات الجدول (32) فان العلاقة بين المتغير المستقل (OP) والمتغير التابع (BUR) هي علاقة عكسية على المدى الطويل وان ارتفاع أسعار النفط بنسبة 1% يعمل على انخفاض قاعدة الدين العام (نسبة الدين الى GDP) بنسبة (4.3540) كما مبين في معادلة الاجل الطويل وهو مطابق للنظرية الاقتصادية مما يوضح الأثر الايجابي لارتفاع أسعار النفط على القاعدة وان ارتفاع هذه الأسعار وزيادة الايرادات النفطية وتحقيق الوفورات المالية يقلل من لجوء الحكومة للديون لسد العجز في الموازنة .

جدول (32) معالم الاجل الطويل

Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OP	-4.353957	8.323191	-0.523112	0.6046
C	59.79226	74.97813	0.797463	0.4312
EC = BUR - (-4.3540*OP + 59.7923 )				

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

المبحث الثالث/ قياس وتحليل اثر تقلبات أسعار النفط على الانضباط المالي في العراق

سيتم التركيز أيضاً في هذا المبحث على قواعد النفقات والعجز والدين لبيان أثر تقلبات معدل نمو أسعار النفط على هذه القواعد في الاقتصاد العراقي .

المطلب الاول : اختبار استقرارية بيانات السلاسل الزمنية لديكي- فولر الموسع (ADF)

ومن بيانات الجدول (33) اشار اختبار لديكي - فولر الموسع الى ان جميع السلاسل الزمنية مستقرة على المستوى عند مستوى معنوية 1% او 5% او 10% وبوجود قاطع او قاطع واتجاه عام او بدون قاطع واتجاه عام ماعدا قاعدة عجز الموازنة (BDR) فاستقرت بوجود قاطع وبدون قاطع واتجاه عام وبالتالي يمكن تطبيق وتقدير نموذج (ARDL) .

جدول (33) اختبار ديكي- فولر الموسع لجذر الوحدة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)					
Null Hypothesis: the variable has a unit root					
	At Level				
		OP	GR	BUR	BDR
With Constant	t-Statistic	-3.7394	-2.8405	-7.6238	-2.6512
	Prob.	0.0079	0.0651	0.0000	0.0961
		***	*	***	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.6734	-3.6958	-8.2628	-0.7790
	Prob.	0.0407	0.0388	0.0000	0.9549
		**	**	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.6538	-1.7024	-3.7056	-3.3580
	Prob.	0.0006	0.0836	0.0005	0.0017
		***	*	***	***

Notes: (\*)Significant at the 10%; (\*\*)Significant at the 5%; (\*\*\*) Significant at the 1% and (no) Not Significant

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

**المطلب الثاني : تقدير وتحليل نتائج اختبار (ARDL)**

يتم في هذا المطلب تقدير وتحليل العلاقة بين تقلب معدل نمو أسعار النفط الخام وقواعد الانضباط المالي في العراق للمدة (2003-2020) لبيانات نصف سنوية باستعمال نموذج (ARDL) .

اولاً : نتائج تقدير العلاقة بين معدل نمو أسعار النفط وقاعدة النفقات العامة في العراق

**1- نتائج التقدير الاولي لنموذج (ARDL)**

تبين نتائج الجدول (34) تقدير انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) بفترات ابطاء مثلى (2) ، اذ نلاحظ ان قيمة ( $R^2=0.871412$ ) مما يعني ان المتغير المستقل في النموذج (OP) قد فسر المتغير التابع (GR) بنسبة (87%) وكانت قيمة Adjusted R- (squared =0.847600) ، وسجلت قيمة F المحتسبة (36.59473) وهي اكبر من القيمة الجدولية وفق قيمة Prob. ما يؤكد معنوية النموذج.

**جدول (34) نتائج انموذج ARDL لدالة قاعدة النفقات العامة GR**

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GR(-1)	1.112082	0.150378	7.395259	0.0000
GR(-2)	-0.463414	0.120121	-3.857900	0.0006
OP	0.395955	0.102714	3.854923	0.0006
OP(-1)	-0.329417	0.139089	-2.368382	0.0253
OP(-2)	0.222087	0.096136	2.310140	0.0288
C	35.83931	8.695982	4.121364	0.0003
R-squared	0.871412	Mean dependent var		108.0624
Adjusted R-squared	0.847600	S.D. dependent var		20.33388
S.E. of regression	7.938031	Akaike info criterion		7.144173
Sum squared resid	1701.333	Schwarz criterion		7.416266
Log likelihood	-111.8789	Hannan-Quinn criter.		7.235724
F-statistic	36.59473	Durbin-Watson stat		1.872308
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

## 2- اختبار الحدود Bounds Test

من خلال بيانات الجدول (35) تظهر نتائج اختبار الحدود ان قيمة F المحتسبة (-F) statistic= 6.416371) اكبر من قيمة F الجدولية العظمى عند كل المستويات وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل أي بمعنى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة .

### جدول (35) اختبار الحدود ( Bounds Test ) للنموذج المقدر لدالة GR

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.416371	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

## 3- اختبار المشاكل القياسية للنموذج

يتم التأكد من خلو النماذج من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين

### أ- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

يتضح من الجدول (36) عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج لان قيمة F المحتسبة و Chi-Square غير معنوية عند مستوى اكبر من 5% وبذلك نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي ونرفض الفرضية البديلة .

### جدول (36) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.345172	Prob. F(2,25)	0.7114
Obs*R-squared	0.886768	Prob. Chi-Square(2)	0.6419

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

ب- اختبار عدم تجانس التباين

من بيانات الجدول (37) يتضح ان النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين لان المؤشرات الاحصائية غير معنوية أي أن قيمة F المحتسبة و Chi-Square غير معنوية عند مستوى 5% .

جدول (37) نتائج اختبار عدم ثبات التجانس

Heteroskedasticity Test			
F-statistic	1.049387	Prob. F(5,27)	0.4096
Obs*R-squared	5.369467	Prob. Chi-Square(5)	0.3725

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

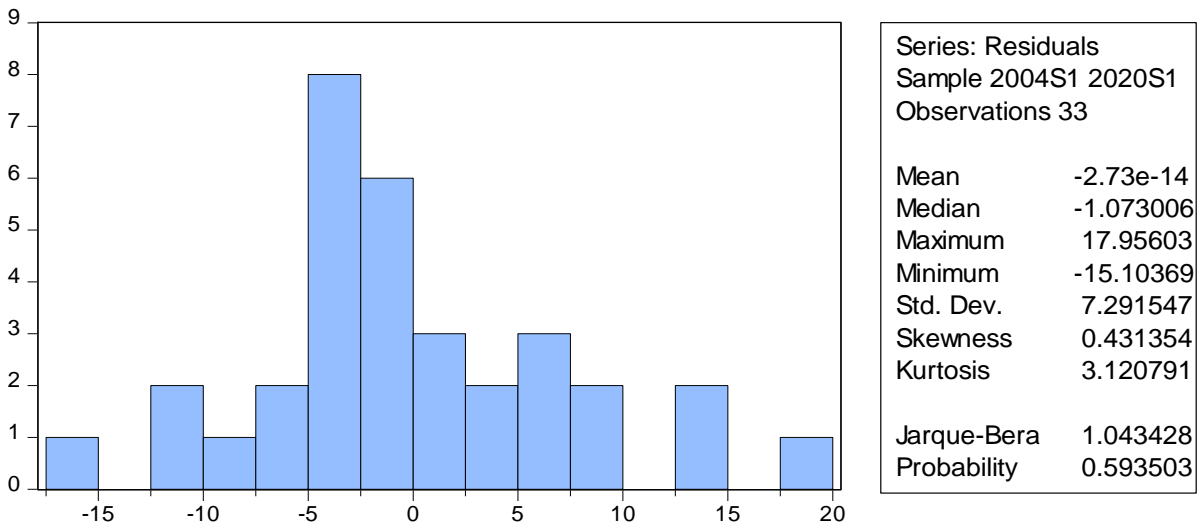
4- اختبار جودة النموذج

للتأكد من جودة النموذج يتم اجراء بعض الاختبارات منها :

أ- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

يوضح الشكل البياني (18) نتائج التوزيع الطبيعي للبواقي حيث نلاحظ ان قيمة Skewness بلغت (0.431354) وتعتبر قريبة من الصفر، أما بالنسبة لقيمة probability فقد سجلت (0.593503) وهي اكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل (18) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

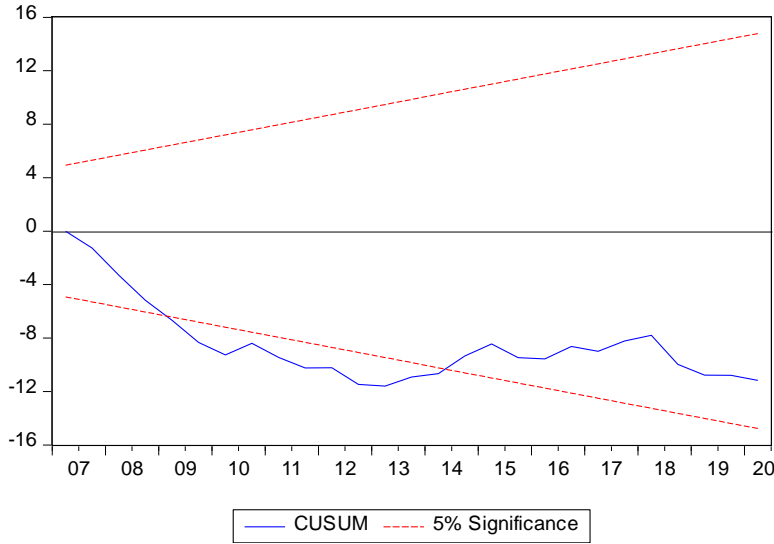


المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

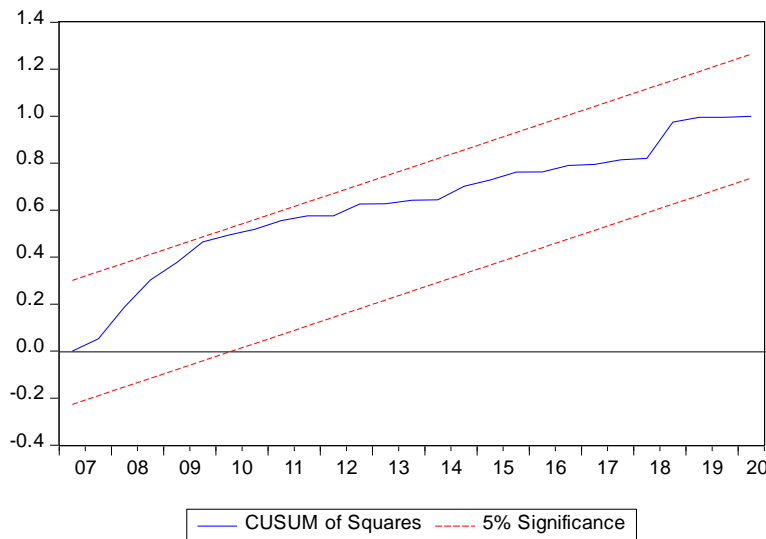
ب- اختبار استقرارية النموذج المقدر Stability Test

ومن الشكل (19) (اختبار المجموع التراكمي للبواقي) يمكن ملاحظة ان الخط البياني قد قطع وتجاوز الحدود الدنيا للخط البياني عند مستوى 5% مما يعني ان بيانات النموذج غير مستقرة في الاجل القصير نتيجة الازمات والتقلبات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد العراقي ، بينما عند الشكل (20) (اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي) نلاحظ وقوع الخط البياني ضمن حدود المنطقة الحرجة ما يعني ان المعلمات مستقرة في الأجل الطويل ضمن النموذج ARDL عند مستوى معنوية 5% .

الشكل (19) إختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM



الشكل (20) إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM OF Squares



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

5- تقدير معالم (الاجل القصير والاجل الطويل )

بالنظر الى بيانات الجدول (38) يمكن ملاحظة وبيان اثر المتغير المستقل (معدل نمو أسعار النفط OP) على المتغير التابع ( قاعدة النفقات GR) في الاجل القصير وبينت النتائج وجود علاقة طردية وتأثير معنوي موجب للسنة الحالية بين المتغيرين وهو مطابق للنظرية الاقتصادية فزيادة أسعار النفط بنسبة 1% يؤدي الى زيادة في قاعدة النفقات بنسبة (0.395955) وذلك لان زيادة أسعار النفط والايرادات النفطية بالنسبة لاقتصاد ريعي نفطي كالعراق يؤدي الى زيادة الايرادات العامة ومع زيادة الايرادات تزداد النفقات لاعتماد الاخيرة وبنسبة كبيرة على هذه الايرادات ، أما تغير أسعار النفط لسنة سابقة فان اثرها غير معنوي. أما بالنسبة لمعلمة تصحيح الخطأ فمن الجدول نفسه يتبين ان قيمتها سالبة ومعنوية احصائياً عند مستوى 1% (  $cointEq(-1)^* = -0.351332$  ) ما يؤكد وجود علاقة على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة والذي يهدف الى تصحيح العلاقة في المدى القصير لكي تبقى العلاقة متوازنة على المدى الطويل حيث بلغت سرعة التعديل (0.35) أي ان أي خلل في المتغير التابع سيصحح بنسبة 35% ضمن نفس المدة للحفاظ على الوضع التوازني طويل الامد .

جدول (38) معالم الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GR(-1))	0.463414	0.102579	4.517614	0.0001
D(OP)	0.395955	0.080021	4.948135	0.0000
D(OP(-1))	-0.222087	0.083806	-2.650011	0.0133
CoIntEq(-1)*	-0.351332	0.077267	-4.546974	0.0001

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

أما معالم الأجل الطويل فكما موضح بالجدول (39) ادناه فان المتغير المستقل (OP) له تأثير معنوي موجب على المتغير التابع (GR) على المدى الطويل وان زيادة أسعار النفط بنسبة 1% تؤدي الى زيادة في قاعدة النفقات (نسبة الايرادات/النفقات) بنسبة (0.8215) كما مبين في معادلة الاجل الطويل في الجدول نفسه ما يبين ويؤكد الطبيعة الريعية والاعتماد الرئيسي لهذه الاقتصادات على موارد القطاع النفطي ومسايرة السياسة الانفاقية لتقلبات أسعار النفط .

جدول (39) معالم الاجل الطويل

Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OP	0.821516	0.262092	3.134457	0.0041
C	102.0098	4.262566	23.93155	0.0000
EC = GR - (0.8215*OP + 102.0098 )				

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

ثانياً : نتائج تقدير العلاقة بين معدل نمو أسعار النفط وقاعدة عجز/فائض الموازنة في العراق

### 1- نتائج التقدير الاولي لنموذج (ARDL)

تظهر بيانات الجدول (40) النتائج المستخرجة للاختبار الأولي لنموذج (ARDL) بفترات ابطاء مثلى (2) والتي تبين ان قيمة ( $R^2=0.882766$ ) أي أن المتغير المستقل في النموذج (OP) قد فسر المتغير التابع (BDR) بنسبة (88%) اما قيمة F المحتسبة فقد بلغت (40.66164) وهي اكبر من القيمة الجدولية وفق قيمة Prob ما يؤكد معنوية النموذج.

جدول (40) نتائج انموذج ARDL لدالة قاعدة عجز الموازنة BDR

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
BDR(-1)	1.164821	0.147688	7.887039	0.0000
BDR(-2)	-0.494509	0.122115	-4.049537	0.0004
OP	0.151920	0.037047	4.100784	0.0003
OP(-1)	-0.133688	0.050931	-2.624905	0.0141
OP(-2)	0.084133	0.035096	2.397229	0.0237
C	0.128717	0.549896	0.234076	0.8167
R-squared	0.882766	Mean dependent var		2.698939
Adjusted R-squared	0.861056	S.D. dependent var		7.730659
S.E. of regression	2.881621	Akaike info criterion		5.117548
Sum squared resid	224.2009	Schwarz criterion		5.389641
Log likelihood	-78.43955	Hannan-Quinn criter.		5.209099
F-statistic	40.66164	Durbin-Watson stat		1.916938
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10



## 2- اختبار الحدود Bounds Test

يمكن ملاحظة نتائج اختبار الحدود من بيانات الجدول (41) الذي يظهر ان قيمة F المحتسبة (F-statistic= 6.030185) اكبر من قيمة F الجدولية العظمى عند مستوى 1% ما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة وبذلك نرفض فرضية العدم .

### جدول (41) اختبار الحدود ( Bounds Test ) للنموذج المقدر لدالة BDR

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.030185	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

## 3- اختبار المشاكل القياسية للنموذج

يتم التأكد من خلو النماذج من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين

### أ- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

استناداً الى بيانات الجدول (42) الذي يبين عدم معنوية قيمة F المحتسبة و Chi-Square اي ان قيمتهما اكبر من 5% وبذلك نقبل فرضية العدم لهذا النموذج المقدر وان هذا النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي .

### جدول (42) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.099261	Prob. F(2,25)	0.9059
Obs*R-squared	0.259984	Prob. Chi-Square(2)	0.8781

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

### ب- اختبار عدم تجانس التباين

من بيانات الجدول (43) المبين ادناه يتبين ان القيمة الاحتمالية لكل من F المحتسبة و Chi-Square غير معنوية عند مستوى 5% وبذلك نقبل فرضية العدم أي ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين .

جدول (43) نتائج اختبار عدم ثبات التجانس

Heteroskedasticity Test			
F-statistic	0.745786	Prob. F(5,27)	0.5962
Obs*R-squared	4.004523	Prob. Chi-Square(5)	0.5488

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

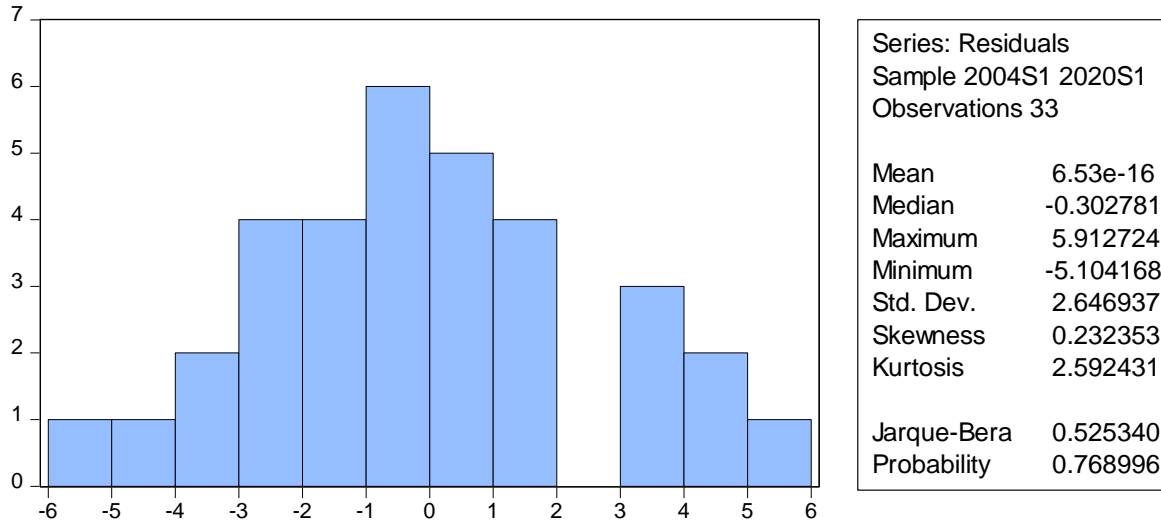
4- اختبار جودة النموذج

لبيان جودة النموذج المقدر يتم اجراء بعض الاختبارات منها :

أ- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

يوضح الشكل البياني (21) ان قيمة Skewness بلغت (0.232353) وتعتبر قريبة من الصفر، أما بالنسبة لقيمة probability فقد سجلت (0.768996) وهي اكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني ان البواقي تتوزع بشكل طبيعي في النموذج .

الشكل (21) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي .



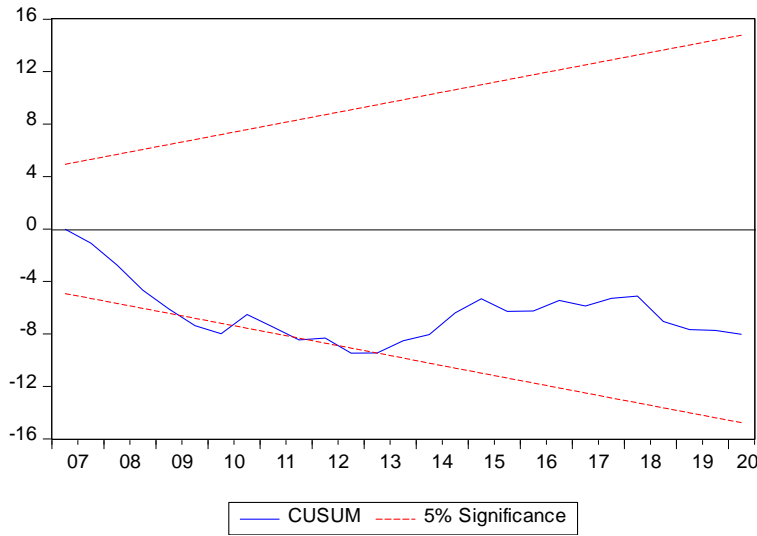
المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

ب- اختبار استقرارية النموذج المقدر Stability Test

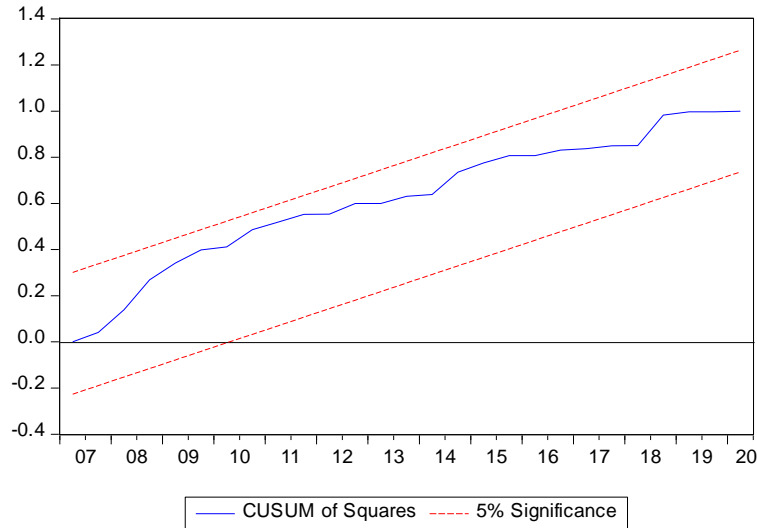
يوضح اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM الموضح بالشكل (22) ان الخط البياني للإحصاء وقع خارج الحدود الدنيا في جزء منه عند مستوى معنوية 5% ما يعني ان البيانات غير مستقرة في الاجل القصير نتيجة الظروف غير الطبيعية التي حلت

بالاقتصاد العراقي مؤثرةً على حجم الايرادات والنفقات وبالتالي حدوث العجز ، أما النسبة لاختبار مجموع تراكم مربعات البواقي CUSUM OF Squares الموضح بالشكل (23) فنلاحظ وقوع الخط البياني ضمن الحدود الحرجة ما يعني استقرار المعلمات الطويلة الأجل ضمن النموذج ARDL .

الشكل (22) إختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM



الشكل (23) إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM OF Squares



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

5- تقدير معالم (الاجل القصير والاجل الطويل )

استناداً الى بيانات الجدول (44) يمكن بيان درجة تأثير المتغير المستقل (OP) على المتغير التابع (BDR) في الأجل القصير وتظهر النتائج وجود علاقة طردية وتأثير معنوي موجب للسنة الحالية بين المتغيرين فزيادة أسعار النفط بنسبة 1% يزيد من قاعدة عجز/فائض الموازنة بنسبة (0.151920) فكما معلوم ان ارتفاع أسعار النفط والايرادات النفطية وبالتالي الايرادات العامة تساعد على خفض العجز في الموازنة ، أما تغير أسعار النفط لسنة سابقة فان اثرها غير معنوي .

أما بالنسبة لمعلمة تصحيح الخطأ فنلاحظ ان قيمتها سالبة ومعنوية احصائياً عند مستوى 1% إذ بلغت (  $-0.329688 = \text{CoIntEq}(-1)^*$  ) مما يعني وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وان الخلل في المتغير التابع سيتم تصحيحه بسرعة تعديل (0.32) في نفس المدة للحفاظ على العلاقة التوازنية الطويلة الاجل.

جدول (44) معالم الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BDR(-1))	0.494509	0.103425	4.781343	0.0001
D(OP)	0.151920	0.028959	5.246081	0.0000
D(OP(-1))	-0.084133	0.031169	-2.699276	0.0118
CoIntEq(-1)*	-0.329688	0.074793	-4.408015	0.0001

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

أما معالم الأجل الطويل فكما موضح بالجدول (45) ادناه فان المتغير المستقل (OP) له تأثير معنوي موجب على المتغير التابع (BDR) على المدى الطويل وان ارتفاع أسعار النفط بنسبة 1% يزيد من قاعدة عجز/فائض الموازنة بنسبة (0.3105) كما مبين في معادلة الأجل الطويل مما يوضح الأثر الايجابي لارتفاع أسعار النفط والذي يعمل على زيادة الموارد المالية مقللاً من حالة العجز وصولاً الى الفائض.

جدول (45) معالم الاجل الطويل

Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OP	0.310493	0.102566	3.027263	0.0054
C	0.390422	1.653253	0.236154	0.8151
EC = BDR - (0.3105*OP + 0.3904 )				

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 10 Eviews.

ثالثاً : نتائج تقدير العلاقة بين معدل نمو أسعار النفط وقاعدة إجمالي الدين في العراق

### 1- نتائج التقدير الاولي لنموذج (ARDL)

تظهر بيانات الجدول (46) نتائج التقدير الاولي لنموذج (ARDL) بفترات ابطاء مثلى (2) والتي تبين ان قيمة ( $R^2=0.915100$ ) والذي يعطي قوة تفسيرية للنموذج أي أن المتغير المستقل في النموذج (OP) قد فسر المتغير التابع (BUR) بنسبة (91%) والنسبة المتبقية (9%) تعود لمتغيرات اخرى غير داخلة بالنموذج ، أما قيمة F المحتسبة فقد بلغت (161.6787) وهي اكبر من القيمة الجدولية وفق قيمة Prob ما يؤكد معنوية النموذج .

جدول (46) نتائج انموذج ARDL لدالة قاعدة إجمالي الدين BUR

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
BUR(-1)	0.543977	0.030880	17.61608	0.0000
OP	-0.013362	0.122166	-0.109378	0.9136
C	22.56439	3.646246	6.188390	0.0000
R-squared	0.915100	Mean dependent var		65.77303
Adjusted R-squared	0.909440	S.D. dependent var		52.31332
S.E. of regression	15.74274	Akaike info criterion		8.437143
Sum squared resid	7435.013	Schwarz criterion		8.573189
Log likelihood	-136.2129	Hannan-Quinn criter.		8.482919
F-statistic	161.6787	Durbin-Watson stat		1.223490
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 10 Eviews.

## 2- اختبار الحدود Bounds Test

يستعمل هذا الاختبار لبيان وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة إذ تبين بيانات الجدول (47) ان قيمة F المحتسبة بلغت (F-statistic= 118.0829) وانها اكبر من الحدود الجدولية العليا للقيم الاحصائية وبجميع المستويات ما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة وبذلك يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

### جدول (47) اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة BUR

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	118.0829	10%	4.04	4.78
k	1	5%	4.94	5.73
		2.5%	5.77	6.68
		1%	6.84	7.84

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

## 3- اختبار المشاكل القياسية للنموذج

### أ- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

يمكن ملاحظة ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي من خلال النظر الى بيانات الجدول (48) الذي يفصح عن عدم معنوية قيمة F المحتسبة و Chi-Square حيث يظهر ان قيمتهما اكبر من مستوى 5% على اساس ذلك نقبل فرضية العدم لهذا النموذج .

### جدول (48) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	2.013083	Prob. F(2,28)	0.1525
Obs*R-squared	4.148591	Prob. Chi-Square(2)	0.1256

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

ب- اختبار عدم تجانس التباين

من بيانات الجدول (49) يتبين ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين حيث ان القيمة الاحتمالية لكل من F المحتسبة و Chi-Square غير معنوية عند مستوى 5% وبذلك نقبل فرضية العدم .

جدول (49) نتائج اختبار عدم ثبات التجانس

Heteroskedasticity Test			
F-statistic	2.006649	Prob. F(1,31)	0.1666
Obs*R-squared	2.006245	Prob. Chi-Square(1)	0.1567

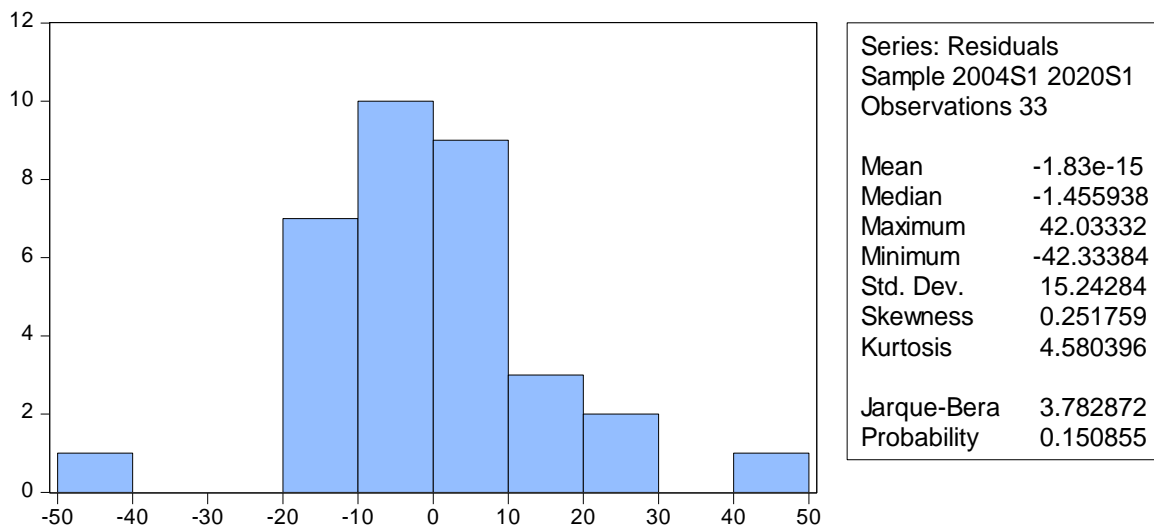
المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

4- اختبار جودة النموذج

أ- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

من خلال الشكل البياني (24) نلاحظ ان قيمة probability سجلت (0.150855) وهي اكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني ان البواقي تتوزع بشكل طبيعي في النموذج كما ان قيمة Skewness بلغت (0.251759) وتعتبر قريبة من الصفر .

الشكل (24) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي .

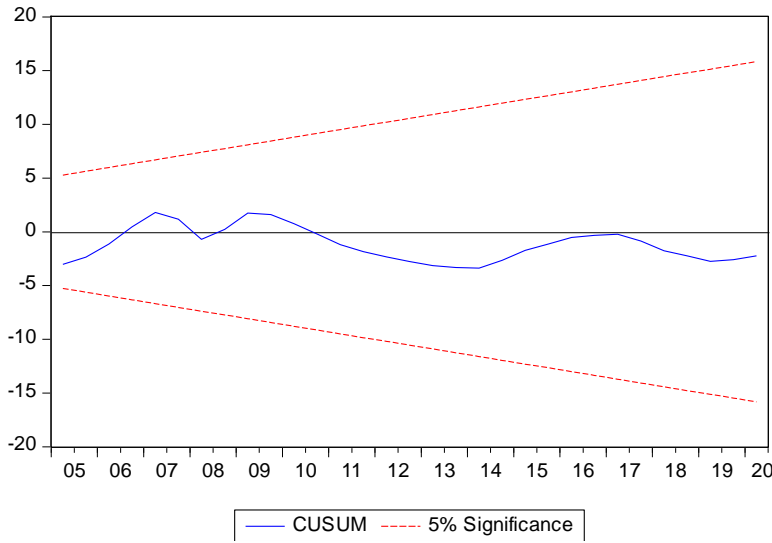


المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

ب- اختبار استقرارية النموذج المقدر Stability Test

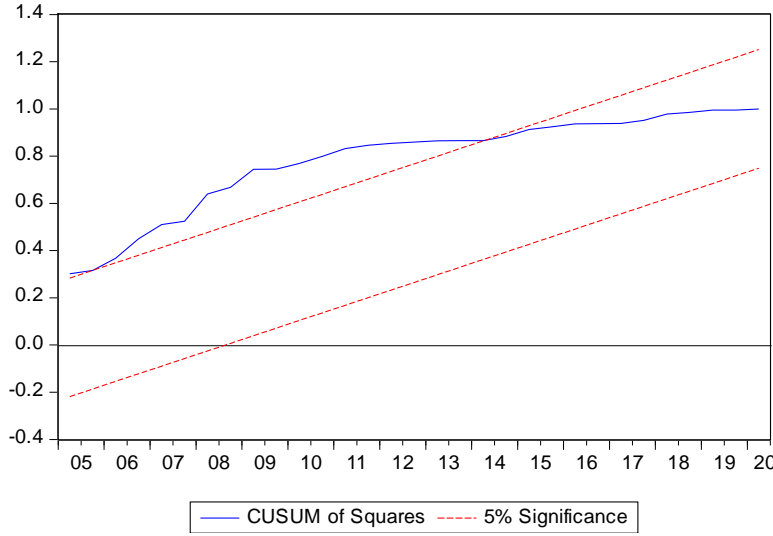
من الشكل (25) نلاحظ ان الرسم البياني لاحصائية ( CUSUM ) يقع بين الحدود الحرجة (الحد الادنى والحد الاعلى ) وعند مستوى معنوية 5% مما يعني انسجام واستقرار المعلمات المقدره ، في حين ان اختبار ( CUSUM OF Squares ) الموضح بالشكل (26) يبين ان المجموع التراكمي لمربعات البواقي قد وقع خارج حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% مما يدل على عدم استقرار متغيرات النموذج في الاجل الطويل نتيجة الازمات والصدمات التي تعرض له الاقتصاد العالمي بشكل عام ومن ضمنها الاقتصاد العراقي كذلك ما تعرض له الاقتصاد العراقي بشكل خاص بسبب الحروب والحصار الاقتصادي وتدايعات الارهاب مما زاد من حاجة الحكومة لزيادة الانفاق مقابل محدودية الايرادات واعتمادها على أسعار النفط التي امتازت بكونها متقلبة لذلك لجأت الحكومة بشكل اساسي الى الاقتراض لسد العجز مما زاد من حجم الدين العام.

الشكل (25) إختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM





الشكل (26) إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM OF Squares



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

#### 5- تقدير معالم (الاجل القصير والاجل الطويل)

من خلال بيانات الجدول (50) يمكن بيان اثر علاقة المتغير المستقل (OP) على المتغير التابع (BUR) اذ يمكن ملاحظة العلاقة العكسية بينهما فمع ارتفاع أسعار النفط بنسبة 1% ينخفض حجم نسبة الدين العام / الناتج المحلي الاجمالي (قاعدة الدين العام) بنسبة (0.013362) وهو مطابق لما جاء في النظرية الاقتصادية حيث ان ارتفاع أسعار النفط والايادات النفطية سيزيد من موارد الدولة المالية وتحقيق الوفرة وبالتالي فان هذا يعمل على تخفيض حجم الدين العام او عدم لجوء الحكومة للدين العام.

اما بخصوص معلمة تصحيح الخطأ فيمكن ملاحظة ان قيمتها سالبة إذ بلغت (  $\text{CointEq}(-1)^* = -0.456023$  ) مما يعني وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة وسيتم تصحيح الخلل في المتغير التابع بنسبة (45%) ضمن نفس الفترة.

#### جدول (50) معالم الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OP)	-0.013362	0.122166	-0.109378	0.9136
CointEq(-1)*	-0.456023	0.030880	-14.767802	0.0000

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

## الفصل الثالث : قياس وتحليل اثر تقلبات اسعار النفط على الانضباط المالى بالدول العينة

أما معالم الاجل الطويل فكما موضح بالجدول (51) ادناه فان العلاقة عكسية بين المتغير المستقل (OP) والمتغير التابع (BUR) على المدى الطويل وان مع ارتفاع أسعار النفط بنسبة 1% ينخفض الدين العام بنسبة (0.0293) كما مبين في معادلة الاجل الطويل مما يوضح الأثر الايجابي لارتفاع أسعار النفط على القاعدة .

### جدول (51) معالم الاجل الطويل

Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OP	-0.029302	0.268311	-0.109208	0.9138
C	49.480789	6.393767	7.738910	0.0000
$EC = BUR - (-0.0293*OP + 49.4808)$				

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10



# الإستنتاجات والتوصيات

## الاستنتاجات

- 1- ان حدوث تقلبات في أسعار النفط انعكست مباشرةً على الايرادات العامة ومن ثم على قواعد الانضباط المالي وبالتالي فان تغيرات أسعار النفط ستخل بالانضباط المالي وهذا مطابق للفرضية.
- 2- يعاني الاقتصاد الريعي (العراق والجزائر) من اختلال في هيكل الايرادات حيث يهيمن الايراد النفطي على بقية الايرادات واعتماد جميع القطاعات على هذا الايراد ما يعكس الطبيعة الربعية لهذه الاقتصادات .
- 3- تعاني هذه الاقتصادات من اختلال في هيكل النفقات حيث تسعى السياسة المالية في حالة انخفاض أسعار النفط الى تخفيض نسبة كبيرة من الجزء المخصص للإنفاق الاستثماري مقارنة بما يخصص للإنفاق الجاري محاولة منها لضبط الانفاق ، أما في حالة ارتفاع أسعار النفط والايادات النفطية فيكون التوجه نحو زيادة نسبة الانفاق الجاري وبنسبة كبيرة مع اهمال او توجيه النسبة القليلة نحو الانفاق الاستثماري ما يعكس الطبيعة الاستهلاكية للاقتصاد الريعي .
- 4- تعتمد هذه الاقتصادات وبشكل كبير على القطاع العام لتسيير الامور الاقتصادية والاجتماعية في جميع القطاعات واهمال دور القطاع الخاص .
- 5- وجود حالة عدم الانضباط المالي وتجاوز للنسب الآمنة في بعض السنوات ولجميع القواعد طوال فترة الدراسة (2003-2020) في الاقتصاد العراقي والجزائري وان كانت بعض السنوات المتفرقة قد سجلت ضبطاً مالياً في القواعد ماعدا قاعدتي الدين العام والذهبية في الاقتصاد الجزائري فقد حققنا ضبطاً مالياً طوال فترة الدراسة ولم تتجاوز النسب الآمنة يرجع ذلك الى ان الاقتصاد الجزائري يعتمد على صندوق ضبط الموارد في حالة العجز وتقليل الحاجة الى الدين وان كان هناك دين فتكون بنسبة اقل مما عليه في الاقتصاد العراقي مما يساهم في تقليل تأثير التقلبات في الأسعار على الاقتصاد وبالتالي تكون أثر الصدمة أقل مما هي عليه في العراق .

- 6- اظهرت نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ان جميع متغيرات الدراسة وللدولتين كانت مستقرة عند المستوى الاصلي ماعدا قاعدتي عجز الموازنة والدين العام للاقتصاد الجزائري استقرت عند الفروق الاولى وتم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع (ARDL) لتحديد العلاقة بين المتغيرات .
- 7- اظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة طردية طويلة وقصيرة الاجل بين أسعار النفط وقاعدة النفقات العامة للعراق والجزائر فزيادة أسعار النفط والايادات النفطية يعني زيادة النفقات لاعتماد الاخيرة بشكل رئيسي للاقتصادات الريعية على ايرادات القطاع النفطي .
- 8- اظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة طردية طويلة وقصيرة الأجل بين أسعار النفط وقاعدة عجز/ فائض الموازنة فزيادة أسعار النفط والايادات النفطية يعني زيادة الموارد المالية والقضاء او تقليل نسبة العجز وصولاً الى الفائض .
- 9- اظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة عكسية طويلة وقصيرة الاجل بين أسعار النفط وقاعدة الدين العام فارتفاع أسعار النفط وتحقيق الوفرة المالية يساعد على تسديد وتخفيض الديون .

## التوصيات

- 1- للقضاء أو تقليل حالة عدم الاستقرار المالي يجب اتباع مزيداً من اجراءات الانضباط المالي في السياسة المالية .
- 2- تفعيل الجهاز الضريبي وتقويته وتطويره لزيادة حصيلته الايرادات الضريبية مع ضبط حدود هذه الايرادات باعتبارها ممولاً رئيسياً للموازنة العامة في حالة انخفاض أسعار النفط والايادات النفطية بحيث لا تزيد عن الحد الذي يؤدي الى ارتفاع العبء الضريبي وبالتالي التأثير سلباً على الاقتصاد وان لا تقل عن الحد الذي لا تستطيع فيه الحكومة من القيام بواجباتها الضرورية .
- 3- زيادة نسبة ما مخصص للإنفاق الاستثماري من مجموع الانفاق العام وخاصة في حالة زيادة الايرادات النفطية عند ارتفاع أسعار النفط ما يساهم في زيادة النمو الاقتصادي .

- 4- اتباع سياسة ضبط مالي (قاعدة النفقات العامة) من خلال نمو مستقر للإنفاق العام بحدود الإيرادات المتوافرة لتجنب حدوث العجز في الموازنة العامة .
- 5- اتباع سياسة ضبط مالي ( قاعدة عجز /فائض الموازنة) وبقاء نسبة العجز من الناتج المحلي الاجمالي بحدود أو أقل من (3%) للمحافظة على استقرار الوضع الاقتصادي.
- 6- اتباع سياسة ضبط مالي ( القاعدة الذهبية) وتخصيص الاقتراض للإنفاق الاستثماري مما يساعد على تعظيم الإيرادات العامة ودفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الامام .
- 7- يمكن للحكومة الاستفادة من الوفورات المالية في السنوات التي ترتفع فيها أسعار النفط وانشاء صندوق سيادي لضبط الإيرادات كما يمكن الاستفادة من موارد هذا الصندوق وانفاقها في القطاعات الاستثمارية الانتاجية مما يساهم في زيادة هذه الموارد وتسديد فوائد واقساط الدين العام .
- 8- المراقبة الجادة للديون والحد من تفاقمها وتجاوزها المستويات الآمنة (60%) من حجم الناتج المحلي الاجمالي وربط هذه الديون بمشاريع استثمارية مولدة لموارد مالية مع عدم استخدامها لاغراض استهلاكية .
- 9- فسح المجال امام القطاع الخاص للمساهمة في نمو الاقتصاد وعدم الاتكال بشكل كامل على القطاع العام .
- 10- تنويع مصادر الإيرادات غير النفطية كالقطاع الزراعي والصناعي وعدم الاعتماد على مصدر وحيد ناضب للحد من تقلبات الإيرادات المالية.



# المصادر والمراجع

## المصادر العربية

- القرآن الكريم

### اولاً :- الكتب

1. ابو الفتوح ، يحيى عبد الغني ، الجوانب الاقتصادية والمالية في الميزانية العامة للدولة ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ، 2014.
2. احمد، وحيد مصطفى، انظمة طاقة الرياح والطاقة الشمسية ، دار الكتب العلمية للنشر، الجزء الاول، القاهرة ، 2009 .
3. اسماعيل ،نواف نايف ،تحديد اسعار النفط الخام العربي الخام في السوق العالمية ، دار الخلود ، بيروت ،لبنان ، 1981.
4. الاعسر،خديجة ، اقتصاديات المالية العامة ،دار الكتب المصرية ، مصر ، 2016.
5. الببلاوي ،حازم ، الدولة الربعية في الوطن العربي ، ندوة الدولة والامة والاندماج في الوطن العربي ، ج 1 مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد الشؤون الدولية ، لبنان - بيروت ، 1989.
6. بدوي ،احمد ابو بكر علي ، مفاهيم تقليدية ومعاصرة في ادارة المالية العامة ، صندوق النقد العربي ، ابوظبي ، 2011 .
7. الجبوري، الوائلي، مهدي سهر، خضير عباس حسين، تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية ، دار الايام ، الاردن ، ط 1 2018.
8. حجر ،عبد الملك اسماعيل ، محاسبة النفط المبادئ ،الاجراءات، دور الدول المضيفة في ظل عقود المشاركة في الانتاج ،الامين للنشر ، صنعاء، ط 1 2014.
9. حداد ،انطوان، صناعة البترول ومشتقاته ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، 1989.
- 10.الخاطر، خالد راشد ، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر ، 2015.
11. ختاوي ،محمد ، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية ، دار النفائس ، لبنان ، ط 1 2010.
12. خلف، عمار حمد ،تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام البرنامج E-views ، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية ، بغداد، العراق ، ط 1 2015.
13. خنسي ، بيوار ، البترول اهميته. تحدياته ومخاطره ، دار ئاراس ، اربيل العراق ، ط 1 2006.



14. الراوي ،علي عبد محمد سعيد ، الموارد المالية النفطية العربية وامكانيات الاستثمار في الوطن العربي ،دار الرشيد ، العراق ، 1980 .
15. السماك ،محمد ازهر سعيد ، اقتصاد النفط والسياسة النفطية اسس وتطبيقات ،مديرية دار الكتب ، العراق ، 1987 .
16. طاهر ،جميل ، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية : الفرص والتحديات، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ،1997.
17. عبد الرضا ، مشاري، نبيل جعفر ، خالد مطر ، مستقبل الدولة الربعية في العراق ،شركة الغدير للطباعة والنشر ، العراق - البصرة ، ط 1 2016.
18. عبد الرضا ،نبيل جعفر ، اقتصاد النفط ،دار احياء التراث العربي ، بيروت ، ط 1 2011.
19. عبد الرضا ، محمد، نبيل جعفر ، مصطفى عبد الله ، المسارات العكسية للنفط العراقي ،شركة الغدير للطباعة والنشر ، العراق ، ط 1 2016.
20. عبد الله ،حسين ،مستقبل النفط العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان بيروت ، 2000.
21. عتيقة ،علي احمد ، الاعتماد المتبادل على جسر النفط المخاطر والفرص ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط 1 1991.
22. عز العرب ،محمد ،الدولة الربعية ،سلسلة مفاهيم الاسس العلمية للمعرفة ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، مصر - القاهرة ،2010.
23. علي ،احمد بريهي ، اقتصاد النفط والاستثمار النفطي في العراق ،بيت الحكمة ، العراق ، ط 1 2011.
24. عمرو ،حافظ شعيلي،اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية ،جامعة الفتح،طرابلس ،2007.
25. فرانسس ،هيرمان ، نفط الخليج بعد الحرب على العراق ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الامارات ، ط 1 2006.
26. القدسي، علي، سليمان، مجدي ،عصر النهضة التحديات الناشئة ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الامارات ، ط 1 2011.
27. القرشي ،حاتم ،اقتصاديات النفط ،مكتب بغداد ، العراق ، بغداد ، ط 1 2020 .

28. الكبيسي، الداوودي، لورنس يحيى صالح، فراس فوزي فاضل، التخطيط الاستراتيجي لاستدامة موارد النفط والغاز الطبيعي في العراق-شركة نفط الوسط-، دار الرشيد ، العراق بغداد، 2020 .
29. محفوظ، ماجن محمد ، الصدمات النفطية- الاسباب- الانعكاسات وسبل العلاج ، مجلة المعيار ، المركز الجامعي تيسيلت، الجزائر ، العدد (8) ، 2017.
30. مشكور ،الحلو،سعود جايد ، عقيل حميد جابر، مبادئ المالية العامة والتشريع المالي في العراق ،العالمية ، المثنى العراق ، ط1 2016.
31. المنيف، ماجد عبد الله ، صناديق الثروة السيادية ودورها في ادارة الفوائض النفطية ، ملتقى الطاقة العربي ، بيروت سبتمبر 2009.
32. ناشد، سوزي عدلي ،اساسيات المالية العامة النفقات العامة-الايرادات العامة-الميزانية العامة ، منشورات الجلبى الحقوقية ، بيروت لبنان ، ط1 2008.
33. الهيتي ،احمد حسن ، اقتصاديات النفط ، دار الكتاب للنشر والطباعة ، الموصل ، 2006.
34. الوصال، كمال امين ، الاقتصاد المصري بين المطرقة والسندان: ازمتا الدين العام والعجز في الموازنة العامة ،دار بن رشد ، القاهرة - مصر ، 2016.
35. الياسري ،احمد جاسم جبار ، النفط ومستقبل التنمية في العراق ،العارف ، بيروت ، لبنان، ط 3 2010.

### ثانياً:- البحوث والدراسات

- 1- اسماعيل ،هذال،ميثم العيبي، احمد حامد جمعة ، تحليل استدامة الدين العام في ظل ريعية الاقتصاد العراقي للمدة(2005-2015) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، المجلد (25)، العدد (113) ، 2019.
- 2- إشوف ،ساطور،عبد النور ،رشيد ، أثر إنتاج الطاقات المتجددة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة ( 2000 - 2018 ) باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ،جامعة الوادي- الجزائر، المجلد(6)، العدد (2) ، 2021.
- 3- آل طعمة ،حيدر حسين ، هبوط أسعار النفط والتعايش مع الصدمة دراسة في نمط الربيع النفطي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الانبار ، المجلد (8) ، العدد (15) ، 2016.

- 4- باهي ،رواينية،موسى ، كمال ، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والادارية ،جامعة قاصدي مرياح ورقلة ، المجلد(3)، العدد (5) ،2016.
- 5- بليث ،مارك ، التقشف تاريخ فكرة خطرة ، ترجمة : عبد الرحمن أياس ، عالم المعرفة سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت ،2016.
- 6- بني لام، علي حسين نوري ، الاستدامة المالية واثرها في النمو الاقتصادي-دراسة حالة العراق للمدة (2004-2016) ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي الثاني ، جامعة جيهان- اربيل،2018.
- 7- الجابري ،الكناني،قصي عبود ، عمار نعيم ، تقدير عوائد ومخاطر تقلبات اسعار النفط في السوق الدولية للمدة (1990-2017) ،مجلة البحوث والدراسات النفطية ،وزارة النفط ، العدد (31) ،2021.
- 8- الجبوري ،حيدر عبد الحسين ، رؤية حول مستوى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في العراق للمدة (2003-2010) ، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية ،جامعة بابل ،كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد(20)، العدد (1) ،2012.
- 9- الجبوري ،عصام محمد عبد الرضا ، الاثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي 2014 - 2016، مجلة جامعة بابل- العلوم الصرفة والتطبيقية ، المجلد(24)، العدد (8) ،2016.
- 10- الحجيمي ،سهيلة عبد الزهرة ، الضبط المالي وانعكاسه على التنمية المستدامة في العراق ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، العدد (60) ،2019.
- 11- حسين ، بيداء رزاق ، اثر تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في العراق للمدة (2003-2016) ،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،الجامعة المستنصرية ، العدد (63) ،2018.
- 12- دعوش ،علي عبد الكاظم ، دور الانضباط المالي في معالجة الصدمات المزدوجة في الاقتصاد العراق للمدة (2010-2020) ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، 2020.
- 13- دليلة ،نور الدين،بن عمارة ، شريف طويل ، صندوق ضبط الايرادات الجزائري كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي( دراسة تحليلية لتقييم استخدامات الصندوق خلال الفترة 2000 - 2017 )، المجلة المغربية للإقتصاد والمانجمنت ، جامعة معسكر- الجزائر، المجلد(5)، العدد (2) ،2018.

- 14- الدليمي، الدليمي، علي احمد درج ، طاهر كاظم جواد ، أثر التغيرات في أسعار النفط الخام في الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية للمدة 1990-2015 ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ،المجلد(10)، العدد (21) ،2018.
- 15- الراوي ،احمد عمر ، السياسات المطلوبة لتحقيق الاستدامة المالية في العراق والحد من آثار الدين العام، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ،جامعة الانبار ، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد(11)، العدد (27) ،2019.
- 16- زيارة ،عباس،رحيم حسوني ،محمد حازم،آليات تسعير نوعيات النفط العراقي وانعكاساتها على التصدير للمدة (2003-2013)،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد(97) ،2017.
- 17- سالم ،سالم عبد الحسين ، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع اشارة للعراق للمدة (2003-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ،المجلد(18)، العدد (68) ،2012.
- 18- سعودي ،عبد الصمد ،التنوع الاقتصادي لمجابهة الصدمات النفطية في الاقتصاد الجزائري ،مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة، جامعة عمار تليجي ، العدد (2) ،2019.
- 19- الشمري ،جياذ،مايح شبيب ، علي حمزة ، الواقع الريعي واثاره على مؤشرات التنمية المستدامة في العراق دراسة قياسية للمدة 1985-2015 ، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية ، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة ، المجلد (1) ، العدد (23) ، 2018.
- 20- الشمري ،مايح شبيب ، تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، المجلد (3) ، العدد (15) ، 2010.
- 21- صادق ،فؤاد، زاوي احمد ، وراذ ، الاقتصاد الريعي بين القصور المؤسساتي وعجز الحكامة (الاقتصاد الجزائري انموذجاً) ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي الاول ، جامعة وارث الانبياء، العراق- كربلاء المقدسة ،2021.
- 22- صاري ،مختار،اسماعيل ، بوضياف ، سبل التنوع الاقتصادي لتنويع التنمية وللتخفيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية ، مجلة الاقتصاد الجديد ،جامعة خميس مليانة- الجزائر، المجلد(10)، العدد (1) ،2019.
- 23- العقون، نادية ، الصدمات النفطية وانعكاساتها على استراتيجيات التنمية الصناعية في الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة ،جامعة باتنة -1 - الجزائر، المجلد(8)، العدد (1) ،2021.

- 24- علي ،احمد بريهي ،تحولات السوق النفطية وتسعير النفط العراقي في ضوء المرجعيات السعرية ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،الجامعة المستنصرية ، السنة السابعة العدد (23) 2009.
- 25- علي ،فرج، عماد محمد ، حسين مهجر ، دور الانضباط المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2016) ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، السنة السادسة عشرة ، العدد (59) ، 2018.
- 26- عيسى ،انيسة، براق ، بركان ، ظاهرة تزايد الانفاق العام في الجزائر: تطورها- اسبابها ومتطلبات ترشيدها ، مجلة الابداع ، جامعة ديبيدا- الجزائر ، المجلد (7) ، العدد (8) ، 2011 .
- 27- فارس ،ناجي ساري ، انخفاض اسعار النفط العالمية وتداعياتها على الاقتصاد العراقي ،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ،جامعة الكوفة ،المجلد (15) ، العدد (3) ، 2018.
- 28- محمد ،محمد، زرمان ، غردي ، السياسة المالية ودورها في مجابهة الصدمات النفطية وتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر دراسة صدمات 2014 و 2020 ، المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة ،جامعة معسكر- الجزائر، المجلد(15)، العدد (1) ، 2021.
- 29- محمد ،حميد، عمرو هشام ، احمد حافظ ، دور الانضباط المالي في المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية ، العدد (64) ، 2018.
- 30- محمود ،عباس، ناجي عبد الستار ، علي خضير ، اسعار النفط الخام وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية المنتجة ، مجلة البحوث والدراسات النفطية ،جامعة تكريت ،المجلد(14)، العدد (1) ، 2007 .
- 31- مراد ،علة، دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية: قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة من 2000-2014 ، رؤى استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (13) ، 2017.
- 32- مهدي ،حيدر كازم، انخفاض اسعار النفط والاجراءات اللازمة لتقليل تأثيرها على الموازنة العامة في العراق ،مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ،جامعة المثنى ، المجلد (5) ، العدد (1) ، 2015.
- 33- نايف، قتيبة نبيل واخرون ، قياس وتحليل الاستدامة المالية للاقتصاد العراقي للمدة 2004 - 2018 ، مجلة كلية التراث الجامعة ، جامعة التراث ، العدد (31) ، 2021.
- 34- النداوي ،خضير عباس، الصدمة النفطية الثالثة لأسعار النفط في الاسواق العالمية ، المجلة السياسية والدولية ،الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ، العدد (8) ، 2008.

35- الهنداوي ،حمدي احمد علي ، العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي هل هناك مستوى حرج معياري للدين العام؟ ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، جامعة بنها، مصر ، المجلد (2) ، العدد (2) ،2017.

36- الوائلي ،نعمة،خضير عباس حسين ،زينب هادي ، مديونية العراق وفرص تحقيق الاستدامة المالية ، مجلة العلوم الاقتصادية ،جامعة البصرة ،كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد(15)، العدد (56) ،2020.

37- ياسر، صالح ، النظام الربيعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق ، نشرة سياسية ، مؤسسة فريدريش ايبرت، العراق - بغداد ،تشرين الثاني 2013 .

### ثالثاً:- الوثائق والنشرات والتقارير السنوية

- 1- بنك الجزائر ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، التقرير السنوي ،سنوات متفرقة.
- 2- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، سنوات متفرقة .
- 3- صندوق النقد الدولي ، مستجدات افاق الاقتصاد العالمي ، التعايش مع انخفاض اسعار النفط في سياق تراجع الطلب ، واشنطن ، 21 يناير 2015 .
- 4- صندوق النقد العربي ، تقرير آفاق الاقتصاد العربي ، الاصدار الثالث عشر -ابريل 2021.
- 5- صندوق النقد العربي ، نشرة الاحصاءات الاقتصادية ربع السنوية ، الربع الاول 2021.
- 6- وزارة التخطيط العراقية ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، تقرير الاقتصاد العراقي لعام 2019 .
- 7- وزارة التخطيط العراقية، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، تقرير الاقتصاد العراقي لعام 2020.

## رابعاً:- الرسائل والاطاريح الجامعية

- 1- ابراهيم ،علياء عبد الامير ،آليات تسعير النفط الخام المصدر في العراق للمدة (2003-2016)، بحث دبلوم عالي في اقتصاد الطاقة ،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2018.
- 2- احمد ،بلخفة ، التيسير المالي العمومي في ظل سياسة التقشف دراسة حالة: المؤسسة العمومية الاستشفائية- شي غيفاري -مستغانم ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر ،2016.
- 3- آسية ،موسي ، اثر صدمات اسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية لحالة الجزائر-دراسة قياسية ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ،جامعة جيلالي ليايس ،2020.
- 4- التميمي ،عباس فاضل رسن ،اثر تقلبات اسعار النفط الخام في اسعار الاسهم ، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ،2011.
- 5- الجبوري ،حميدة حسين سوادي ، أثر عوائد الموارد الناضبة في التنمية المستدامة تجارب دولية مع إشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ، 2021.
- 6- الجبوري ،وعد شهاب ، تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على الاحتياطات الدولية في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الاعمال، جامعة مؤتة ،الاردن، 2021.
- 7- حسين ،عماد حسن ، تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والاستدامة المالية لدول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، 2016.
- 8- حسين، شيماء عبد الهادي ،اثر تغيرات اسعار النفط الخام العالمية في تمويل الموازنة العامة للمدة (2003-2014) دراسة مقارنة العراق والسعودية ،اطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بابل، 2016.
- 9- خير الدين ،وحيد ،اهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات- دراسة حالة الجزائر- ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة محمد خيضر، 2013.
- 10- الدليمي ،وسام حسين علي ، اثر تغيرات اسعار النفط الخام على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للأقطار العربية الاعضاء في منظمة اوبك للمدة 1990-2007، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار، 2009.

- 11- الزبيدي، رشا سالم جبار ، تحليل تقلبات أسعار النفط الخام وإثارها على الاستقرار الاقتصادي في كل من (العراق والجزائر والسعودية) للمدة (1990-2010) ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ، 2014.
- 12- السراي، يعرب يوسف درجال ، تأثير التحرير المالي في التنمية المالية تجارب مختارة مع إشارة للعراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ، 2021.
- 13- السرحان ، مصطفى سعد مهدي ، تحليل العوامل المؤثرة في تحقيق الاستدامة المالية في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2020.
- 14- شاني، سلام كاظم ، تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والنتائج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 1988 – 2009 ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ، 2011.
- 15- الشجيري، عماد خليل عيدان ، مؤشرات الاستدامة في عملية التنمية الاقتصادية في العراق ، اطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، 2014.
- 16- الشمري، أحمد حسن علوان ، قياس وتحليل مؤشرات الامن الغذائي في ظل الازمات العراقية حالة دراسية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ، 2021.
- 17- شنته، أزه محمد عبد الله ، أثر الدين العام الداخلي في بعض مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية للمدة ( 2004 - 2020 )، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ، 2021.
- 18- الصالحي، عصام هادي محمد ، تحليل العوامل المسببة في تذبذب اسعار النفط الخام وانعكاساتها على بعض التغيرات الهيكلية لدول مختارة ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ، 2011.
- 19- عبد الرزاق، عصام ابراهيم ، اثر انخفاض الاسعار العالمية للنفط على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي رؤية مستقبلية ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة، 2016.
- 20- عبد العزيز، وليد عبد الله ، اثر تطبيق نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية على كفاءة ادارة المالية العامة في مصر ، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية ، معهد التخطيط القومي ، مصر، 2017 .



- 21- عبد المؤمن، بلهوشي ، أثر تغيرات اسعار البترول على سعر الصرف دراسة حالة الدينار الجزائري في الفترة 2006-2018، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، 2020.
- 22- عطشان، هاني مالك ، تحليل تقلبات اسعار النفط ونمط الانفاق العام في السعودية والعراق ، ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ، 2017.
- 23- علي ، وسام حسين ، اثر تغيرات اسعار النفط الخام على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقطار العربية الاعضاء في منظمة اوبك للمدة (1990- 2007) ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الانبار، 2009.
- 24- فرج ، حسين مهجر ، الاستقرار الاقتصادي بين سياسي الانضباط المالي والتعقيم النقدي في العراق ، رسالة اطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، 2018.
- 25- فرحان ، معد صالح ، قياس وتحليل سياسة الانضباط المالي في تعظيم الايرادات الحكومية في العراق للمدة (2004-2019) ، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، 2021.
- 26- كاظم ، ايفان جواد ، قياس وتحليل العلاقة بين الكثافة النسبية لرأس المال وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية -العراق حالة دراسية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ، 2021.
- 27- كشمش ، عباس جواد احمد ، تحليل اثر الاقتراض العام في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (2004- 2020) ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ، 2022.
- 28- لخدومي ، عبد الصمد ، اثر تغيرات اسعار النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية-دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر-، ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان ، 2010.
- 29- المحفوظ ، بان نبيل بنيان ، العوامل المؤثرة في اسعار النفط الخام العالمية للمدة (2005-2015) ، بحث الدبلوم العالي في اقتصاديات الطاقة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة ، 2017.
- 30- محمد ، عماد سالم ، العوامل التي اثرت على تقلبات اسعار النفط العالمية واثارها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2000-2014 ، اطروحة دكتوراه في الدراسات الاقتصادية ، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات والبحوث الاقتصادية ، مصر، 2016.

31- النصراوي ،علي إسماعيل عبد المجيد ، الهيمنة المالية للدولة الربيعية وانعكاساتها النقدية في العراق للمدة (2004 - 2012 )، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2014.

32- الوائلي ،خضير عباس حسين ، استعمال اسلوب ARDL في تقدير اثر سياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق ، اطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ، 2017.

33- وهيبية ،زمال ، اثر تقلبات الايرادات النفطية على الاقتصاد الكلي(النمو الاقتصادي) دراسة حالة الجزائر ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ، جامعة ابي بكر بلقايد، 2017.

34- اليساري ،ميثم خضير جواد ، السياسة المالية في ظل الصدمات النفطية السعودية والعراق حالة دراسية للمدة(1990-2012) ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ، 2016.

### خامساً:-الانترنت

1- راشد ابانمي ، اسعار البترول والعوامل المؤثرة في آلياتها ،متوفر على الرابط: [www.alyaum.com](http://www.alyaum.com)

2- الصاوي ،عبد الحافظ ، ماذا يعني انهيار اسعار النفط الامريكي؟ 6 اسئلة و 6 اجابات ، متوفر على الرابط : [www.aljazeera.net/ebusiness/2020/4/21](http://www.aljazeera.net/ebusiness/2020/4/21)

3- الغول ،مروة ،ما الفرق بين خام برنت وخام غرب تكساس ولماذا انهار الاخير؟ ، متوفر على الرابط : [www.youm7.com](http://www.youm7.com)

4- المتولي، احمد عزت محمود واخرون، المديونية الخارجية وأثرها علي النمو الاقتصادي ، مقال متوفر على الرابط : [https://democraticac.de/?p=77228#\\_Toc74428040](https://democraticac.de/?p=77228#_Toc74428040)

5- المرسومي ،نبيل جعفر ،اسعار النفط الاسمية والاسعار الحقيقية ، متوفر على الرابط : <https://annabaa.org/arabic/economicarticles/22672>

6- مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية،النفط وتأثيره على العلاقات السياسية والعسكرية بين الدول ، متوفر على الرابط : <http://ewanlibya.ly/news/news.aspx?id=89998>

7- الموسوي، كرار حيدر، كيف نفهم تأثير النفط على الدولار والعلاقة بينهم ؟ ،متوفر على الرابط:  
<https://www.sotaliraq.com>

### سادساً:-المصادر الاجنبية

- 1- Aasim M. Husain & other ، Fiscal Policy and Economic Cycles in Oil-Exporting Countries, IMF Working Paper, November 2008.
- 2- Adedokun Adeniyi Jimmy, Budget Deficit and Public Debt Management in Developing Countries, Management Science and Engineering, Canadian Research & Development Center of Sciences and Cultures, vol 8 ,no 2 , 2014.
- 3- Alfons Weichenrieder , Austerity and economic growth Concepts for Europe, house of finance , sustainable architecture for finance in Europe ، 2015.
- 4- Amir Sadeghi ،Oil Price Shocks and Economic Growth in Oil-Exporting Countries: Does the Size of Government Matter?, IMF, December 2017.
- 5- Ananya Kotia , Victor Duarte Lledo , Do Subnational Fiscal Rules Foster Fiscal Discipline?, IMF Working Paper , 2016.
- 6- Andrea Schaechter & others, Fiscal Rules in Response to the Crisis-Toward the “Next-Generation” Rules A new dataset, IMF working paper ,2012 .
- 7- Antonino Buscemi , Alem Hagos Yallwe ، Fiscal Deficit, National Saving and Sustainability of Economic Growth in Emerging Economies: A Dynamic GMM Panel Data Approach , International Journal of Economics and Financial, University of Rome, No. 2 , 2012 .
- 8- Artem Myronovych, The impact of oil price fluctuations on the ukrainian economy, degree Master of Arts in Economics, National University of “Kyiv-Mohyla Academy”, Ukraine,2001 .
- 9- Barry Anderson ، Joseph J. Minarik , Design Choices for Fiscal Policy Rules , oecd journal on budgeting ، No. 4 , 2006.
- 10- Carl Emmerson & others , The government’s fiscal rules , Institute for Fiscal Studies, An E.S.R.C Research Centre , 2006.

- 11- Carlos Garcia & others , Fiscal Rules in a Volatile World: A Welfare-Based Approach, IMF Working Paper , 2011.
- 12- Christiane Baumeister, Lutz Kilian, Forty Years of Oil Price Fluctuations: Why the Price of Oil May Still Surprise Us, Center for Financial Studies, University of Notre Dame, vol 30 ,no 1 , 2016.
- 13-Gary M. Anderson, Fiscal Discipline In The Federal System: National Reform And The Experience The States, work paper ,1987 .
- 14- George Kopits , can fiscal sovereignty be reconciled with fiscal discipline ? , Akademiai Kiado Journal , Hungary, No. 2 , 2012 .
- 15- George Kopits, Steven Symansky, Fiscal Policy Rules, IMF occasional paper ,1998,.
- 16-James G. Speight & other, An Introduction to Petroleum Technology, Economics, and Politics, Scrivener Publishing LLC , United States of America,2011.
- 17-James G. Speight, Handbook of Petroleum Refining, acid-free paper ,United States of America,2017.
- 18-James h.gary & others, petroleum refining Technology and Economics, CRC Press, United States of America,2004.
- 19-Jerome Creel & others, Has the Golden Rule of Public Finance Made a difference in the UK, <https://hal-sciencespo.archives-ouvertes.fr/hal-00972843>,2007.
- 20- Joaquim Ayuso-i-Casals & others , Policy Instruments for Sound Fiscal Policies, CPI Antony Rowe , Britain , 2009.
- 21- John R. Fanchi, Richard L. Christiansen, Introduction to Petroleum Engineering, Wiley & Sons ,Inc, United States of America ,2017.
- 22- Kady Keita , Camelia Turcu , On promoting scal discipline: the role of exchange rate regimes scal rules and institutions , IMF Working Paper , 2018.
- 23- Manmohan S. Kumar, Teresa, Promoting fiscal discipline? , IMF Working Paper , 2007.

24- Noell Machinjike, Wellington G. Bonga ‘ Fiscal Discipline and Budget Processes: Evidence from Zimbabwe , International Journal of Research and Innovation in Social Science, Great Zimbabwe University, vol 5 , No. 2 , 2021 .

25- Ololade periola , determinants of fiscal discipline in nigeria 1980-2015, a thesis in the department of economics , submitted to the faculty of the social sciences, university of ibadan, nigeria, 2019.

26- Philippe Burger, Marina Marinkov, Fiscal rules and regimedependent fiscal reaction functions The South African case, Oecd journal on budgeting ‘ No. 1 , 2012.

27- Prepared by Aasim M.& others, Global Implications of Lower Oil Prices, IMF staff discussion note E,2015 .

28- Prepared by the Fiscal Affairs Department, Fiscal Rules\_Anchoring Expectations for Sustainable Public Finances , IMF publication ,2009.

29- Regional economic outlook. Middle East and Central Asia‘ International Monetary Fund, 2004.

30- Robert McNally, crude volatility, Columbia University Press, United States of America,2017.

31- Routledge, Oil price shocks and real GDP growth: empirical evidence for some OECD countries, This article was downloaded by: [Boston University], 22 July 2013.

32- Stevan Gaber & others , The Role of Fiscal Rules in Ensuring Fiscal Discipline , International Journal of Sciences, University of Goce Delcev, No. 1,vol 19 , 2015.

33- Teresa Ter-Minassian ‘The Role of Fiscal Institutions in Managing the Oil Revenue Boom, IMF, March 5, 2007.

34- Thomas Helbling.& others, world economic outlook Globalization and Inflation, IMF Occasional paper ,2006.

35- Victor Ngai , Stability and Growth Pact and Fiscal Discipline in the Eurozone , Working Paper , University of Pennsylvania , 2012.

36- William G. Gale, Peter R. Orszag , The Economic Effects of Long-Term Fiscal Discipline, The Urban-Brookings Tax Policy Center , Discussion Paper, April 2003.

37- Xavier Debrun & others, Tied to the mast? National fiscal rules in the European Union , oxford journals , oxford university, No. 54 , 2008.

38- Yilin Hou, Fiscal Discipline as a Capacity Measure of Financial Management by Sub national Governments, international association of schools and institutes of administration , miami (USA),2003.

39- Yilin HOU, Fiscal Discipline, Financial Development Economic Growth in Nigeria , School of Management & Social Sciences , Nigeria ,2020.

## **Abstract:-**

The research deals with the study of the impact of oil price fluctuations on financial discipline through the impact of these fluctuations on the financial rules of discipline in the selected rentier economies (Iraq and Algeria) represented by the rules of revenues, expenditures, deficit, debt and the golden rule in order to find solutions to the research problem represented by the dependence of rentier economies on a single, depleted source To finance the general budget, which is oil revenues, and that every fluctuation in oil prices is directly reflected on the general budget and thus affects development plans and the contraction of economic activity due to the reduction of government spending that depends on oil revenues, and the result is the government's resort to public debt to fill the deficit.

The importance of the research lies in the fact that achieving the policy of financial discipline for rentier economies in accordance with the safe ratios specified under the Maastricht Treaty avoids the occurrence of imbalances in the structure of the economy and mitigates the negative effects of fluctuating oil prices on these economies, so the study aims to control public spending according to available revenues to eliminate or reduce deficit rates Within or less than (3%) of the GDP in order not to resort to borrowing and to increase the public debt ratio over the permissible limit (60%) of the GDP. Modern standard models (ARDL) to estimate these series and indicate the nature of the relationship between the study variables according to the statistical program (E-views10).

The main conclusion of the study is that there is an overrun of the safe ratios in all the rules of the selected economies, but there was financial discipline according to the specific ratios for separate years, except for the two rules of public debt and gold in the Algerian economy, they achieved discipline throughout the study period. The main recommendation of the study was to follow more measures of financial discipline in fiscal policy by controlling spending within the limits of revenues, diversifying sources of income, not relying on a single volatile and depleted source, and establishing sovereign funds to benefit from financial savings in times of recovery and high oil prices, and using them in years of low oil prices. Financing the deficit and development plans and ensuring their sustainability.

Ministry of Higher Education and  
Scientific research  
University of Karbala  
College Of Administration and Economics  
Department Of Economics



**The impact of oil price fluctuations on fiscal discipline in  
selected rentier economies**

A Thesis submitted by

**Basheer D. Hamzah**

To The Council of Administration and Economic College

University of Karbala

As Partial Fulfillment of the Requirements For The

Degree of Master of Science in Economics

Supervision by:-

Assistant Professor Dr.

**Muhammad Naji Muhammad**

**1444 A.H**

**2022 A.D**